



الجَمْهُورِيَّةُ الْجَزَائِيرِيَّةُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ الشُّعُوبِيَّةُ

جَلْسُ الْأَمْمَةِ

الْجَرِيدَةُ الرَّسْمِيُّةُ لِلْمَدَارِلَاتِ

الفترة التشريعية الثانية - السنة السادسة - الدورة الربيعية 2009 م - العدد: 03

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الثلاثاء 01 جمادى الثانية 1430
الموافق 26 ماي 2009 (صباحاً ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 04 رجب 1430

الموافق 27 جوان 2009

فهرس

ص 03	1) محضر الجلسة العلنية الثالثة
	■ عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة.
ص 39	2) محضر الجلسة العلنية الرابعة
	■ مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة.
ص 85	3) ملحق
	■ تدخلات كتابية.
	■ أسئلة كتابية.

**محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الثلاثاء 01 جمادى الثانية 1430
الموافق 26 ماي 2009 (صباحاً)**

رئيس الجمهورية المزكى شعبيا.
كما أود أن أقدم بشكل أخص تهنئتي إلى السيد الوزير الأول على الثقة المزدوجة التي نالها؛ أو لا من قبل السيد رئيس الجمهورية وهو يكلفه بمواصلة مهمته كوزير أول، ومن منتخبين الشعب في المجلس الشعبي الوطني وهم يصادقون على برنامجه ثانيا.

والليوم إذ يأتي السيد الوزير الأول إلى مجلس الأمة، فهو يأتي كعادته تطبيقاً لإجراءات دستوري مكرس ولكنه يأتي أيضاً من منطلق الرغبة في توسيع دائرة النقاش والحوار مع الهيئة حول مضمون مخططه التنموي الشري في مضمونه والطموح في أهدافه.

إننا ندرك أيضاً أن السيد الوزير الأول يأتي إلى البرلمان من منطلق حرصه على تكريس حقيقة ما فتئت الجزائر تؤكّد عليها وهي الحرص على التعاطي عادياً مع كافة الملفات ومع جميع المواجهات.

وهي في إطار تسيير شؤونها تعمل دائماً على أن يكون ذلك في إطار القانون وضمن ومع المؤسسات المؤهلة بذلك.

إن مجيء السيد الوزير الأول وطاقمه الوزاري إلى رحاب البرلمان يندرج خاصة في إطار إعلاء مكانة دولة القانون ويصب في سياق المسار الذي تعمل له مؤسسات الدولة لترسيخ النهج الديمقراطي الذي اختارتته الجزائر منهاجاً وأسلوباً معاينة قضاياها.

اليوم يأتيانا السيد الوزير الأول مشكوراً على عرض علينا برنامجه الذي سيتبع بالتأكيد بنقاشه ثري وفيد، وفي هذا العمل بالطبع سوف تبرز أكثر من فائدة.

إن التمثيلية الوطنية المجسدة في أعضاء مجلس الأمة سوف تستغل السانحة لتبدى الرأي في مضمون الوثيقة المقدمة.

كما أن تدخلات أعضاء مجلس الأمة سوف

الرئاسة: عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أوبيحيى، الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق له.

**افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الثالثة والخمسين صباحاً**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء طاقمه الوزاري؛ وطبقاً لأحكام المادة 88 من الدستور والمادة 49 من القانون العضوي الناظم للعلاقات، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة أن نتمكن السيد الوزير الأول من تقديم عرضه حول مخطط عمله لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية والذي وافق عليه المجلس الشعبي الوطني، ولكن قبل تمكن السيد الوزير الأول من أخذ الكلمة أستأذنكم بأن ألقى بعض الكلمات الترحيبية والتهنئة للسيد الوزير الأول وكذلك أعضاء طاقمه الوزاري.

السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
أيتها السيدات، أيها السادة،

أود في البداية أن أرحب باسمكم جميعاً بالسيد الوزير الأول وأعضاء فريقه الوزاري على تشريفهم هيتنتنا.

بهذه المناسبة، أود أن أهنئهم على الثقة المتجددة التي نالوها من لدن السيد رئيس الجمهورية لمواصلة العمل على رأس القطاعات الوزارية التي كانوا على رأسها والتي في إطارها كانوا ينفذون برنامج السيد

دون إطالة أدعوا السيد الوزير الأول إلى تقديم العرض الخاص ببرنامجه على السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.
شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير الأول.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
أيتها السيدات، أيها السادة،
يطيب لي قبل كل شيء باسم الحكومة وباسمي
الخاص أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه إليكم - السيد
الرئيس - وإلى سائر أعضاء مجلس الموقر بتحياتي
الخالصة وأن أعبر لكم عن استعدادنا الكامل للتعاون
معكم دون تحفظ في إطار الدستور والقانون.
السيد الرئيس،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أيتها السيدات، أيها السادة،
إن الانتخابات الرئاسية ليوم 9 أفريل الفارط قد
كانت من خلال الأغلبية الشعبية العظمى المعبر عنها
في الاقتراع بمثابة الإشادة الصريحة بالجهود التي
بذلها السيد رئيس الجمهورية على مدى عشر سنوات
وتعبيرا كذلك عن الارتياح العميق لمدى التقدم الذي
نتج عنها في عديد من الميادين، بل إن هذه الانتخابات
قد كانت أيضا تزكية ديمقراطية للبرنامج المقترن من
قبل فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، برنامج يهدف
في جوهره إلى مواصلة وتعزيز مسار إعادة البناء
الوطني؛ مسار قطع أشواطاً معتبرة حتى الآن.
وإذ عرضت عليكم الحكومة مخطط العمل الذي
ستعكف من خلاله على تنفيذ البرنامج الرئاسي،
فإنه ليشرفني اليوم أن أقدم لكم هذا المخطط.
السيد الرئيس،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أيتها السيدات، أيها السادة،
إن الحكومة، في المقام الأول، ستعمل على
تعزيز المصالحة الوطنية التي تشكل حجر الزاوية
لبناء جزائر آمنة.

تعكس الواقع المعيش وكما يراه الواحد والأخر ومن المؤكد أن نقاشاتهم سوف تنقل بصدق تطلعات المواطن وانشغالاته خاصة أن هذا التقديم وهذا النقاش يأتيان مباشرة بعد الحملة الانتخابية لرئاسيات أفريل التي حولت الجزائر يومها إلى فضاء حوار تم خلاله استعراض القضايا والمشاكل التي تواجه المواطن والوطن.

ومن المؤكد أيضا أن النقاش الذي سيدور ضمن هذه القاعة سوف يكون مناسبة مواتية للسيد الوزير الأول لكي يسلط مزيدا من الضوء على القضايا الوطنية الهامة ويشرح التصورات حول كيفية التعاطي معها.

إن النقاش الذي دار في رحاب الغرفة الأولى للبرلمان، وذلك الذي سيدور عندنا في مجلس الأمة، بالإضافة إلى ذلك الذي جرى لمدة تقارب الشهر ومع كافة مكونات المجتمع لهي سنة حميدة تبرز النهج التشاركي الذي تنتهجه الجزائر في معالجة الملفات الوطنية الكبرى.

وهي تُظهر أيضا كيف تتم عملية الممارسة الديمقراطية في الجزائر ولكنها تبرز خاصة كيف تمارس الهيئة البرلمانية دورها في ترسیخ هذه الممارسة.

أيتها السيدات، أيها السادة،
أعلم مثلكم أن أعضاء مجلس الأمة بكل ألوانهم
السياسية (وإن كانوا في أغلبيتهم الساحقة قد
دعموا برنامج السيد رئيس الجمهورية) إلا أن هذا
الدعم لا يمنعهم من مناقشة مضمون المخطط الذي
سيقدمه السيد الوزير الأول وإعطاء قراءاتهم حول
مضمونه وتقديم رؤاهم حول كيفيات تنفيذ فحواه.
وأعتقد مثلكم أن غايتهم هي التنبية إلى ضرورة
حسن تنفيذ الأهداف المكرسة في برنامج السيد
رئيس الجمهورية والتي جاءت خطة عمل السيد
وزير الأول لترجمة مضمونها.

إذن وإن تنوّعت الأفكار وتعدّدت المقترفات، إلا
أن الغاية هي بالتأكيد تقديم الرؤى وتسجيل
الملاحظات حول كيفية تطوير الجزائر وحول كيفية
تقديمها وازدهار شعبها.

العنف أو التلاعُب بالثوابت الوطنية والهيلولة دون المساس برموز الدولة.

أما الجالية الوطنية بالخارج، التي أتوجه لها بتحيات الحكومة، فإنها ستستفيد بجملة من الإجراءات الجديدة، التي عرضها عليكم مخطط العمل من أجل تعزيز روابطها، بما فيها الثقافية مع البلاد وإشراكها أكثر فأكثر في التنمية الوطنية، ولاسيما في الميادين العلمية والاقتصادية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أيتها السيدات، أيها السادة،

إن تشييد جزائر آمنة يمر أيضاً عبر تعزيز دولة القانون وترشيد الحكم، إلى جانب تحسين نوعية الخدمة العمومية.

وفي هذا الإطار فإن إصلاح العدالة سيتم تعميقه وخاصة من خلال مواصلة إثراء القوانين وتعزيز تعداد القضاة ومستخدمي كتابة الضبط وتقوينهم وتوسيع شبكة المحاكم بالإضافة إلى تحديث مناهج العمل ووسائله.

كما ستستمر الحكومة في تطوير مصالح الشرطة القضائية التي تمارس عملها تحت مراقبة القاضي وفي توفير الوسائل والآليات الازمة لمحاربة الرشوة والإجرام والمتاجرة بالمخدرات، وغيرها من الآفات الاجتماعية ومختلف أشكال الغش الجبائي والتجاري وفي مجال العمل وذلك كله من أجل تحسين حماية وأمن الأشخاص والممتلكات ورد الاعتبار للنشاط الاقتصادي السليم. وسيتواصل أيضاً إصلاح هيكل الدولة على عدة جبهات.

وبهذا الصدد فإن الأمر سيتعلق قبل كل شيء بتحديث الإدارة العمومية بفضل رسلة المستخدمين وتقوينهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية وتعزيز استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام في تسخير المرفق العمومي وكذا بفضل إعادة تنظيم مصالح الإدارة العمومية بصفة تدريجية.

وسيتعلق الأمر بعد ذلك، بإضفاء مزيد من الشفافية على التحويلات الاجتماعية للدولة، ولهذا

وغني عن البيان أن تعميق المصالحة الوطنية يعني قبل كل شيء العمل على اجتثاث العدوان الإرهابي مع الإبقاء على الباب مفتوحاً أمام أولئك الذين قد يفضلون العودة إلى شعبهم.

ومن هذا المنطلق، فإن محاربة الإرهاب ستتواصل بحزم علامة على أن تجنيد ويقظة المواطنين كمساهمة ثمينة في محاربة المجرمين، سيشهدان ترقية مستمرة كما ستيتم تحسين وضعية المواطنين المشاركيين طوعاً في هذه المهمة.

وس يتم العمل أيضاً على كل ما من شأنه أن يجسد إرادة الأمة في تضميد جراحها.

وفي هذا المنظور، فإن التكفل بضحايا الإرهاب سيتواصل، مثلما سيتم استكمال تنفيذ أحكام ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في فائدة الأسر المعنية من خلال السهر على تبليغ روح الميثاق المكرسة في النصوص التشريعية والتنظيمية.

كما أن تعميق المصالحة الوطنية يعني أيضاً توطيد الوحدة الوطنية حول مكونات هويتنا المتمثلة تحديداً في الإسلام والعروبة والأمازيغية، مثلما يعني تثمين تاريخنا الوطني أكثر فأكثر ولاسيما لدى الأجيال الصاعدة.

ولهذه الغاية، سيتم العمل على حمل منظومة التعليم الوطنية والمسجد ووسائل الإعلام والفضاء الثقافي على الإسهام في ذلك إلى جانب الكفاءات الوطنية.

ولا شك أن جزائر آمنة تعني كذلك احترام الحريات العامة وضمان حقوق المواطنين والمواطنات حيثما وجدوا.

ومن ثمة فإن الحكومة ستعكف على ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية التعددية وحرية التعبير والصحافة وعلى إشاعة المساواة بين الرجال والنساء. ولذلك، فقد أوضحت لكم الحكومة السبل والوسائل بما فيها عمليات المراجعة التشريعية التي تعتمد من خلالها تجسيد كل هذه الالتزامات.

وبالموازاة مع ذلك، ستسهر الحكومة على فرض احترام الدستور والقوانين على أي كان من أجل اتقاء أية محاولة لتحويل الحريات العامة نحو

لتطلعات المواطنين، ستتواصل بالاعتماد على سياسة أكثر كثافة للتنمية الريفية وعبر مقاربة حازمة للمحافظة على العمران وتحسينه وكذا الاهتمام المستمر بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد تمكنت الجزائر طيلة السنوات العشر الأخيرة من تحسين مؤشراتها بقوة في مجال التنمية البشرية. ومع ذلك فإن حاجيات السكان تظل معتبرة ولاسيما بفعل فئة الشباب من المواطنين وما يترتب عنها من مطالب جديدة. وفي نفس الوقت فإن السيد رئيس الجمهورية يولي أهمية قصوى لتنمية اجتماعية دون اختلال جهوي وإلى التكفل بمشاكل الشباب.

وذلك ما جعلنا نقر، في مخطط عمل الحكومة ضرورة بذل جهود خاصة في ميدان التنمية الاجتماعية وهي الجهد التي أود هنا أن أذكر بها فيما يلي بإيجاز.

أولاً، في الميدان الصحي : حيث سيتعلق الأمر خصوصا بتعزيز البرامج الوطنية للطب الوقائي وتقويب الخدمات الصحية من السكان أكثر فأكثر مع تحسين التأثير الطبي وشبه الطبي وضمان الحق في العلاج للمعوزين فضلا عن تشجيع الصناعة المحلية للأدوية.

ثانيا: بالنسبة للمنظومة الوطنية للتعليم والتكوين فسيتواصل تحسينها عن طريق مواصلة الإصلاحات وتوسيع إمكانياتها الاستقبالية في كل المستويات. وفي هذا السياق سيتم تعزيز مكانة الشعب العلمية في التربية الوطنية والجامعة وفي نفس الوقت الذي ستتواصل فيه ترقية مكانة التعليم والتكوين المهنيين بما في ذلك من خلال إقرار تشجيعات جديدة للمتربيين وتحفيزات للمتعاملين. كما سيتم تعزيز استجابة المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين لاحتياجات التنمية مع تعميم الإعلام الآلي في كل المؤسسات المدرسية والجامعية، والتكوين

الغرض فإن ضبط رقم وطني للتعریف بالنسبة لكل مواطن ووضع بطاقة دقيقة للمستفيدين من المساعدة العمومية بالإضافة إلى إجراءات أخرى، ومنها التعاقد على العلاج في المستشفيات العمومية ستشكل كلها عمار هذا المسعى الهدف إلى القضاء على التجاوزات والامتيازات غير القانونية.

وسيتعلق الأمر أيضا بتحسين تسيير النفقات العمومية من خلال إصلاح أنظمة الميزانية وتطوير التخطيط والاستشراف وتأطير أفضل للمشاريع العمومية الكبرى، وكذا من خلال تعزيز التفتيش والمراقبة، كما سيتم تفعيل المراقبة البرلمانية لمدى تنفيذ ميزانية الدولة.

فضلا عن ذلك، فإن الأمر سيتعلق بإصلاح الجماعات المحلية من خلال المراجعة التي ستعرض عليكم لقانوني البلدية والولاية وتحديث وسائل البلديات وتعزيزها والمصادقة على قانون أساسى للمنتخب المحلي يوضح حقوقه وواجباته ويضمن له الحماية القانونية وكذا من خلال مراجعة التشريع المتعلق بالمالية المحلية.

ولاشك أن ذلك كله سيساهم في تعزيز دور الجماعات المحلية في تسيير الشؤون العمومية مع تشجيع إشراك المواطنين فيه عبر مراجعة الإطار القانوني للحركة الجمعوية.

من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن تحديد الحكم الراشد يقتضي بالضرورة تسييراً أفضل للتنمية عبر التراب الوطني، وذلك يؤكد مدى الأهمية التي تكتسيها الاستمرارية في سياسة تهيئة الإقليم من أجل القضاء على الفوارق الجهوية.

وفي هذا المنظور فإن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية الذي سيمتد إلى غاية 2025، من شأنه أن يرشد عمل الحكومة في هذا المجال، وبالتالي فإن التقسيم الإداري الجديد سيندرج في نفس هذا السياق وسيتم تحضيره بعناية من خلال العمل في مرحلة أولى على استحداث مقاطعات إدارية ينشطها ولاة منتدبون.

وأخيرا، فإن هذه الإرادة الرامية إلى الاستجابة

للنخبة الرياضية الوطنية.

سادساً: وستسرّع الحكومة أيضاً على ترقية الحماية الاجتماعية وكذا ترقية التضامن الوطني، علاوة على أن السياسة الاجتماعية للدولة إزاء المجاهدين وذوي الحقوق ستحافظ على بعدها الخاص بما يعكس عرفة الأمة بجميل هذه الفئة. وأخيراً فإن الثلاثية القادمة ستسمح إلى جانب استكمال مسار وضع النصوص المنبثقة عن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية بالمساهمة في تحسين القدرة الشرائية للأجراء.

سابعاً: ومن جهة أخرى، فإن الحكومة، إذ عرضت عليكم مسعها من أجل ترقية الإسلام دين الدولة فقد أوضحت لكم علاوة على ذلك الإجراءات التي ينبغي أن تدعم النهضة الثقافية التي تشهد بها بلادنا من خلال الإنتاج الثقافي في جميع الميادين كما بينت لكم أخيراً السبل التي ينبغي انتهاجها بغرض تحسين الإعلام السمعي البصري وترقية صحفة تعددية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أيتها السيدات، أيها السادة،

إن مخطط عمل الحكومة يعكس عزم بلادنا الذي أكدته السيد رئيس الجمهورية على بذل مزيد من الجهد من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتطويرها خارج قطاع المحروقات باعتبارها عاملاً أساسياً لبناء جزائر مزدهرة.

وقد أصبح ذلك ضرورة مؤكدة أكثر من ذي قبل في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي عادت للتأثير سلباً من جديد على إيراداتنا الخارجية وتذكرنا بوضعيتنا الهشة إن لم يبذل الجميع مزيداً من الجهد في التنمية الاقتصادية. ويمكننا في نفس الوقت أن نؤكد على أن تطوير تنميتنا الاقتصادية وتنويعها هو هدف بوسعنا بلوغه اليوم أكثر من الأمس، بفضل الأشواط التي تحققت على درب تحسين وضعية البلاد بما في ذلك من خلال دفع عجلة الإصلاحات.

وفيما يخصها فإن الحكومة ستعمل من جهة،

المهني.

أما الانطلاقات التي شرع فيها في مجال البحث العلمي، فسيتم المضي بها قدماً إلى الأمام بفضل مساهمة عمومية بمبلغ 100 مليار دينار والتي سترصد له على مدار السنوات الخمس القادمة.

ثالثاً: وفي مجال السكن: سيتم خلال الخمسية، تسليم مليون وحدة سكنية جديدة مع تزايد فيه إنجاز مساكن عمومية اجتماعية وأخرى موجهة للقضاء على السكن الهش وسيتواصل فيه دعم السكن الريفي وتشجيع الترقية العقارية، في فائدة الطبقات المتوسطة.

كما ستسهر الحكومة، خلال الخمسية، على تعميم ربط البيوت الريفية بشبكة الكهرباء وعلى رفع نسبة ربط السكنات بشبكة التموين بالغاز إلى نسبة 55%， وبلغ حدود 98% بالنسبة للربط بشبكات المياه الصالحة للشرب، مع توفير 175 لترا من الماء كمعدل يومي لكل نسمة بالإضافة إلى ربط 95% من المنازل بشبكات التطهير.

رابعاً: وبخصوص مكافحة البطالة فإن هدف استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل على مدى الخمسية سيرتكز تجسيده من جهة على برنامج الاستثمارات العمومية المكثفة الذي سيشرع فيه وعلى تفعيل التنمية الاقتصادية التي سأتطرق إليها فيما بعد، كما سيرتكز من جهة أخرى على سلسلة إجراءات التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية في مارس الفارط أمام الشباب والتي ترمي إلى تنشيط تكوينهم وتأهيلهم على نحو يسهل لهم الالتحاق بسوق العمل وإلى دعمهم أكثر فأكثر في استحداث نشاطاتهم الخاصة بمساعدة تراتيب القروض المصغرة.

خامساً: وستشمل الاستجابة لطلعات الشباب أيضاً، حمايتهم من الآفات الاجتماعية وتوفير الشروط المطلوبة لترفيههم السليم والنهوض بالبطولات الرياضية بين المدارس والجامعات كما ستشمل دعماً أفضل للحركة الرياضية مقابل التزامها في فائدة أشبال الرياضيين والوقاية من العنف في الملاعب وأخيراً، دعماً عمومياً أقوى

الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين في استكمال هذا الملف.

ومن جهة أخرى سيتم تشجيع مساهمة الاستثمار الوطني في تثمين الأموال العمومية الاقتصادية بهدف الحفاظ على مناصب الشغل وتحديث المؤسسات المعنية مع الحرص أيضاً على الوقاية من المضاربة على العقار أو على المنشآت الصناعية.

ومع ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أن اقتصاد السوق هو خيار لا تراجع فيه للحكومة مطلقاً ولكن من واجبها أيضاً السهر على أن يكون اقتصاد السوق هذا سليماً ونزيهاً ومفيداً للبلاد على وجه الخصوص سواء تعلق الأمر بالعمل أو بالمستهلكين أو بمالية الدولة.

وقد شرع في وضع تدابير للتطهير والضبط وسيتم توضيحيها وتعزيزها في ظل احترام المبادئ العالمية كلما اقتضت ذلك المصلحة العامة للبلاد.

4. وستواصل الحكومة تحسين الشروط الضرورية للاستثمار، وبهذا الشأن، وفضلاً عن الآثار المنتظرة من تحديث هيكل الدولة ستستمر في ترقية آليات وقدرات تمويل الاستثمار المنتج من خلال استكمال تحديث النظام المالي وتفعيل السوق المالية.

وجدير بالذكر أن الأسابيع المقبلة ستشهد اعتماد أدوات جديدة لتمويل رأس المال الاستثمار والاستئجار، كتملة للصندوق الوطني الجديد للاستثمار الذي يمكنه أن يتدخل بمبلغ 1000 مليار دينار على مدى الخمس سنوات. كما سيتم رفع سقف ضمانات القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما سيساهم بالتأكيد في استحداث 200.000 مؤسسة صغيرة ومتعددة خلال السنوات الخمس المقبلة.

وفي نفس هذا السياق، ستسرع الحكومة على تعزيز الشفافية في المعاملات الاقتصادية وفي عقد الصفقات، بفضل تطوير وتحديث المصالح الجبائية والجمالية، وتلك المكلفة بمراقبة وضبط التجارة وسوق العمل كما سيعزز هذا المسعى خصوصاً إقرار إلزامية استعمال الصك.

على تحقيق هذه الغاية من خلال تجسيد برنامج الاستثمار العمومي بقيمة 150 مليار دولار الذي أفصح عنه رئيس الدولة حيث سيوجه جزء منه لا يستهان به بصفة مباشرة لدعم التنمية الاقتصادية علماً بأن هذا البرنامج العمومي والاستثمارات الاقتصادية التي ستنتج عنه سيشكلان حجم أعباء وفرصاً استثنائية بالنسبة للمتعاملين المحليين.

وستساهم الحكومة من جهة أخرى في تنمية الاقتصاد الوطني بفضل الورشات المختلفة التي تم استعراضها في مخطط العمل والتي سأتناول هنا البعض منها فيما يلي بإيجاز.

1 . ستخصص لتنمية الفلاحة وتحسين الأمن الغذائي للبلاد مساهمة عمومية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1000 مليار دينار وفقاً لما أعلن عنه السيد رئيس الجمهورية أمام الفلاحين في شهر فيفري المنصرم مرفوقة بتكفل الخزينة بديون الفلاحين والمربيين بقيمة 41 مليار دينار. وجدير بالتبسيط أن هذا الدعم المالي والتكنولوجي سيخص مختلف أنواع الزراعات والمنتوجات الحيوانية كما سيشمل تحسين أسعار جمع المحاصيل، ولاسيما الحبوب واللحم، وستتم تكملة هذا الجهد بتعزيز الري الزراعي ووضع آليات للضبط إلى جانب تطوير أسواق تصريف المنتوجات.

2 . وسيتواصل تثمين الموارد الباطنية للبلاد بما في ذلك من خلال تنمية نشاطات صناعية بعيدة للمحروقات والمحافظة على الموارد الطاقوية وتطوير الطاقات الجديدة وكذا تفعيل النشاط المنجمي.

3 . وستعمل الحكومة على إعادة تأهيل المؤسسات العمومية القادرية على الاستثمار والمتوفرة على حصص في الأسواق، كما ستسهر على إبرام عقود شراكة مع متعاملين أجانب قادرين على جلب مهارات لهذه المؤسسات بغض النظر عن إنتاجها وتحسين إنتاجيتها.

وسيترافق هذا المسعى بإعادة انتشار المؤسسات العمومية، في إطار تكامل أحسن لأنشطة اقتصادية أكثر اندماجاً، مع تعبئة مساهمة الشركاء

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أيتها السيدات، أيها السادة،
بهذا أكون قد وصلت إلى نهاية تقديم مخطط
عمل الحكومة هذا أمام مجلسكم المجل.
و قبل أن أختتم مداخلتي، أستسمحكم لإضافة
05 ملاحظات:

إن الخطاب الذي جئت به أمامكم هو نفسه الذي ألقيته أمام المجلس الشعبي الوطني، كون مخطط العمل الذي عرض على المجلس الشعبي الوطني هو نفس المخطط الذي عرض على هذه المؤسسة المختصة.

2. إنه خطاب وجيز لأن غايتها تكمن فقط في تقديم مخطط عمل الحكومة الذي هو بين أيديكم والذي يقتصر بدوره على شرح طريقة إنجاز برنامج السيد رئيس الجمهورية، برنامج وضع عليه الشعب الجزائري، ختمه السيد بو 09 أفريل ، الفارط.

3. المهم هو أننا خلال الجلسات التي ستجمعنا حول هذا الملف، سنتلقى آراءكم وإرشاداتكم وحتى انتقاداتكم التي ستكون من دون شك إثراء لرؤيتنا في تنفيذ البرنامج الرئاسي وكونوا على يقين، أيها السيدات والساسة أعضاء مجلس الأمة بأن الحكومة ستسجل بعنابة فائقة مساهمتكم القيمة.

4 . لابد من التوضيح أيضاً أن الحكومة الآن عاكفة على وضع رزنامة لتنفيذ مختلف الإجراءات والمشاريع المسجلة في مخطط العمل وذلك طبقاً للتعليمات التي تلقتها من السيد رئيس الجمهورية في المجلس الوزاري الأخير .

بالفعل فإن البرنامج الرئاسي الذي ستعكف
الحكومة على تطبيقه ليس تصوراً استشارافياً بل
هو محتوى وكلفة وكذا مهلة زمنية خماسية نسأل
الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا في أداء هذه المهمة
الثقيلة والنبلة.

5. وأخيراً، قد يجد مخطط العمل مفتراً للأرقام والأهداف المادية الدقيقة ولذلك، فالأسباب بعيدة عن محاولة الإيهام.

كما سيتم رفع حجم العرض في مجال العقار الموجه للاستثمار الذي شهد توضيح إطار استغلاله القانوني من حيث الكلفة والشفافية فيفائدة المستثمر، وستتواصل عمليات تأهيل وإنجاز مناطق الاستثمارات والنشاطات وإجراءات مراقبة للمنشآت الأساسية الجديدة للمواصلات حرصا على نشر التنمية الاقتصادية في المناطق الداخلية للبلاد.

٥. أما الآليات العمومية المراقبة لتأهيل المؤسسات فسيعاد تنظيمها من أجل وضع حد لتشتت مساهماتها كما ستم تعبيتها بشكل أتعج مع ضمان تأطير أفضل لبرامج التأهيل والمساهمة في تحسين التسخير.

6. ومن جهة أخرى فإن ترقية المحيط المؤسسي من شأنه أن يساهم في تثمين القدرات السياحية التي س يتم تشجيعها لاسيما من خلال تهيئة العقار السياحي والتحفيز على الاستثمار والتكوين في هذا القطاع، وكذا ضبط النوعية، وستستمر ترقية الصناعة التقليدية في مراقبة هذا المسعي كلها.

7 . وأخيراً، فإن الحكومة في خضم هذه التدابير التي حاولت تلخيصها أمامكم ستحرص على الدفع باقتصاد المعرفة من خلال إجراءات معتبرة بهدف تشجيع الابتكار خاصه وأن السوق المحلية ستشهد تطوراً في هذا المجال، وأن المنشآت الأساسية المطلوبة متواجدة في البلاد.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أيتها السيدات، أيها السادة،
لقد عرضت عليكم الحكومة على الصعيد الدبلوماسي
المسعى الذي ستنتهي، تحت قيادة السيد رئيس
الجمهورية في ظل احترام مبادئ بلدنا وموافقه
التضامنانية، وفي خدمةصالح شعبنا.

كما ذكرتكم الحكومة بالتوجه الوطني السلمي الذي ستم على أساسه مواصلة تحديث قدراتنا في مجال الدفاع الوطني والمتحاور حول الجيش الوطني الشعبي الذي لا يفوتنى أن أعرب له عن إشادة الحكومة بالتزامه الثابت وتضحياته في سبيل الحفاظ على أمن المواطنين وممتلكات الأمة.

إضافة إلى كل هذا، فإن الوثيقة الأساسية قد وزعت عليكم وأن مجموعة العائلات السياسية في مجلس الأمة قد التقت وتشاورت وقيمت وهيأت نفسها للتدخل.

لهذا، وربما للوقت وبالنظر للعدد الكبير للمتدخلين، ندخل مباشرة في النقاش العام وأحيل الكلمة للسيد شعبان بوعلاق.

السيد شعبان بوعلاق: شكراً سيدي الرئيس. باسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

معالي السيد الفاضل الوزير الأول،

أصحاب المعالي السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نلتقي مرة أخرى لمناقشة مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وتحدونا في ذلك إرادة صادقة وعزيمة فولاذية وحماس فياض للعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة لتنفيذ هذا البرنامج الوعاد وتجسيده ميدانياً وعلى أرض الواقع وفي آجاله المحددة.

وكما قمنا منذ فترة وجيزة بحملة انتخابية للمترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة، نجد أنفسنا اليوم ملزمين بالتجند والتعبئة والحرص على تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية ورد الجميل للشعب الجزائري الذي لبى النداء يوم التاسع من أفريل المنصرم والتف حول هذا البرنامج وخرج عن بكرة أبيه ليلقن العالم درساً في الوعي والحس المدني وليصوت بقوّة على البرنامج الأكثر واقعية ول يقول كلمة الفصل، نعم للاستمرارية وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على مدى إدراك هذا الشعب العظيم عظمة ثورته المظفرة بأهمية المرحلة ولكسب رهانات المستقبل.

ويأتي هذا البرنامج لتعزيز المكتسبات والإنجازات الكبيرة التي تحققت في العشرية الماضية والتي مست

غير أن مخطط العمل قد أكد بعض الأهداف الجوهرية المطابقة للبرنامج الرئاسي ومنها على سبيل المثال: تسليم مليون سكن جديد خلال السنوات الخمس وكذا استحداث 03 ملايين منصب شغل واستثمار 150 مليار دولار من خزينة الدولة واستحداث 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتعددة، علاوة على ذلك فإن صرف مبلغ 150 مليار دولار في قطاعات متعددة وفي خدمة شعبنا وتنمية بلادنا هو أمر بحاجة إلى دراسات وتحكيم تحت قيادة رئيس الدولة.

ومن ثمة فإن تقديم كل الأرقام الآن قد يكون مغامرة أو مغالطة وسيتم عن قريب تدقيق مختلف المشاريع التي سيأتيكم جزء منها في مشروع قانون المالية لسنة 2010 كما سيتم في الوقت المناسب الإفصاح عن محتوى البرنامج الخصاصي للإنجازات من طرف صاحب البرنامج الذي ستتكلف الحكومة بتجسيده ألا وهو السيد رئيس الجمهورية.

تلهمكم - سيدي الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون - هي بعض الملاحظات التي رأيت أن أختتم بها هذه المداخلة شاكراً لكم حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكراً السيد الوزير الأول، الآن ننتقل إلى الجزء الثاني المخصص لهذه الجلسة وهو النقاش العام، وقد يقول قائل لماذا مباشرة ننتقل إلى النقاش؟ في الحقيقة أن هناك مبررات موضوعية تجعلنا نلجأ لهذه الطريقة.

أولاً؛ أن برنامج السيد الوزير الأول هو نفسه الذي استمعنا إليه في المجلس الشعبي الوطني مع بعض التصرف الطفيف.

ثانياً؛ أن النقاش الذي جرى في الغرفة الأولى سلط الكثير من الضوء على الجوانب الخاصة بهذا البرنامج، كما أن الإضافة التي جاء بها أو العرض الذي جاء به قبل قليل هو تتمة للعرض أو العروض والنقاش الذي حصل في المجلس الشعبي الوطني.

للتکفل النفسي والبيداغوجي لأبنائنا.

- قطاع الرياضة : لابد من الاهتمام أكثر بالرياضية المدرسية والتي تعتبر الخزان الحقيقي للمواهب وإعداد أبطال الغد، كما يجب الإسراع في بناء الهياكل الرياضية من ملاعب ومسابح وقاعات متعددة الرياضات.

فعلى سبيل المثال، فإن ملاعب كرة القدم بالعاصمة، تعود إلى العهد الاستعماري ولم تعد تفي بحاجات الرياضيين ولا لعدد المتفرجين الذين هم في تزايد مستمر، علما بأن العاصمة ينشط بها أكثر من 10 فرق في القسمين الممتازين الأول والثاني.

كما أريد الإشارة مرة أخرى إلى قانون البلدية والولاية الذي نحن في انتظاره، فمتى سيرى النور وستعيد المجالس المنتخبة صلاحياتها؟

وفي الأخير أقول : إن الجزائر التي حررها جميع أبنائها والتي بناها وشيدتها الجميع، لابد أن يستفيد من ثرواتها ومن خيراتها الجميع. أتمنى التوفيق للحكومة وعلى رأسها السيد الوزير الأول السيد أحمد أوويحي.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد بوعلام.

بعض الأمور لم أذكرها في البداية، متعلقة بكيفية سير أشغالنا.

بعد الجلسات التشاورية التي أجريناها مع رؤساء المجموعات البرلمانية ومع هيئة التنسيق، قرر مكتب المجلس بأن تجري المناقشة على الشكل التالي :

- مدة تدخلات الأعضاء هي 07 دقائق.
- مدة تدخلات المجموعات البرلمانية هي 15 دقيقة.
- عدد المسجلين الآن محترم؛ إذ نحن سنتطور حسب العدد ما دامت القائمة لاتزال مفتوحة للتسجيل فسوف نتكيف مع العدد المطلوب، ولهذا نظريا النقاش سوف يكون اليوم صباحا وزوالا، وغدا صباحاً إذا كان الوقت كافياً فسوف يتدخل رؤساء

مختلف قطاعات الحياة.

ونأمل أن تستمرة وتيرة النمو على منحنى تصاديقي حتى يتسعى لنا القضاء على مشاكل المواطن وتحسين ظروفه المعيشية وتحقيق آماله وطالعاته نحو مستقبل زاهر في ظل جزائر آمنة، مستقرة، نراعيها محتضنة أبناءها.

إن المرحلة العصيبة والأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي مؤخرا والتي عصفت باقتصاديات كبرى الدول في العالم تتطلب منا أكثر من أي وقت مضى التسيير العقلاني للموارد المالية وترشيد النفقات والاهتمام أكثر بالقطاعات الحساسة والاستراتيجية لاقتصادنا، وهذا ما لمسناه من خلال العرض القيم الذي تفضل بتقديمه السيد الوزير الأول، إذ أعطى أهمية خاصة للفلاحة والصيد البحري وكذلك قطاع السياحة وهذا ما كررناه عدة مرات في تدخلاتنا السابقة.

كما لم يهمل الجوانب الاجتماعية ذات الصلة المباشرة بهموم وانشغالات المواطن والتي تنصب الأساسية حول السكن و مناصب الشغل إذ يهدف المشروع إلى تسلیم مليون سکن جديد خلال هذا المخطط الخماسي ونأمل أن يستفيد منها المواطنين الذين هم في أمس الحاجة إليها وخلق 03 ملايين منصب ضغف لتقليل آفة البطالة المتفشية خاصة لدى الشباب إلى حد أدنى.

أما في مجال السمعي البصري لا يفوتنـي أن أشيد بفتح قناة القرآن الكريم والقناة الأمازيغية آملاً أن تفتح قنوات تلفزيونية جديدة أخرى تعليمية، ثقافية ورياضية.

ولدي بعض الملاحظات أردت الإشارة إليها في عجلة :

بالنسبة لقطاع التربية : لابد من الإشارة إلى ظاهرة الاكتظاظ بالأقسام إذ لابد من الرسراع في توفير هياكل استقبال أخرى للتخفيف من هذا الضغط. كذلك ظاهرة العنف المدرسي التي تحتاج إلى رعاية وعناية خاصة حتى نتمكن من القضاء عليها ولم لا نفكر في توظيف أخصائيين في مجال علم النفس وتوظيفهم بشكل دائم في المدارس

الصائبة والثاقبة للسيد رئيس الجمهورية.
تحمل مداخلتي بعض المقترنات لحفظ على
القدرة الشرائية للأجراء والحفاظ على الطبقة
المتوسطة، الاستثمار في الموارد البشرية الذي
مردوده في المدى المتوسط والبعيد ثلاثة أضعاف
الاستثمار في الهياكل، إصلاح المنظومة الصحية
لتفعيل دور الجامعة والبحث العلمي الموجه لخدمة
المجتمع وتنميته، للقضاء على الفساد والرشوة
وممارسات المحاباة والمحسوبيّة، للتركيز على
الاقتصاد البديل قبل نفاد مواردنا الطاقوية
والحفاظ عليها وترشيد استهلاكها ورفع كفاءة
استخدامها.

السيد الوزير، السيد الرئيس،
زيادة على المحافظة على الإنجازات التي
تحققت والتي لم تشهدتها البلاد منذ الاستقلال
والبناء عليها، أقترح أن يحيي مخطط الحكومة
مؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف
القطاعية وعلى مستوى السياسات، وأؤكد السيد
الرئيس على مؤشرات قياس الأداء، إضافة كما
 جاء به السيد رئيس الجمهورية الربط الواضح ما
 بين الأهداف والسياسات والمشاريع والمؤشرات
 وكل التنفيذ والخطط الزمنية المطلوبة للتنفيذ
 لكل المشاريع بكافة أحجامها في كل الوزارات.
ربما اللوقت أعتبر- السيد الرئيس - جملة الاقتراحات
 التي أدللت بها في تدخلاتي السابقة على مشاريع
 القوانين المتعلقة بالمحافظة على المساحات الخضراء،
 التوجيه الفلاحي، المنافسة، حماية المستهلك وقمع
 الغش، حماية الصحة وترقيتها، شروط دخول الأجانب،
 البطاقة الإلكترونية، مطابقة البنى-اليات، المنظومة التربوية
 والتكوين المهني، منظومة البحث العلمي، جزءاً من هذه
 المداخلة والتي سأؤلفي السيد الوزير الأول بنسخة عن
 كل هذه الاقتراحات في قرص مضغوط.

السيد الرئيس، لقد أثبتت التجارب حتى في
 الدول المتقدمة، أن الإجراءات التقليدية الرقابية
 والبرلمانية المعتمد بها، لم تعد كافية وهي غير
 ملائمة لمتطلبات المتابعة الرقابية لقوانين.
 فلابد من إصدار تشريعات أفضل مع أكثر دقة

المجموعات البرلمانية غدا، وإذا لم يكن ذلك متيسرا،
 فسوف يتخلون يوم الخميس صباحا، وهذا يتوقف
 على عدد المسجلين، ليزيد السيد الوزير الأول يوم
 الخميس، إما صباحا أو زوالا.

وددت بأن أعطي هذه المعلومات حتى يكون
 الجميع على علم بالبرمجة.
 والآن أحيل الكلمة للسيد كريم عباوي.

السيد كريم عباوي: شكرًا للسيد الرئيس.
 باسم الله الرحمن الرحيم والصلة والسلام على
 أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
 السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
 زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء
 المجلس الموقر،
 أسرة الإعلام،
 السيدات والسادة الحضور،
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
 السيد الرئيس،

سأركز في مداخلتي على السبل والوسائل
 لتطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية الذيحظى
 بأغلبية عالية من الأصوات المعبر عنها في اقتراع
 09 أفريل الفارط، هذا البرنامج الشامل يمثل
 استثناء مقارنة ببرامج الدول النامية ويضاهي
 برامج الدول المتقدمة يندرج ضمن الاستمرارية،
 ينبع من الثوابت الراسخة للأمة ويستند إلى
 الاختيارات الأساسية للدولة ويستجيب لانتظارات
 ومتطلبات المواطنات والمواطنين إلى التنمية
 المستدامة والمجتمع العادل والمتوزن لا يكتمل إلا
 بتطبيق فعال بإيجاد ميكانيزمات لتسريع وتيرة
 التنمية ومراقبتها لمواكبة الحاجيات المتزايدة
 ومواصلة الخيارات الاستراتيجية التي يتعين
 مضاعفتها الجهود لإنضاج وجنى ثمارها وترسيخ
 الثقة والمصداقية والتحلي بالأمل والعمل،
 الاجتهد والمبادرة وعدم الانسياق لزعارات
 التياريين والتشكيك والعدمية، في ظل توفر الموارد
 المالية المطلوبة لتجسيد أهدافه بفضل الرؤية

من الاستفادة منه حتى الأثرياء منهم وأيضاً مواطنو الدول المجاورة بسبب التهريب عبر الحدود. هذا الدعم لا يشجع الإنتاج من الناحية الاقتصادية كما أنه إجراء ذو عواقب وخيمة في المدى المتوسط والبعيد.

ألا ترون السيد الوزير الأول أنه لا بد من إعادة النظر في الكيفية التي يتم فيها هذا الدعم بإعداد خريطة جيوب الفقر وإحصاء كل طبقات المجتمع وشرائحة؟

ثانياً: الدعم المباشر لجيوب الطبقات المتوسطة والمعوزة وليس دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع وفق ميكانيزمات فعالة تمس مباشرة الأجراة الشهرية.

إن التركيز، السيد الرئيس، على عدد العمليات أي على الحصيلة المالية ونسبة الاستهلاك أكثر من التركيز على كيفية الأداء والنتائج وأثارها على السكان في تنفيذ البرامج التنموية المقدمة على المستوى المحلي، لم يعد مقياساً ومؤشرًا للتنمية عبر الولايات.

هذا ما يتطلب تغيير نمط التسيير لنظام جماعاتنا المحلية المؤسس على مبادئ كلاسيكية بتعزيز اللامركزية التي أكدها السيد الرئيس الجمهورية أكثر من مرة للتخلص من التسيير الموروث والهياكل اللذين لا يتماشيان والظروف والتغيرات الاجتماعية في بلادنا...

السيد الرئيس: شكرًا للسيد عباوي، مادمت قد صرحت بأنك سوف تتمكن السيد الوزير الأول من كافة تدخلاته، أضف له ما بقي من التدخل وبهذا يكون التوفيق حاصلاً ما بين الآلة والرغبة. الكلمة الآن للسيد نور الدين بـلعرج.

السيد نور الدين بـلعرج: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيد الوزير الأول المحترم،

معالي السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

لمعرفة حالة تنفيذ تشريعات قائمة وأثارها. السيد الرئيس، إن أكبر المشاكل التي تعترض اقتصادنا الوطني وأكبر تحدي يواجه بلادنا هو: أولاً: البطالة لدى الشباب والتي كان لسياسة المصالحة الوطنية فوائد فتح الآفاق أمامه، حيث تعهد السيد رئيس الجمهورية باستحداث 600 ألف فرصة عمل سنويًا، ما يمثل ضعف العدد الأدنى المحدد من طرف بعض الخبراء للقضاء على حدة البطالة في بلادنا.

فلن يتم هذا إلا بأخذ جملة من التدابير أهمها: أولاً: الاعتناء أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجوب حمايتها، مرافقتها وتطورها وتشجيعها ومتابعتها بعد إنشائها حتى لا تتحلل، للذكر فقد بلغ عدد المؤسسات التي اضطررت إلى غلق أبوابها وإعلان حالة الإفلاس بـ 3.475 مؤسسة من بين 27.950 منشأة سنة 2008 أي ما يمثل 12,34% وهي نسبة تعتبر مرتفعة، لذا اقترح تسخير استراتيجية لاستحداث بعض المؤشرات والميكانيزمات العلمية أذكر على سبيل المثال: المقياس الاصطناعي لصفة المؤسسة وتطوره عبر السنين (*Indicateur synthétique*) الذي يعتبر البارومتر للمؤسسات ومؤشر النشاطات المؤسسة وتطوير المحيط ومؤشر للطلبات وتضييق العوائق التي تحول دون تطوير المؤسسات وتفعيل النظام المعلوماتي المؤسستي.

وما يلفت الانتباه، السيد الرئيس، هو أن تقريراً 50% من المؤسسات متمركزة في 10 ولايات، مما يستدعي التفكير في خريطة تواجد هذه المؤسسات بمنح إغراءات جبائية متغيرة لـ ثلث أصحاب المؤسسات على التوجه نحو الولايات التي تعاني نقصاً.

ثانياً: ثاني تحد هو ترشيد الإنفاق على التحويلات الاجتماعية بوضع الآليات الهدافة والكافحة بتحسين المعطيات الإحصائية وبناء نظام المعلومات المالي لجعله أداة لتمويل الاقتصاد الحقيقي وليس تمويل الاستيراد وتكوين موارد بشرية حقيقية.

السيد الرئيس،

إن دعم الأسعار ليس حلًا عادلاً ولا يمثل المقياس للعدالة الاجتماعية لأنّه يمكن كل طبقات الاجتماعية

في التحقيقات من الشرطة إلى المحكمة ومن المحكمة إلى الشرطة، أتبعتهم، حتى بدأ الأشخاص في عمل كتابة الاسم لمن يريد أن يبعث والعدالة فوق الجميع.

3 - قانون التعريب جميل جداً، لكن عدد المترجمين على مستوى الوطن قليل جداً وهناك عقود - كما تعلمون - بمختلف اللغات عجز المواطنون عن ترجمتها لدى المترجمين بأسعار غالية الثمن، فحبذا لو أن وزارة العدل تكون مתרגمين إضافيين داخل المحكمة أو تفتح مراكز للترجمة للتخفيف عن المواطنين.

4 - بالنسبة للفلاحة : الشيء الجميل فيها الحمد لله هذه السنة من الله علينا بالخير، ووزارة الفلاحة يجب أن تجند نفسها بآلات الحصاد، لأن في هذه السنة لو لم تتجند وزارة الفلاحة للحصاد فإن القمح سوف يبقى إلى شهر أكتوبر.

فحبذا لو أن الدولة تعطي أهمية كبيرة لأن الله من علينا بالخير فلابد ألا نفرط فيه.

5 - كذلك بالنسبة للسكن : شيء جميل جداً - معالي الوزير الأول - ونحن كم منتخبين نعيش في الأرياف، وفي جميع البقع ، فالشيء الجميل الذي يخرج البلاد من الأزمة والمواطن يستريح له هو البناء الريفي، على الأقل على الدولة أن تزيد من البناء الريفي وتوسّعه لأنها ظاهرة جميلة جداً.

أما السكن الاجتماعي فيستفيد منه سكان المدن، والسكن الريفي هو أحسن طريقة تُخرج البلاد من الأزمة.

6- بالنسبة للإستثمار : كلكم يعلم بأنه والحمد لله وفقنا الله في الطريق السيار شرق - غرب فلا ينقصنا غير المستثمرين الأجانب أو الخواص لكي نمتّص هذه البطالة التي تكلّم عنها أعضاء المجلس الشعبي الوطني وهم مشكورون بصفة عامة وكتلة التجمع الوطني الديمقراطي بصفة خاصة.

أظن أن هذا هو كلامي، شكرًا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد نور الدين، الكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

ممثلو الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أردت اختصار مداخلتي في خمس نقاط فقط، لأننا تتبعنا خطاب السيد الوزير الأول البارحة.

- النقطة الأولى التي أردت التدخل بها - السيد الوزير الأول - هي استيراد المواد المكملة.

نحن نرى بأن الدولة في هذه الأيام أو خلال هذه السنوات تُحضر لنا مواد مكملة كالكيوي وما شابه ذلك،

حبذا لو أن الدولة تغير من هذه السياسة و تستورد لنا المواد الضرورية.

وأنت تعلم بأنه في المدة الأخيرة، فإن الدواء الخاص بالسرطان غائب عن المستشفيات منذ 03 أشهر.

وهو أول المواد الضرورية التي يحتاجها المواطنون وتحتاجها الدولة، أما المكمّلات فنتركها للمواطنين هم من يتتكلّفون بها.

2- الصحة: كلّكم يعلم بأن في ولاية الشلف، قد حلّت البناءات الجاهزة بطريقة جيدة من طرف الدولة.

لكن هناك شيء لم تنته مهمته بعد، وهو المستشفيات الجاهزة.

فعلى الأقل لو أن الدولة تدعمهم أكثر حتى نزيلهم مثّلما عملت وزارة التربية أو وزارة التعليم العالي التي أتمت كل البناءات.

3 - النقطة الثالثة، العدالة: في العدالة، هناك مواطنون يشتكون من ضررهم في بعض القضايا، والتي سوف أفسرها للسيد الوزير الأول ووزير العدل.

1 - فهناك قضايا تمر عبر المحكمة العليا ثم على مجلس الدولة فتبقى حوالي 11 إلى 15 أو 20 سنة دون حل المشكل.

ولذلك فقد ضاعت حقوق المواطنين وأسباب التأخير سبب لهم معاناة.

2 - بالنسبة للرسائل المجهولة: هناك مواطنون وربما هذه الرسائل المجهولة قد مست حتى إطارات سامية في الدولة، ومست بعض الإطارات ولم تتركهم يقومون بمبادرة في العمل لأن بعض الوزارات بدأت

3 - هل ننتظر أن صادراتنا خارج البترول سوف ترتفع؟ لأن التحدي الأساسي والجميع يعلم بمشكلة اقتصادنا المتمثلة في التنويع والتنوع خصوصاً أن سنوات البترول تتشرف على نهايتها وبالتالي فيجب الاستعداد لأن عدم الاستعداد سوف يهدم أركان دولتنا، سوف يتحول شبابنا من عنصر إيجابي إلى نفقة - ربما - إذا لم يكن هناك اهتمام بالاقتصاد والتكونين... إلخ.

إذن فهذا هو السؤال المركزي الأساسي الذي نلتمس من السيد الوزير الأول أن يقدم لنا ولو إشارات ابتدائية.

جاء في برنامج المخطط الخماسي أيضاً أن هذه السنة سوف تخصص لوضع البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية وجاءت في البرنامج، الكلمة المهمة الآتية: «سوف يدرس جيداً»، نريد من الوزير الأول أن يقدم لنا كيف تتم هذه الدراسة؟ ما هي الإجراءات؟ كيف هي هذه الجودة؟ خصوصاً أن هذه المسألة مهمة، لأنه حسب البرنامج، يجب أن يكون هناك توزيع قطاعي وفضائي منطقي للمشاريع، حتى نجسّد إبعاد سكاننا من التركيز والتكدس على مستوى الساحل للانطلاق نحو مناطقنا الشرقية في الهضاب العليا أو الصحراء ومستقبلنا هناك.

والسكان لن يذهبوا أبداً إذا لم تكن هناك تحفيزات ومشاريع واستثمارات.

نقطة أخرى سيادة الرئيس، بالنسبة للجمعيات، الآن هناك نقاط متعددة حيث جاء بأنه سوف يعاد النظر فيها، أظن بأن هذه المسألة مهمة لأنه من الروابط التي تربط بين السلطة والمجتمع وترفع الانشغالات ما يعجم به المجتمع المدني، لدينا أكثر من 80 ألف جمعية - على ما أظن - ولكن لا يتتناسب أثر هذا العدد مع تواجدها في الميدان وبالتالي نقل الانشغالات والنقص بالأزمات التي تحدث، لأنه لو كان هناك حوار - ربما - لكننا قد خفينا من هذا!!

إذن لابد من فتح حوار، طبعاً هناك جمعيات فاعلة، لا ننكر هذا! لكن أظن أن العدد لا يتتناسب أمام الأثر الموجود في الواقع.

النقطة الأخرى سيادة الرئيس، هي آلية حقوق

السيد لزهاري بوزيد: شكراً سيادة الرئيس.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم.

سيادة الرئيس، هناك ظروف اقتصادية بالغة التعقيد على المستوى العالمي، نجد فيها أن خطابات النّخب حتى في الدول المتقدمة تعد مواطنها بأن هناك تراجعاً وتقهقرًا لنسب النمو... إلخ وبأن جيوشاً سوف تتحقق بالبطالة، وفي هذا الظرف بالذات يقدم لنا برنامج ومخطط يعد بأنه سوف يكون هناك نمو و تكون هناك مشاريع.

بطبيعة الحال، هذا يجب أن يتمّ، وهذا لن يكون هكذا لولا الرّصانة وبعد الرؤية في تسيير أمورنا وخاصة أمورنا المالية وبالضبط احتياطاتنا.

سيادة الرئيس، نحن في البرلمان وبالتالي يجب أن نطلب التوضيحات والتفسيرات ونريد أن نعرف البرنامج في صفحته الثانية، وقد ردّدها السيد الوزير الأول حيث قال بأنه لا يحتوي على القانون من الإنجازات المادية، نعم ذكر البعض المهم منها ولكن فسرّ ما هي الأسباب المكونة له؟ وهي معقوله بطبيعة الحال، لكن هذا من جهة أخرى يجعلنا نطرح السؤال المركزي حسب رأيي وهو: ما هو مشهد الجزائر في 2014 بعد تنفيذ هذا المخطط بالنسبة للنقاط الآتية:

1 - هل ننتظر أن ترتفع نسبة المشاركة في الدخل الإجمالي الخام - للفلاحة، للسياحة، للصناعة، للخدمات؟ لأن هذه المؤشرات الأساسية هي التي نبني عليها كل استراتيجياتنا، هل ننتظر أن فاتورتنا الغذائية بسبب كل ما يقدم للفلاحة سوف تنخفض؟

2 - هل ننتظر أن منظومتنا التعليمية سوف تكون فيها النوعية أحسن؟ لأنه بالنسبة للمنجزات فهي ضخمة حقيقة، لكن تبقى إشكالية النوعية مطروحة.

لهم الشكر سيادة الرئيس وللجميع، بارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد بو زيد.
السيد عبد الكريم قريشي تقدم بتدخل مكتوب سوف يمكن منه السيد الوزير الأول ليرد عليه في حينه.

الكلمة الآن للسيد محمد حمانى.

السيد محمد حمانى: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
السيدات والسادة الإعلاميين،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إن الإمكانيات الموقعة والأموال المرصودة
والأليات المقترحة لخطة وبرنامج العمل لدلالة
واضحة على الأهمية التي يوليهَا فخامة الرئيس
والطاقم الحكومي من أجل دعم النمو والإقلالع
الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي خدمة للمواطن.
لذلك يجب أن تتكاتف الجهود وتتوحد الرؤى
والأهداف وتتضافر الطاقات الوطنية الخلاقة
وتعبئه مختلف الفاعلين الأساسيين والشركاء
الاجتماعيين من قطاع عام وخاصةً، مع ضرورة
فرض الصرامة والرقابة في الإنجاز والمتابعة
ومحاربة التهاون واللامبالاة.

السيد الرئيس،

إن الجنوب قد عرف في السنوات الأخيرة تطوراً
ملحوظاً وشهد تحسناً تنموياً مقبولاً، غير أن ذلك
لم يعد كافياً لأن الجنوب مساحته كبيرة وظروفه
قاسية ومناخه صعب، يحتاج إلى عناية أكبر
وإمكانيات أكثر ووسائل إنتاج كفاءة وناجعة.

لذلك على الحكومة إنشاء المنشآت والمؤسسات
المولدة للثروة واليد العاملة لاستغلالها واعتمادها لما
بعد البترول كالفلاحة وغيرها، خاصة وأن صحراءنا
معطاء وكريمة وتزخر بمختلف الخيرات الباطنية

الإنسان، هذه نقطة مهمة جداً، ذكرت في برنامج
رئيس الجمهورية الذي قدم للشعب وجسدت هنا في
هذا المخطط، هذه الآلية التي سوف يتم تنظيمها
بقانون، وبها تزيد الجزائر مرة أخرى أن تؤكد
ـ وهذا ليس غريباً عنها ـ بيان أول نوفمبر الذي هو
بالنسبة لنا إعلان مهم لحقوق الإنسان.

الجزائر الآن بهذه الآلية يجب أن تتوفر على
الشفافية، على الحياد، على الاستقلالية، حتى
تسمح لنا ونحن دولة حقوق الإنسان أن نراقب
أنفسنا ولا ننتظر تقييمات الآخرين، يجب أن يكون
لدينا الميكانيزم المهم الذي نقيم به أدائنا.

النقطة الأخرى هي بالنسبة للعدالة : ذكر
البرنامج أشياء إيجابية، العدالة فيها الكثير من
الأشياء الإيجابية، هذا شيء لا ينكره أحد، لكن
سيادة الرئيس، لازال الناس يعانون من المشاكل
ولازال القضاة يعانون من تكدس القضايا وكثرتها
خصوصاً بالجنوب الجزائري، هذا في حد ذاته
يمس 300 – قضية يومياً تمر على القاضي –
مستلزمات المحاكمة العادلة تنتفي أساساً.

إذن فلابد من إعادة النظر في هذه النقطة من
أجل إدخال مسألة – كما جاء في البرنامج –
الصلح حتى في الميدان الجنائي للتقليل من ضغط
القضايا على العدالة.

النقطة الأخرى سيادة الرئيس، تتعلق بجاليتنا في
الخارج، بالنسبة لهذه الجالية تقول الإحصائيات
الأخيرة بأنه يأتي إلى بلدنا عن الطريق الموازي 04
ملايين أورو تقدمها جاليتنا، لكن للأسف هذه
الإحصائيات غير رسمية يعني وردت في الصحفة
وربما هي صحيحة وربما غير صحيحة، لا نعلم، المهم
أنها ليست من مصدر رسمي، لكن كل ما يهمنا في
المسألة هو أنه كيف يجب أن تهتم دولتنا بالعملية
وقد ورد بأنه سوف تفتح البنوك العمومية أماكن
في الخارج، لكن يجب أن تكون هذه التحفيزات من
أجل امتصاص هذه العملية.

سيادة الرئيس، هذه بصفة عامة النقاط التي
أردت أن أشير إليها والتي نلتمس فيها توضيحاً من
طرف السيد الوزير الأول.

المباشرة التالية:

- 1) لماذا لم يتم رفع تعويضات الضمان الاجتماعي، علماً أن مصاريف وأسعار الفحص والأشعة والتحاليل الطبية ارتفعت مرات عديدة؟
- 2) ما هي الفوائد التي تحصلت عليها الجزائر من توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد مرور أربع سنوات على دخوله حيز التنفيذ؟
- 3) متى سيرى التقسيم الإداري الجديد النور؟ وهل جانت من المدن المعنية به لتصبح ولاية؟
- 4) هل هناك مشروع لاستغلال مقرات أسواق الفلاح والأروقة الجزائرية المغلقة والغير المستغلة والمهملة؟

وختاماً أتمنى كما تتنمى الحكومة والمواطنون أن نرى خطة العمل هذه تتجسد ميدانياً لاستكمال الورشات الكبرى المعلن عنها بما يحقق الرفاه الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في جميع ربوع الوطن، في ظل جزائر آمنة وقوية ومستقرة ومتماستة.

شكراً للسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرنا للسيد محمد حماني، الكلمة الآن للسيد محمد لزرق.

السيد محمد لزرق: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
أعضاء مجلس الأمة المؤقر،
رجال الصحافة والإعلام،
السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

إننا نقدر جميع التحديات الوطنية والإقليمية والدولية في نوعية الإنجازات التي تمت لصالح البلاد والمجتمع وتحقق في ظل الحكم الراشد في الدولة الجزائرية المعاصرة والديمقراطية المؤكدة في التمتع بمكاسب العدالة الاجتماعية والتنمية الوطنية الشاملة المستدامة في إطار دولة القانون

والسطحية.

السيد الرئيس، إن هناك موضوعاً خطيراً وخطيراً جداً أصبح يهدد استقرار المنطقة وأمنها، إنها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لقد أصبح هؤلاء المهاجرين النازحون نحو الجزائر يخلقون أعباء كبيرة على خزينة الدولة ويؤثرون على الاستقرار العام والأمن الاجتماعي بالمنطقة إليني وجانب وغيرها من المناطق الحدودية، ذلك أن الكثير منهم يحملون أو مصابون بأمراض فتاكة وخطيرة ومزمنة كالسيだ والكولييرا وغيرها وربما حتى الوباء الجديد (أنفلونزا الخنازير) عافاكم الله منها، يجب التفطن لهذه الآفة الخطيرة.

لقد رأيت وشاهدت الظروف الصعبة والخطيرة التي يعمل فيها رجال الأمن والدرك والعاملون معهم عند توقifهم لهؤلاء المهاجرين نتيجة احتكاكهم المباشر بهؤلاء، لذلك أطلب من الحكومة توفير الوسائل الضرورية اللازمة في مراكز الانتظار وتوفير سيارات أو شاحنات إسعاف مجهزة، مع إشراك رجال الحماية المدنية في هذه العملية.

السيد الرئيس،

على الحكومة التدخل لإيجاد مناطق خاصة للحظيرة الوطنية للطاسيلي، ذلك أن هذه الأخيرة أصبحت تتدخل في عرقلة التنمية بالمنطقة، والدليل على ذلك أن مشروع الطريق جانت - إليني مازال متوقفاً بسبب الموقف المعارض للحظيرة، كما أن مركز الأبحاث الذي تم إنشاؤه لحماية وتطوير التراث تحول إلى مرقد ولم نر أي بحوث.

السيد الرئيس،

أود بهذه المناسبة أن أتوجه إلى الحكومة باسم سكان إليني بنداء استغاثة من جراء الجفاف لتخصيصها مبالغ إضافية لسكن الولاية في إطار التضامن الوطني من أجل مساعدتهم جراء الجفاف الذي ضرب المنطقة حتى يتمكنوا من العيش وشراء المواد الغذائية ومواجهة الفقر المدقع الذي يعيشونه ويعانون منه.

كما أود السيد الرئيس، أن أطرح بعض الأسئلة

ورغم تجهيزهم بأغلب الوسائل الاستعجالية العصرية إلا أننا نجدهم بعيدين كل البعد عن التدخل السريع في إنقاذ الأشخاص والممتلكات المتنقلة كالسيارات والشاحنات عبر الطرقات عند الحوادث.

وهنا نقترح خلق نقاط للتدخل السريع في الممرات الكبرى كما كان ساري المفعول سابقاً. وكذلك لاحظنا عند الاتصال بجميع الأرقام الاستعجالية 14، 17، 19 غير ممكناً عن طريق الهاتف النقال وهذا راجع لعدم وجود شبكة الربط بين هذه المؤسسات وتكنولوجيا الهاتف النقال. وهنا نرجو من السيد الوزير الأول ووزير الداخلية التدخل للإسراع في القضاء على هذا العجز.

4 - الإدارة: حسب المستجدات التي تعرفها الإدارة الجزائرية من حيث العصرنة وإلحاح السيد رئيس الجمهورية مؤخراً على انتهاج سياسة الاستثمار في العنصر البشري، يتوجب علينا إعادة النظر في سن التقاعد وخاصة أن البلاد قبلة على التقسيم الإداري الجديد وهي بحاجة ماسة إلى الإطارات ذات الخبرة والتجربة، وإنقاذ الإدارة المحلية مستقبلاً، يجب انتهاج سياسة الاستخلاف بالتكوين والرسكلة حفاظاً على مواصلة تسيير محكم وهو ما يفرض علينا - سيدى الرئيس - إعادة فتح المراكز التكوينية للإدارة (Les C.F.A) سابقاً، وهذه الأخيرة كانت العمود الفقري في قوة الإدارة المحلية خلال السنوات الماضية. وكذلك نرجو من السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية ردّ الاعتبار للمجالس الولائية وتفعيلاً لها لكي تقوم بدورها في التكامل مع الإدارة وتخصيص اجتماعات بهم ولو مرة واحدة في السنة ورسكلتهم بإعطائهم توجيهات في تسيير المجالس ومنهم صلاحية الاقتراح والمراقبة كما حدّها القانون.

5 - التجارة الجزائرية، سيدى الرئيس، نحن على أبواب انضمامنا للمنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) ولم نفكر في تقديم تعديل قانون لتحرير الغرف التجارية التي لازال يسيرها النظام

والمؤسسات.

إن مسؤولية الاستقرار تكمن في الحوار الجاد والبناء بين الأشقاء وكل تجربة ديمقراطية ناشئة فتية يجب أن تراعي بصدق وإخلاص.

والتمسك العميق بالمستقبل الجماعي للجزائريين والجزائريات يُبني بالحب والاحترام المتبادل، وكذلك سيدي الرئيس، حان الوقت لإعطاء فرصة للكفاءات والقدرات من أبناء هذا الشعب الأبي في تسيير شؤون المؤسسات بطريقة علمية وديمقراطية لمواكبة العصر.

إن الجزائر لازالت تملك القدرات الالزمة لتحقيق طموحاتها ومن واجب أبنائها أن يحرصوا على ألا يضيع مما بين أيديهم من فرص التقدم والإزدهار والانتصار.

ولقد برهنوا على تواتر الأجيال أن الجزائر قادرة على رفع جميع التحديات وليس من العيب إعادة النظر في نفائصنا.

أولاً ومن هذا المنبر وبحكم التجربة خلال عشرية كاملة، لاحظنا أنه لابد من إعادة النظر في التعيينات والتغييرات وخاصة فيما يتعلق بالإطارات المحلية التي أصبحت مدة تعيينها تتعدى عهدة المنتخب.

وكذلك نتمنى من الحكومة الإسراع في دراسة هذه الحالات وتحديد المدة تفادياً للعلاقات الودية والمحاباة التي أصبحت تقلل من سلطة الدولة وهيبتها في جميع المجالات.

ثانياً، الصفقات: لاحظنا كذلك مركزية لجنة الصفقات للمشاريع الكبرى التي عطلت في انطلاق هذه الأخيرة، يجب إعادة النظر فيها، وتنتهج سياسة اللامركزية وتعزيز صلاحية اللجان الولائية وكذلك خلق لجان أخرى على مستوى كل وزارة.

وهنا نخفف الضغط على اللجنة الوطنية ونتفادى تكاليف مكاتب الدراسات وارتفاع أسعار المواد المستعملة، ونضمن سرعة انطلاق المشاريع.

3 - الحماية المدنية، سيدى الرئيس، لاحظنا كذلك وجود عدد هائل من أعون الحماية المدنية الذي يفوق أحياناً 1000 عون في كل ولاية وهم باقون داخل الثكنات في الانتظار.

وكافة التفعيلات السياسية دور فعال في إنجاح العرس الرئاسي.

إن مخطط عمل الحكومة الذي بين أيدينا يعبر بصدق عن وعود البرنامج الانتخابي الذي نزل به فخامته إلى الميدان ولقي التأييد المطلق من طرف الشعب الجزائري.

إن تخصيص غلاف مالي بقيمة 150 مليار دولار وإنشاء ثلاثة ملايين منصب عمل وإنجاز مليون وحدة سكنية وإنشاء مائتي ألف مؤسسة صغيرة لفائدة الشباب سيعطي لا محالة ديناميكية جديدة في سيرورة البلاد ويزرع الأمل المفقود في نفوس الشباب الجزائري، هذا البرنامج الطموح لن يتأنى إلا بتظافر الجهود والاستثمار في العنصر البشري الذي هو حلقة يدور حولها عامل النجاح ودول سبقتنا ونجحت في هذا الاستثمار.

سيدي الرئيس،

إن توفير الأمن من خلال مراحل المصالحة الوطنية واستتبابه في ربوع الوطن سيساعد لا محالة في التطبيق الحسن للبرنامج الخماسي المقبل، وهنا يجب على الدولة تعزيز المصالحة الوطنية والتکفل بجميع ضحايا الإرهاب والتفكير بجدية في مستقبل مائتي ألف مقاول الذين ساعدوا إلى جانب القوات الأمنية في انتصار الجزائر على الإرهاب الهمجي وعاشوا الصعاب خلال العشرية السوداء بكل مأساتها.

سيدي الرئيس،

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعصف بالاقتصاد العالمي تتطلب من الحكومة توخي الحيطة والحذر في التسيير وإنجاز المشاريع بطرق علمية ودراسات دقيقة والبحث عن موارد مالية خارج موارد الطاقة.

إن مستقبل الجزائر بعد المحروقات سيكون قطاع الفلاحة والذي يسير بخطى ثابتة تحت إشراف معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية وهو مشكور عن عمله وخصوصا عقد النجاعة والدعم الرفيق، لكن تخصيص 1000 مليار دينار لفائدة القطاع يبقى غير كاف للنهوض بالتنمية الفلاحية

الاشتراكي بقانون سنة 1967، وهذا رغم انتقالنا من الاقتصاد الم sisir إلى الاقتصاد الحر ونجدها كذلك بحكم هذا الأمر الأخير مهمشة وكأنها غير معنية بما يجري وطنيا وعالميا من تحولات.

وهنا سيدي الرئيس، يجب تفعيلها وإشراك المشرفين عليها بقوة اقتراحهم في بناء الاقتصاد الوطني وكذلك في إعادة النظر في العطلة الأسبوعية التي تسبب خسارة كبيرة لاقتصادنا، ولابد من قرار سياسي في هذا الشأن ونقترح الجمعة والسبت بدل الخميس والجمعة.

وفي الأخير نتمنى أن تكون هناك آذان صاغية لهذه الاقتراحات وهذا ما هو إلا عمل تكاملی بين ممثلي الشعب والحكومة.

وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لزرق، الكلمة للسيد نبو المجدوب.

السيد نبو المجدوب: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد دولة الوزير الأول الفاضل،

معالي السادة الوزراء الأفاضل،

السادة أسرة الإعلام المحترمون،

زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة المحترمون. أتوجه في البداية بالتهاني الخالصة لكم سيدي دولة الوزير الأول وطاقمكم الوزاري على الثقة التي وضعت فيكم من طرف فخامة رئيس الجمهورية، وذلك من أجل الاستمرارية في تنفيذ ومواصلة العمل وتطبيق البرنامج الذي زakah الشعب الجزائري بالأغلبية المطلقة، ونحن كما عرفناكم تستحقون هذا الشرف.

سيدي الرئيس،

لقد أعطى الشعب الجزائري برمته درسا لكل المشككين يوم 09 أبريل 2009 وعبر للعالم أجمع أنه شعب موافق وشعب تضحيات وشعب لا ينتظر من يعلمه الوطنية، وكان للتجمع الوطني الديمقراطي

إن البطالة التي تعصف بشباب النعامة في ظل عدم وجود مصانع ومنشآت اقتصادية تمتلك اليد العاملة تبقى الشبح الأسود الملحق لهم وخصوصا في وجود خطر ثانٍ يمتد على شريط حدودي على مسافة 270 كلم مع الجار المغربي وتهريب عشرات الأطنان من المخدرات، وهنا خطابي - سيدى الرئيس - أحد الشباب على طريقة طارق بن زياد، شباب النعامة بين البطالة الفتاكه وخطر ما فيها المخدرات، فيبقى المفر - سيدى - هو الحصول على قروض بنكية بدون فوائد من أجل تكوين مؤسسات صغرى ذات طابع اقتصادي محلي، وألفت انتباهم، سيدى دولة الوزير الأول، أن البطال في الشمال ليس هو نفس البطال في بلديات كالقصدير أو جنين بورزق بولاية النعامة، وهذا يجب على الدولة تحمل مسؤولياتها تجاه سكان الولايات الداخلية وتحفيز الاستثمار المحلي.

والتساؤل كذلك: ما مصير عقود ما قبل التشغيل بعد السنين؟ وما مصير عقود الإدماج بعد السنة؟ هذا الطرح الذي بات يخيف الجميع من الفئة الشغالة، وينتظر إجابة دقيقة منكم سيدى دولة الوزير الأول لأنه بعد نهاية العقد سيحال الشاب إلى البطالة من جديد.

سيدى الرئيس،

إن الكل في ولاية النعامة ينتظرون التقسيم الإداري الجديد بفارغ الصبر ويطالبون أن ترقى دائرتى العين الصفراء والمشيرية إلى ولايتين منتخبتين، وذلك من أجل تقريب الإدارة من المواطن وامتصاص يد عاملة إضافية.

وهذا المطلب ليس بكثير على منطقة مجاهدة ضربت بالأمس القريب بالنابل وفيها مئات الشهداء وهي منطقة حدودية مع المغرب الشقيق وتزخر بكثير من المعالم السياحية الجذابة.

نلتمس منكم، سيدى، إرجاع ما ضاع في صائفة 1984، أملنا كبير في فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وفيكم سيدى رئيس المجلس الموقر، وفيكم سيدى دولة الوزير الأول، وفيكم معالي وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية.

الحقيقة من أجل التقليل من التبعية الغذائية للخارج والتي تكلف الخزينة العمومية ملايين الدولارات، ويبقى دعم الدولة لقطاع الفلاحة ضعيف في حدود 07% مقارنة بدول أخرى يصل فيها حدود الدعم 40%， لهذا يجب التفكير في تشجيع الزراعة الصحراوية واستصلاح المزيد من الأراضي السهبية الخصبة وخاصة في وجود مخزون مائي كبير قادر على امتصاص أيادي عاملة وخصوصا خريجي الجامعات والمعاهد التكوينية ويكون ذلك بطرق عصرية وحديثة. وحظر استيراد كل ما ينتج محليا على غرار ما فعلته الحكومة مع استيراد الدواء وذلك تشجيعا للنتاج المحلي، وبناء المزيد من غرف التبريد لاستقبال المنتوج، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن وحماية المنتج، وذلك قبل دخول الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، والتکفل بانشغالات مربي المواشي حفاظا على الثروة الحيوانية وتأمين غذاء الملايين من الجزائريين المرتبطين بهااته المهنة الشريفة.

سيدى الرئيس،

إن الجماعات المحلية هي واجهة الدولة على المستوى القاعدي، لهذا يجب تفعيل دور المنتخب وإعطاء النور لقانون البلدية والولاية الجديد حتى نعطي دفعا نوعيا للتنمية المحلية وإشراك الجميع في عملية البناء ومحاربة الفساد في إطار تقوية الحكم الراشد، والرفع من أجور المنتخبين المحليين حفاظا على شرفهم وإبعادهم عن كل خطر يجرّهم للانزلاق في متأهات هم في غنى عنها والإسراع في إصدار القانون الأساسي للمنتخب.

سيدى الرئيس،

إن سكان ولاية النعامة وأنا أشرف بتمثيلهم في هذا المجلس الموقر يعقدون أملاكيرا في البرنامج الخماسي وذلك من أجل الاستفادة من برامج تنمية جديدة وفعالة لمواصلة المجهود المبذول من طرف السلطات المحلية وعلى رأسها السيد حميدو محمد، والي الولاية المحترم، والمشهود له بتقانيه في العمل وزيارة الميدانية لكل المشاريع.

إن المقترح الذي أتقدم به يتمثل في التكفل الحكومي الكامل بهذه الطريق وجعلها مشروعًا وطنيا يمول من قبل الدولة ويتابع كذلك لأن الميزانية الولاية لا تكفي بالنظر إلى ما تتطلبه من الإصلاحات الكبيرة، كما أقترح إنشاء وحدات خاصة بالصيانة تقام على نقاط مختلفة من هذا الطريق مدعمة بكل عتاد الصيانة والترميم وتكتسب صفة الديمومة، والمتابعة التقنية الولاية وتخصيص الأموال الازمة لهذه الوحدات على غرار ما يوجد بالولايات المجاورة طمعا في الحفاظ على الأموال التي صرفت سابقا وتصرف مستقبلا قصد ضمان العمر الطويل لهذا المكسب الوحيد العابر للصحراء، والممتد إلى الدول الإفريقية المجاورة، المعروف باسم طريق الوحدة الإفريقية.

السيد الوزير الأول،

إن التقسيم الإداري المرتقب والذي ننتظره بشغف يجب ألا يغيب عن سيادتكم الخصوصية الطبيعية لولاية تمنراست كونها تشتراك في الحدود مع دول إفريقيا بالنظر إلى شساعة الأرضي شمالا وجنوبا وينبغي استحداث تقسيم إداري تراعي فيه الخصوصية الطبيعية والبشرية، قصد الحصول على مسار تنموي فعال ومرشد وعادي.

السيد الوزير الأول،

ألا تلاحظون طول الأمد في عدم الإصلاح البلدي والولائي بسبب عدم ظهور قانون البلدية والولاية، الذي يعتبر عائقا كبيرا في وجه التنمية المحلية، وتمتع المنتخب المحلي بسلطته المعنوية والإدارية في ظل قانون المنتخب المحلي؟

السيد الوزير الأول،

ألم يحن الوقت في التفكير للتخفيف من معاناة سكان ولاية تمنراست من جراء ما يلحق بهم من الأمراض التي تتطلب تواجد المختصين على مستوى الولاية والتقليل من ظاهرة الترحيلات التي أثقلت كاهل المريض وأسرته بالنظر على استعمال وسيلة النقل الوحيدة المستعملة (الطائرة وغلاء تذكرتها)؟

وفقكم الله لما فيه خير للبلاد والعباد وسد خطاك لمقادرة الجزائر.
شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شakra للسيد نبو، الكلمة الآن للسيد محمد أخاموخ.

السيد محمد أخاموخ: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول،
السادة والسيدات أعضاء الحكومة المحترمين،
السادة أسرة الإعلام،
السلام الله عليكم جميعا ورحمته وبركاته.

بما أننا بصدق مناقشة الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة هذا المخطط الطموح،
إسمحوا لي في البداية أن أهنئكم ونفسي بالنتيجة العريضة والتي لا غبار عليها تلكم النتيجة التي تحصل عليها فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وأود في البداية أن أحفي سكان ولاية تمنراست الذين شاركوا في هذه الانتخابات وحققوا مشاركة واسعة ونتائج فاقت كل التوقعات كما نحن الفرصة لفخامة الرئيس في العهدة الثالثة لتحقيق رغباتهم وأماناتهم من خلال برنامج الحكومة.

ومما يشغل بهم ويريدون الالتفات إليه بشكل بالغ ما يأتي السيد الوزير الأول:

1 - لا تغيب عنكم المسافة الفاصلة بين عاصمتنا وعاصمة الولاية كما أنه لا يفوتكم أن هذه المسافة تعد بالآلاف وأريد أن أؤكد أن هذه المسافة تمتد على الطريق الوطني رقم 1.

إلا أنه في جزءه الرابط بين عين صالح وتمنراست 700 كلم يشكو كثيرا من التصدع والعطب بسبب أنواع الحمولة التي تعبرها يوميا بمختلف الأشكال والأحجام ولكونه الطريق الوحيد المعبد الذي يربط الولاية بباقي أنحاء الوطن.

فالرحال بإمكانه نقل كمية لأولاده سواء بالنسبة للمواد أو بالنسبة لسيارته لأن القانون الجديد لا يرحم.

زيادة على هذا لابد من إيجاد حل لمشاكل الخيام ففي هذه الأيام يأخذ الرحالون قيلولتهم تحت الأشجار، والأشجار أصبحت حمراء لا يمكنهم من أخذ القيلولة تحتها..

أظن يكثر خير وزير الفلاحة الذي بعث بلجنة لمشاهدة هؤلاء الناس ورؤيه حالهم، ولكن في هذا الصيف هم مهددون أكثر.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

هناك مشكل العقار، هذا المشكل موجود منذ عهد الاستعمار حتى الآن سواء ما تعلق بالسكن أو بالفلاحة.

لكي يتحصل هؤلاء الأشخاص على ملكيتهم، فيجب أن تكون هناك إجراءات لاستفادة الدولة أولاً ولبيتعد المواطن عن القلق.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

هناك مشكل المولودين بالخارج: دائمًا مشكلهم معلق بمحكمة سيدي احمد.

كل الأشخاص يستحيل عليهم الذهاب إلى استخراج وثائق الأزيداد الخاصة بهم، فيجب وجود حل لهم محلياً وبودنا أن يكون حلهم في الولاية وفي البلديات حتى لا يتعب الشخص لأن تقريب الإدارة من المواطن ليست هكذا، فيجب أن تحل محلياً، وليس وطنياً.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

مشكل النقل: الطائرة؛ فمنذ سنوات ونحن معاقبون - صدقوني - فطوال الليل والشخص متعب يأتي على الساعة الثالثة أو الرابعة صباحاً ويبقى في المطار.

نطالب السيد الوزير....

السيد الرئيس: شكرًا للسيد مسعود.

شكراً على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد محمد أخاموخ، الكلمة الآن للسيد مسعود قمامنة.

السيد مسعود قمامنة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

سيدي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

جميع الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

في البداية يطالب سكان الأهقار ولاية تمراست بالتقسيم الإداري مستعجلًا.

سيدي الرئيس، نطالب بال التقسيم الإداري على الأقل في ولايتين :ولاية عين صالح وولاية عين قزام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

نطالب بتوسيع البلديات في الولاية، زيادة على البلديات خاصة في دائرة سيلت التي تبعد عن الولاية بـ 140 كلم وهي مقر دائرة منفصلة ليست بها بلدية فهي تبعد عن دائرة سيلت بـ 40 كلم.

فحذنا - السيد الرئيس - زيادة عن هذه البلديات لأن هناك ضغطاً كبيراً خاصة في الولاية ذاتها وضغطًا كبيراً على الدائرة.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، يجب مراجعة أجور رؤساء البلديات، فأدنى عامل يتتقاضى أجراً أفضل من أجورهم.

مشكل الطرقات، طريق سيلت - تينزيواتن، طريق عين قزام - تينزيواتن، تينزيواتن - تينياوين، تينياوين - البرج، هناك مشكل كبير، السيد الرئيس: هذه السنة أنتم تعلمون بأن الأهقار في جفاف منذ سنتين خاصة الرحل الذين هم مهددون هذه السنة ويجب على قانون الجمارك أن يرفع الضغط عن الرحل.

نشير في هذا الصدد، على سبيل المثال، إلى:

- 1 - التقليص من قيمة الأحداث والرجال أحياناً، بتصنيفها جماعياً في مستويات دنيا أو مستويات علياً.

وأود في هذا المجال أن أنوه بالجهودات الجبارية التي تقوم بها وزارة المجاهدين وكذلك المنظمة الوطنية للمجاهدين.

من المفيد أن نذكر في هذا الصدد، مثلاً - حتى ولو أن القضية بعيدة تاريخياً فمن المفيد أن نذكر بتأثير أحد الشعارات التي تم ترويجها غداة الاستقلال وهو: «هناك بطل واحد لا وهو الشعب». ومع الأسف، فقد استغل هذا الشعار، الذي استعمل بنية حسنة من قبل وطنيين بهدف إبراز قيمة الشجاعة والزهد اللذين تحلى بهما شعبنا، من قبل منتقدي جبهة التحرير الوطني وجيشه للحط من قيمة أبطال الثورة.

اقتراحات:

- عقد ندوة وطنية تضم فاعلين في كفاح التحرير من أجل الاستقلال، والمؤرخين وكفاءات وطنية أخرى بهدف تحديد المبادئ والتوجيهات والأهداف التي ينبغي أن تقود أعمال اللجنة الواردة في النقطة 20 من مخطط عمل الحكومة.
- مراجعة القانون المتعلق بالأوسمة مع اعتبار الخدمات المقدمة والمهام التي مورست والأقدمية في صنوف جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني. ذلك أن تصنيف الأوسمة لها قيمة أدبية ولا يمنع أية امتيازات مالية.

النقطة الثانية: في مجال الحماية الاجتماعية: ينبغي في البداية أن نحيي الجهود المبذولة من قبل الحكومة الرامية إلى دعم المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي وتعزيز تنظيمات الرقابة وأجهزتها.

وبطبيعة الحال، ينبغي أن تؤسس الإصلاحات المزمع القيام بها على المحافظة على مبدأ التضامن والتغطية الشاملة للضمان الاجتماعي.

اقتراحات بالنسبة للنقطة الثانية:

- فيما يخص تدعيم آليات التسيير الجيد، من

هذه الانشغالات سبق وأن سمعناها، بقية التدخل يمكن منه السيد الوزير الأول وسوف تحظى بالدراسة من قبل الجهات المعنية.

شكراً للسيد مسعود، الكلمة الآن للسيد عبد الرزاق بوحارة.

السيد عبد الرزاق بوحارة: شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيد الوزير الأول المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الحضور الكريم، سلام الله عليكم.

أود أولاً وقبل كل شيء، أن أعبر عن ارتياحي التام لمحتوى مخطط العمل المقدم من قبل السيد الوزير الأول.

إن مسعى هذا المخطط وكذا المهام التي يحددها والتدابير التي يقتضي تنفيذها ميدانياً، تترجم - حسب رأيي - أسس البرنامج السياسي لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية وأهدافه وتوجيهاته. وعليه، فإنني أتفق مع خطة العمل هذه، مع اعتبار الملاحظات والتوصيات التي يتضمنها تدخل مجموعة الثالث الرئاسي بطبيعة الحال. يتناول تدخلي هذا بعض النقاط الدقيقة وهي ثلاثة:

النقطة الأولى: في مجال ترقية ذاكرة كفاح التحرير الوطني والمحافظة عليها: ينبغي أن تعالج مسألة أبطال الأحداث الكبرى للثورة بمنظور فكرة أساسية تتمثل في إبراز القيمة النموذجية للأفعال، إذ إن النوعية الاستثنائية لأبطال الثورة تكون مرجعيات استثنائية للتربية الأخلاقية وال التربية المدنية والتربية على حب الوطن لشعبنا.

من المؤسف أننا نلاحظ أن بعض الممارسات التي بدأت تترسخ وتعمم، تساهم نوعاً ما بكيفيات مؤلمة في المساس بصورة رموز الثورة ويمكن أن

دولة معالي السيد الوزير الأول، أصحاب المعالي، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السادة الضيوف مع حفظ الألقاب والأسماء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. ما عسانى - سيدى الرئيس - أن أقول وقد قرر وعقد الشعب العزم أن تكون الاستمرارية لتكون الجزائر آمنة ومستقرة، وشهد كل العالم وشهد كل غيور على وطنه ومحب لبلده ومؤمن بقدراته أن الجزائر التي أنجبت الشرفاء قد أنجبت مرة أخرى من صان شرف وكرامة الشهداء وحافظ على استقلالها وحريتها وبني مجدها وساهم في رقيها.

لقد اخترنا الاستمرارية وانتخبنا على هذا البرنامج مسبقاً كونه رجل الاستمرارية والتواصل بين أجيال الأمة الكبار الذين تركوا بصماتهم الزكية على صفحات تاريخ هذه الأمة، وكونه رجل رزع بذور الأمل في قلوب الجزائريين رغم الصعاب والأزمات والماسي.

وأدرك كل الجزائريين بأن الأمل قد تحقق وأن الشمس قد تشرق من جديد لترسل نورها لإبادة الظلم والجهل واليأس على يد آمنت بالجزائر وطننا وأمة ومجتمعاً وحلم برايتها ترفرف في كل ربوع هذا الوطن العزيز والغالى علينا جميعاً هذا الوطن الذي ليس لدينا غيره.

سيدى الرئيس:

لقد تجسد هذا الأمل في محتويات ومكونات هذا البرنامج الذي بين أيدينا والذي زakah الشعب واحتضنه بكل فئاته من مثقفين وعمال وفلاحين وبطاليين وشباب ونساء لهو دليل قاطع على أن هذا المخطط هو المشروع الوحيد الذي حقق ويتحقق كل أمني الشعب وطموحاته من خلال السياسة الإنمائية المتبعة والديمقراطية المكرسة والتواصل المنشود.

إن السياسة الراسدة، سيدى الرئيس، التي تأسست خلال العشرية السابقة قد ساهمت إلى حد كبير وبدون إجحاف في تعزيز الاستقلال الوطني وتحقيق التوازن وإقامة المشاريع في كل

المفيد النظر في عرض ميزانية الضمان الاجتماعي أمام البرلمان، ويمكن أن يتم ذلك بمناسبة مناقشة قانون المالية.

- وفي السياق ذاته، دراسة إمكانية إدراج برلمانيين ضمن مجالس إدارة صناديق الضمان الاجتماعي.

- ومن ضمن الاقتراحات: تنصيب لجنة وطنية مكونة من إطار مؤهلة من بين السلك الطبي وهياكل الضمان الاجتماعي والتنظيمات الاجتماعية والنقابية والإدارات العمومية، تكلف بإعداد سياسة للحماية الاجتماعية والصحية وتحديد أسس نظام صحي، فعال واقتصادي.

النقطة الثالثة والأخيرة: في مجال الوساطة الاجتماعية:

تبين التجربة عبر العالم أن الوساطة الاجتماعية هي المسعى المفضل لتحسين العلاقات بين السلطات العمومية والمجتمع إذ أنها تشكل أداة للمراقبة والإندار المبكر والتنبيه والتوجيه والإلهام في غاية الأهمية بالنسبة للقرارات التي تتخذها السلطات العمومية، ذلك أن الوساطة الاجتماعية تمكّن كذلك من الإحاطة بشكل أفضل بالمشاكل الاجتماعية والتعامل بكيفية سليمة مع وسائل حلها.

اقتراحات: (اقتراح واحد):

علينا أن نستخلص الدروس من الماضي بالسعى بكل موضوعية ودون مجاملة إلى تحليل تجربة وسيط الجمهورية وكذا تجربة اللجنة الفرعية الدائمة للجنة الاستشارية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان والنظر في إمكانية إنشاء مجلس وطني للوساطة الاجتماعية.

شكراً على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد الرزاق بوحارة، الكلمة الآن للسيد حسين داود.

السيد حسين داود: شكراً سيدى الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.

ذلك أن بناء الفرد هو من بناء المؤسسات التي أخذت قوتها من مبادئ قيمنا التي تعبّر عن ضمير الأمة وحققت أهدافها على يد الذين صنعوا مجد وتاريخ أمّة كريمة.

إن الجزائر اليوم قدر لها أن تبعث من رمادها كطائير الفنيق وإن برنامج الحكومة الذي بين أيدينا رأينا فيه تلك الملامح التي رسمت منذ سنوات والتي توشك أن تتحقق شيئاً فشيئاً والأمل ما زال قائماً في ديناميكية جزائر الورشات وجزائر الإنجازات وإن صورة جزائر الغد نصّنعتها في يومنا الحاضر، وجزئيات الصورة عبر كل صعيد كانت واضحة المعالم من أجل غدٍ مشرق ومن أجل ذلك نظرنا في زوايا الصورة حتى نقيّم ونقومُ أنفسنا بشكلٍ واضح وأسرع وأدق.

وفي الأخير سيدى الرئيس، إن الفكر التكاملى بين مؤسسات الدولة هو الخيار الاستراتيجي الوحيد لتحقيق مؤشر النمو الأصح القادر على وضعنا في الطريق الصحيح نحو غدٍ أفضل يحمل على عاتقه رهانات البقاء في مصاف الدول المتقدمة، وإننا نتطلع إلى جزائر الأمل وجزائر العمل وجزائر التضامن وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد حسين داود، الكلمة الآن للسيد جلول خضراء بrahamma.

السيد جلول خضراء بrahamma: شكرًا سيدى الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،
سيدي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المؤقر،
السيدات والسادة أعضاء وسائل الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس الفاضل،
أقف بينكم بادئاً تدخلي برفع أسمى التهاني لفخامة السيد رئيس الجمهورية على ثقة الشعب الجزائري التي نالها عن جدارة والتي لا مثيل لها

المجالات سواء منها التربوية أو الفلاحية أو في مجال الصيد البحري أو في الاتصال أو في الأشغال العمومية أو السكن وغيرها من المجالات التي تفيد المجتمع.

وخير دليل على ذلك كذلك، ما تحقق في المجال المالي أين تم القضاء على المديونية التي كانت ترهق كاهل الاقتصاد الوطني وأعاقت تطوره وتقدهه وازدهاره.

سيدي الرئيس،

إن الرحمة كلمة صغيرة ولكن بين لفظها ومعناها من الفرق مثل ما بين الشمس في منظرها والشمس في حقيقتها، فلا ننسى مشروع الوئام المدني الذي جسد برنامج المصالحة الوطنية والذي فتح بدوره باباً جديداً لكل من فقد الصواب وضاقت به السبل باباً من الأمل والسلام مُدت بذلك يد تمسح الدموع وتزرع في قلوب الناس الرحمة والخير والسلام، فتعززت بذلك مكانة الفرد ضمن المجتمع الجزائري ومكانة الأمة التي استرجعت بذلك مكانتها الريادية في الكثير من القضايا الوطنية والدولية وأصبحت تمثل محوراً وقطباً سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

ومنه أصبحت الجزائر نموذجاً يحتذى به، موفرة للشعب الجزائري وبكل فئاته الكراامة والعزّة والرقي.

إن العصر الجديد، سيدى الرئيس، الذي تحياه الجزائر اليوم هو عصر المؤسسات التي اعتمدت في تكوينها وتشكيل أسسها على إدارة راشدة وقوية وعادلة وكفؤة تسهر على حماية ممتلكات الشعب وحقوقه وتحارب كل الآفات والظواهر السلبية كالرشوة والفساد والمحسوبيّة ومحاربة اقتصاد البازار والمحسوبيّة وفقدان الثقة في النفس التي تهدد كيان المجتمع ولا تسمح ببناء جسور ثقة وأمان بين كل المستويات.

وإن تحقيق تنمية شاملة ومنسجمة ودائمة، هي من أهداف هذا المشروع ومن أهداف هذا المخطط التي فرضتها التحولات والتغيرات المتسارعة على الصعيد الوطني والدولي.

إن الانتشار الأفقي للمحاكم ساعد المواطنين في تحقيق حلم العدالة القريبة للمواطن. إن الاختناق الذي فرض نفسه في حركة الموانئ والطرق أخذ يزول بفضل المنشآت القاعدية المختلفة المنجزة.

إن التطور العلمي سيجد له المجال المناسب بعد استكمال القطب الجامعي والمؤسسات التعليمية المختلفة، بما فيها مراكز التكوين المهني.

إن تشجيع القطاع الصحي ظاهرة في الإنجازات التي لا تخفي على أحد وسيكون للبرامج الجديدة تأثيره على حياة الناس.

إن الانطلاق في إنجاز المركب الرياضي سيبعث الأمل في نفوس الشباب الذي يطمح إلى ترقية الرياضة في الولاية.

سيدي الرئيس،

لم تكن هذه الإنجازات هكذا بل كانت بفعل الجهد الذي قام بها رجال ونساء في مختلف المجالات، وإن أحبي هؤلاء فإن ذلك أقل القليل.

إنني لا أنسى تلك الجهود التي بذلت لتشغيل الشباب وخريجي المعاهد والجامعات.

إن هذه الإنجازات ساهمت في تحقيقها الروح الجديدة التي نراها في التسيير اليومي لمختلف الهيئات وبالمراقبة الدائمة، والحوالان النافع.

لا يخفى على سكان وهران التحسن الظاهر في قطاع الأمن والسهر على راحة المواطنين فقد احتفى الكثير من المظاهر السلبية في المدينة، وعاد روح الأمن والاطمئنان إلى الحياة اليومية.

وهنا أقدم التحية لأسلاك الأمن رغم قلتها عدداً وإمكانيات في وقت ارتفاع فيه عدد سكان الولاية.

وأتمنى لوزارة الطاقة والمناجم مع المؤسسة الوطنية سونطرارك النجاح في إنجاز التجهيزات والمراافق المختلفة بمناسبة انعقاد مؤتمر الدول المنتجة للغاز المميك لأن هذه الإنجازات ستتعكس إيجابياً على مستقبل مدينة وهران وسيكون صدى هذا اللقاء على رفع اسم وهران كمدينة عالمية.

ونتمنى أن الإجراءات المتخذة في توسيع عملية تعويض الأراضي الشاغرة داخل النسيج العمراني

خلال الانتخابات الرئاسية لـ 09 أبريل 2009.

كما أنهى السيد الوزير الأول على تجديد الثقة التي حظي بها من طرف فخامة رئيس الجمهورية مع الطاقم الحكومي.

سيدي الرئيس،

بعد دراستنا لمخطط العمل الذي ستعكف الحكومة من خلاله على تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، والذي هو بين أيدينا،رأينا أنه يعكس إرادة واضحة لمисيرة الدولة، لخدمة المواطن والوطن، لذا نحيي هذه الإرادة التي تعكس بصدق برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية.

إن تطبيق هذا المخطط بنجاح يعني قفزة في حياة الشعب ومظهراً حضارياً للدولة وهو ما تمناه كل الساهرين على شؤون الحياة اليومية.

سيدي الرئيس،

لقد عرفت وهران في العشرية السابقة 1999-2009 تطوراً لا يخفى على أحد، مما استلزم استدراك بعض النقص الذي كانت تعاني منه قبل ذلك. إن ضمان هذه الانطلاقات المباركة أمر مهم لكي تصل مدینتنا إلى مكانتها الحقيقة التي تؤهلها حتى تكون مدينة متوسطية لا تقل أهمية عن مثيلاتها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية.

لقد بذلت جهود جبارة وباستكمالها سيكون لجهود الجميع أثر كبير على تنفيذ كل المخططات التي برمجت لهذه المدينة.

لقد كان لبرامج التنمية المتتابعة أثر ملحوظ على حياة المواطنين، لأنها كانت تعبر بصدق عن وعود السيد فخامة رئيس الجمهورية أثناء زيارته التفقدية المتعددة للولاية.

فنحن لا ننكر مدى التحسن في القطاعات المختلفة وعلى رأسها توفير الماء الصالح للشرب والذي يعرف به سكان مدينة وهران.

إن القفزة في ميدان السكن أدت إلى سد جزء كبير من النقص الذي كان يعاني منه المواطنين.

كما نأمل أن يساهم مشروع النقل الجديد (تراموي) في تسهيل حركة المواطنين بالتكامل مع وسائل النقل الأخرى التي تتطلب تنظيماً أحسن.

تعطينا نظرة شاملة وقناعة كاملة عن مدى أهميته حيث يعتبر نصاً كاملاً من جميع جوانبه أين بدأ بالتركيز على المصالحة الوطنية وتعزيز جزائر آمنة ومستقرة وبناء دولة القانون وعصرتها بإيجاد حركة تنمية تهدف إلى خدمة المواطن على جميع المستويات وفي شتى مجالات الحياة.

غير أنني حبّدت سيدتي الرئيس، لو أن هذا النص دعم بجداول توضيحية ومحاطات بيانية ومعلومات في المكان والزمان، حيث يكون هذا أسهل لفهم وأحسن للاستغلال والاطلاع، ولقد أجاب السيد الوزير الأول على هذا في نقاطه الخمس التي أضافها.

وعموماً جاء هذا النص متناسقاً ومتكاملاً يعبر بصدق على خطة دقيقة لتجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي ساندناه وزكيناه نحن في جبهة التحرير الوطني.

سيدي الرئيس،

لقد ركز السيد رئيس الجمهورية في برنامجه على اللامركزية وهذا شيء جميل ندعمه ونثمنه وخاصة بإعطاء صلاحيات أكثر للإدارة والمنتخبين المحليين.

وفي هذا المجال نطلب ترقية بعض المدن الحدودية وخاصة الجنوبية منها إلى مصنف الولايات المنتدبة لحماية حدودنا من التهريب والهجرة غير الشرعية التي تحمل لنا الكثير من الآفات الاجتماعية والأمراض.

لقد تعرض هذا النص الذي هو بين أيدينا بإسهام إلى مشكل الشغل والتشغيل وهذا ما نتمناه ونرجو تحقيقه ونطلب التركيز على إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للعمل وكذلك الوكالات المحلية وتدعمها مادياً وبشرياً، تدعيم مفتشيات العمل وعصرتها، تدعيم المؤسسات العمومية وإعانتها وإعادة الاعتبار لها وخاصة مؤسسات البناء والأشغال العمومية والري لأنها تستطيع استقطاب عدد كبير من اليد العاملة.

أما فيما يخص النقل سيدتي الرئيس، فنسأل متى يكتمل إنجاز حلقة الجنوب؟ ونتمنى أن يتمتد خط السكة الحديدية إلى أقصى الجنوب لأنّه قد

بمساحات خضراء تتواصل مع عملية القضاء على البناءيات القصدية التي شرع فيها. وفي الختام نأمل أن و蒂رة إنهاء أشغال المسجد الكبير عبد الحميد بن باديس ستتضاعف بعد تسجيلها نسبة مؤدية كبيرة بفضل توفير التمويل. وشكراً على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد براهمة، الكلمة الآن للسيد إبراهيم لعروسي.

السيد إبراهيم لعروسي: شكرًا سيدتي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلوة والسلام على سيدنا محمد.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
دولة الوزير الأول،
السادة وزراء الدولة،
السادة الوزراء،
زميلاتي زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إسمحوا لي، سيدتي الرئيس، أن أتقدم بالتهنئة للسيد الوزير الأول وطاقمه الوزاري على الثقة التي وضعها فيهم فخامة السيد رئيس الجمهورية وأتمنى أن يعينهم الله على أداء المهمة في أحسن الظروف لخدمة البلاد والعباد.

كما أشكرهم على مجدهم للسهر على إنجاز وإعداد هذه الوثيقة.

سيدي الرئيس،
إن خطة السيد الوزير الأول لتجسيد وتنفيذ البرنامج الطموح الواجب الذي أقره السيد رئيس الجمهورية الذي يعبر عن انشغالات المواطنين والرامي إلى تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية إلى الأحسن يهدف إلى ازدهار وترقية المواطن في جميع الميادين ويكرس مسعى الخروج من الأزمة.

سيدي الرئيس،
إن قراءة متأنية وعميقة لهذا النص كفيلة بأن

من وإلى العاصمة؟ (علمًا أن هناك رحلتين عبارة عن رحلات عبر). .

لقد ركز السيد رئيس الجمهورية في برنامجه كثيراً على البحث العلمي، ماهي استراتيجية الدولة في هذا الشأن وكيف يتم إشراك المؤسسات الاقتصادية في البحث من أجل تثمين البحث العلمي، كما جاء في النص؟

- ماهي السياسة التي ستنتهجها الحكومة لتفعيل قطاع الفلاحة والصيد البحري لتخفيض فاتورة الاستيراد؟

الاستراتيجية المنتهجة لتنشيط القطاعات الأخرى كالسياحة والصناعة التقليدية والاستثمار بجميع أنواعه لدفع نسبة الصادرات خارج المحروقات.

لقد عرف قطاع السكن والبناء وثبة نوعية منذ 99 وهذا بفضل الساهرين عليه، لكن ألم يحن الوقت لأن نبرز طابعنا المعماري والعمري الذي يعبر عن شخصيتنا وانتمائنا الحضاري العربي الإسلامي

الأمازيغي؟

لأنه رغم كل ما بني لم نستطع إنجاز مثلاً حي كحي باب الوادي بالعاصمة أو شارعاً كشارع كزيعود يوسف أو غيره التي بالرغم أنها أنجذت في عهد الاستعمار إلا أنها تحمل اللمسة العربية الإسلامية آنذاك.

أتمنى لكم السيد الوزير الأول التوفيق والنجاح في أداء المهمة.

أشكر الجميع على كرم الإصغاء (المجد والخلود لشهدائنا الأبرار) والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد إبراهيم، الكلمة الآن للسيد محمد زكرياء.

السيد محمد زكرياء: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد رئيس المجلس الفاضل،
السيد دولة الوزير الأول المحترم؛
معالي السادة الوزراء؛
أيتها الزميلات، أيها الزملاء؛

يصبح في يوم ما مورداً اقتصادياً هاماً إذ أحسن استغلاله.

سيدي الرئيس،

لقد عرفت الجزائر نقلة نوعية في جميع ميادين التنمية واستفادت منها جميع الولايات بدون استثناء وأذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر المشاريع والورشات الكبرى المفتوحة مثل الطريق السيار، السدود، الموانئ، السكة الحديدية وإلى غيرها والمليون ونصف وحدة سكنية وأخذ كمثال ولاية ورقلة التي استفادت من هذا البرنامج الطموح في العشرينية الأخيرة في الكثير من المشاريع، مثل المركز المضاد للسرطان الذي نطلب من الوزارة تدعيمه باختصاصيين، والكثير من المستشفيات، حوالي 35.000 سكن، 36 ثانوية و 99 إكمالية..... إلى غيرها من المشاريع في جميع الميادين.

وفي هذا المجال أود أن أنوه بالجهود المبذولة محلياً وأخص بالذكر والتي الولاية على العمل الجواري الذي يقوم به والتقرب من المواطنين في كل مناسبة.

ولا أظنني مخطئاً، سيدي الرئيس، بأن هذه الخيارات قد عممت كل البلاد من أقصاها إلى أقصاها.

لقد أردت الإشارة إلى هذا الموضوع لفت انتباه بعض الأصوات التي تعللت من هنا وهناك لزع الفتنة والبلبلة والفوبي في نفوس المواطنين وأقول لهم إن خير جواب كان يوم 09 أفريل وهو خير دليل على أن الجزائر في ألف خير وأنها تسير بخطى ثابتة نحو الاستقرار والازدهار.

سيدي، أختتم تدخلي هذا ببعض الأسئلة أوجهها إلى السيد الوزير الأول وأتمنى أن تجد الأذن الصاغية والصدر الرحب:

- متى يكون لورقلة مستشفاها الجامعي؟
- متى يتم الانطلاق في محطات تحلية المياه لمدينة ورقلة التي كان مبرمجاً منذ 2005؟
- متى يتم تدعيم مطار ورقلة برحلات مباشرة

الاعتبار خصوصية كل إقليم بالتشاور مع ممثلي المواطنين وتطوراتهم.

وفي موضوع البناء والسكن فإننا نسجل بكلأسف ما يقوم به بعض السمسرة حتى أصبح سعر القنطرة الواحد من الإسمونت يتراوح 1200 دج مما يستدعي وضع حد لهذه الممارسات.

أما في الميدان السياحي فإننا نؤكد على تشجيع السياحة الثقافية واحترام الميراث الدولي في الشأن وتفعيله احتراماً للمشاعر والتقاليد والضوابط الأخلاقية للمجتمع الجزائري.

السيد الوزير الأول،

إن الاهتمام الذي يوليه البرنامج لموضوع الأمن والسلم والاستقرار الاجتماعي لهو أهم أمر ينبغي أن يتحقق إن شاء الله وأقترح بالمناسبة استحداث مرصد وطني للتنبؤ واستشراف بؤر التوتر عبر الوطن للحيلولة دون وقوعها أو للتخفيف من حدتها. وفيما يخص ترقية الحوار بين السلطات العمومية والمجتمع فبالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه بعض الجمعيات الفاعلة مشكورة إلا أنني أرى ضرورة رد الاعتبار لهيئات الأعيان مما يتطلب التعامل الصادق معهم من طرف السلطات المحلية وخاصة خدمة للمصلحة العامة.

كما أننا نؤكد على ضرورة احترام التمثيل الشعبي كما جاء في البرنامج تفادياً لما يقع في بعض المناطق من تهميش للمنتخبين بحجة حالة الطوارئ وغير ذلك.

سيدي الوزير الأول،

إننا ننوه بمجهودات الوزراء المعنية (وزارة الموارد المائية) إلا أننا نحذر من تحويل المياه للشمال انطلاقاً من الطبقة الجوفية بالجنوب علماً أن مخزونها غير قابل للتجديد مما يعرض هذه المناطق لأزمة في الموارد المائية مستقبلاً.

كما أننا نثمن ما تقوم به الدولة من إجراءات لصلاح العدالة وتحديثها للحيلولة دون التجاوزات التي يشتكي منها المواطنون في بعض الحالات نرجوا مزيداً من الإنصاف لهم لأن العدل أساس الملك. ونستبشر خيراً باستحداث جهاز الوساطة لتسوية

أسرة الإعلام؛

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته. كانت الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي شارك فيها الشعب الجزائري بقوة حيث أعطى ثقته الكاملة للمرشح الحر السيد عبد العزيز بوتفليقة مرحلة هامة في تاريخ الجزائر فهنئاً لفخامة رئيس الجمهورية وهنئاً للبرلمان وهنئاً للشعب الجزائري وحكومته التي جددت فيها الثقة.

كما أنتي أتقدم بالتحية الخالصة إلى سكان ولاية غردية الذين شاركوا بنسبة عالية في هذه الاستحقاقات اعترافاً بالجميل لفائدة الرئيس رغم المآسي التي تعرضوا لها ولا يزالون جراء الفيضانات وأحداث بريان الجريحة نسأل الله السلامة.

هذه الكوارث التي لا تزال تنقص حياة المواطنين المعندين بها في هذه الولاية رغم المجهودات المعتبرة التي سخرت من طرف الدولة مشكورة للتخفيف من وطأتها ولمعالجتها كتصنيف السكنات المتضررة خاصة الأحمر (05) والحالة الصعبة لسكن الشاليهات ثم برك المياه القدرة التي تهدد صحة المواطنين خاصة ونحن مقبلون على فصل الصيف الساخن.

سيدي الوزير الأول،

جاء في مخطط العمل أن الموارد المالية المرصودة لإنجاز برنامج الرئيس في الخمس سنوات المقبلة بفضل الاحتياطات التي اتخذت بتبرير سابقاً إلا أنني أدعوك إلى مزيد من الحيطة والحذر وعدم التفاؤل المفرط لأننا لا ندري ماذا تخبئ لنا الأيام وذلك بترشيد النفقات العمومية ومحاربة التبذير ومحاربة الانحرافات المتعلقة بتسخير المال العام وعلى رأسها الرشوة والصفقات المشبوهة.

وفيما يتعلق بإعداد البرنامج الجديد للاستثمارات فينبغي المتابعة الجدية للمشاريع الكبرى المملوكة من الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية ونحن نبارك بهذا الصدد التعليمات الأخيرة لفخامة رئيس الجمهورية ثم السيد الوزير الأول تفادياً لإعادة التقييم باحترام آجال الإنجاز مخافة الارتجال.

كما أن على المشاريع القطاعية أن تأخذ بعين

وهي التطبيق العملي لهذا المخطط في الميدان.
السيد الوزير الأول،

إن لكل مخطط أهداف، أذكر منها:

- (1) مبدأ نجاعة المخطط،
- (2) مبدأ الأداء،

(3) فعالية الإجراءات في إعداد المخطط.

والهدف من مناقشة المخطط المفروض أمامنا هو:

أولاً: الوصول إلى أعلى معيار نجاعة لتنفيذ البرنامج.

ثانياً: الوصول إلى أعلى معيار نجاعة لصرف المال العالمي.

ثالثاً: الوصول إلى أعلى معيار نجاعة لكي تعود المشاريع بالنفع على المواطنين وتحسين إطار المعيشة لهم لأن المخطط وسيلة لا أكثر.

وبالرجوع إلى التنفيذ العملي للمخطط أطرح التساؤل وأقول:

هل السلطات المحلية التي سي SND لها التنفيذ لها القدرة والتحكم والجاهزية لقراءة هذا المخطط لتنفيذ برنامج الحكومة؟

يجب أن تظهر سياسة الدولة في المجال الحياتي اليومي وأن تكون هناك عناصر تبني عليها كل وزارة مخططها مع التقييم والتقويم للمعطيات. إنه لا يعقل أن نضع مخططنا ونتصور فيه القضاء على أزمة السكن، مثلاً بإنجاز وإسكان 150 ألف عائلة وبالمقابل نسجل 500 ألف ملف طلب لعائلة طالبة السكن طلبات حقيقة وهي في أمس الحاجة.

السيد الوزير الأول:

سأكون صادقاً مع نفسي أولاً ثم مع سعادتكم ثانياً لا شيء سوى لحبي لهذا الوطن متطلعاً أن أراه ينعم بالتقدم والرقي وإزالة كل المظاهر السلبية

والنقاوس التي لازمت بعض إطارات الدولة، وأصبح شغفهم الشاغل التفرغ إلى قضاء مأربهم الشخصية وأطرح سؤالاً: ما مصير هؤلاء الذين عملوا على أداء الواجب أولاً وإعطاء الوجه اللائق لهذا البلد الذي

أعتقد جازماً أن الانتساب إليه شرف عظيم؟

الخلافات والتصالح للتخفيف من القضايا المعروضة على العدالة شريطة اختيار العناصر المؤهلة من حيث الكفاءة والإخلاص والنزاهة.

وعن تطوير عملية قمع الغش التجاري والصناعي ونظراً لكثرة البضائع المشبوهة والمغشوشة والخطيرة على صحة المواطنين فبالإضافة إلى تعزيز الرقابة من طرف الدولة فإن علينا أن نشجع تكوين جماعيات لحماية المستهلك وتزويدها بالأدوات القانونية اللازمة.

شكراً على كرم الإنصات والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرنا للسيد محمد زكريا، الكلمة الآن للسيد محمد الطيب سناني.

السيد محمد الطيب سناني: شكرنا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد الوزير الأول الفاضل؛

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة؛

السيدات والسادة رجال الإعلام،

السلام عليكم،

إن مناقشة مخطط عمل الحكومة يسمح باستخلاص ملاحظتين أساسيتين:

أولاً: الأسباب التي دعت إلى وضع هذا المخطط.

ثانياً: الأهداف التي تتroxها الحكومة للوصول إليها في من خلال هذا المخطط.

إن مخطط العمل المقدم لنا هو التزام من طرف الحكومة وهذا الالتزام إن جسد سيدفع بعجلة النمو وهذا ما نصبو إليه.

أود أن أنوه بالجهودات المبذولة في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية.

إن الموضوعية تقتضي أن نعرف بما حققه الشعب الجزائري من مكتسبات وإنجازات خاصة في الفترة الأخيرة.

إن مخطط عمل الحكومة رائع وأظن لا يوجد من لا يوافق عليه لكن قد يجمع الجميع حول نقطة واحدة

الوزير الأول، أن يكون تغيير أي مخطط يخضع إلى تأشيرة من الوزارة الوصية بل الوزارات المعنية، مثل وزارة السكن والبيئة والداخلية إلخ.. أخيرا وليس آخرها أتمنى من الطاقم الحكومي مثلما عهدينا في الحملة الانتخابية الأخيرة أن يعملوا بنفس التوترة وزيارة الجزائر العميقة خاصة المناطق الحدودية الريفية والوقوف على تنفيذ المشاريع وفق المخطط المقدم لنا.

شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد محمد الطيب سناني، الكلمة الآن للسيد حفيظ شاوي.

السيد حفيظ شاوي: شكرًا سيدي الرئيس.
بسم الله والحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله.

أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،

ونحن نتصفح مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا للنقاش وما جاء فيه من أرقام ومشاريع وبرامج طموحة:
- 150 مليار دولار للاستثمار،
- 200 ألف مؤسسة صغيرة طبعاً ومتوسطة جديدة،
- مليون سكن،
- 03 ملايين منصب شغل.

قلت في نفسي، لو طبق هذا البرنامج بحذافره لأصبحت الجزائر في جنة فوق الأرض... ولكن يبقى برنامجا... فما مدى نجاحه في الواقع؟ وما مدى نسبة تطبيقه خاصة في ظل المؤثرات الداخلية والتحديات الخارجية؟ ومهما يكن، فلن تكون متفائلاً ولا متشارئاً ولكن سأكون وسطياً على أحلكي الصواب.

فأقول إذا نجحت الحكومة في تطبيقها لهذا البرنامج الطموح بنسبة 50% فسننزع لها القبة إعترافاً لها وتكريماً لها ونتمنى لها التوفيق

إن الشارع والمواطن يطرح كل منهما سؤالاً على سيادتكم كأحد أبناءه الغيورين لأن الرقابة تستدعي قول الحقيقة وهذا من باب الإصلاح. ومن جهة ثانية واجب عليّ أن أشير إلى بعض المشاكل التي تعانيها ولاية سوق أهراس الولاية الحدودية.

بماذا تفسرون عدم التكافؤ في التنمية بين الولايات (بل بين البلديات للولاية الواحدة)؟
ثانياً: إن تنفيذ برنامج الحكومة سيوكلي إلى الإدارة غير أن تفشي المظاهر السلبية في البعض تثير في نفسي التخوف من تجسيده على أرض الواقع لأن صورة الدولة تظهر من خلال مجمل أفعالها وإن سلوكيات البعض زادت في غضب وعزوف المواطن عن المشاركة في الحياة اليومية.
ثالثاً: إن السلوكيات المشينة تقضي على هيبة الدولة وبالرجوع إلى عدم التكافؤ في التنمية لا أقصد به الموارد المالية لوحدها بل أقصد به شيئاً اثنين:
1) الرجال الذين يتولون تنفيذ مخطط عمل الحكومة على المستوى المحلي.
2) الموارد المالية المرصدة لتنفيذها وكيفية التنفيذ.

إن بعض المسؤولين - وبكل صراحة - وأقصد بعض المدراء التنفيذيين بولاية سوق أهراس أثبتوا الفشل التام في تجسيد المخططات السابقة لحكومتكم والحكومات السابقة بل شاب تسوييرهم لقطاعاتهم الكثير والكثير حيث أصبحوا حديث العام والخاص بل تعدوه إلى أروقة المحاكم.

السيد الوزير الأول،
إن برامج التنمية عبر الولايات وكذلك عبر البلديات لا يستجيب في معظم الأحيان لمطالب المواطنين والنقائص التي تعانيها تلك المناطق.

جل البلديات تريفت وأصبح الملل وعدم طيب العيش سمة أغلب مدننا، أين المساحات الخضراء؟ وما نصيب كل فرد منها في مخطط عمل الحكومة؟
إن أنماط البناء تُثير الفزع في النفوس.

إن الترسانة الكبيرة من القوانين في مجال التعمير لم تتحترم وأطلب منكم شخصياً السيد

صغيرة تم إنشاؤها بدل 100 ألف، هذا في رد البارحة أمام المجلس الشعبي الوطني). إضافة إلى ما هو موجود والمقدم من طرف القطاع المعنى إلى غاية 2006، المقدر بحوالي 270 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بمعنى أكثر من 400 ألف مؤسسة موجودة في الواقع.

إذا كانت المؤسسات الصغيرة لا يتعدى عدد العمال فيها 10 والمتوسطة أقل من 50 عاملًا، وإذا أخذنا نسبة 30% فقط من المجموع أي 20 عامل فقط على مستوى كل مؤسسة كمعدل نحصل على 08 ملايين منصب شغل، بمعنى لا وجود للبطالة في الجزائر، إذا أضفنا إليها القطاعات الأخرى، ومنها نقول وداعا للبطالة إلى يوم القيمة، سنتلقي عند ربنا في الجنة يوم يكون الجزاء بدون عمل! ولكن الواقع سيدي الرئيس، شيء آخر، حيث نجد لكل منصب شغل يتنافس عليه أكثر من 100 مرشح (الآن في الواقع) لنقول لكم إن هناك خلا ما في الموضوع ولكن سيدي الرئيس، هناك طرح آخر قد يكون صحيحاً أو محاكي للصواب أن نسبة ولادات المؤسسات يساوي نسبة وفياتها وهذا راجع إلى قلة الخبرة وضعف القدرة التنافسية وانعدام المتابعة والتقوين.

أما فيما يخص السكن، فعلى الرغم من البرامج السكنية المتنوعة والسكنات الموزعة إلى جانب الحظيرة السكنية القديمة، إلا أن مشكل الطلب على السكن ما زال مطروحا بشدة، فمعنى ذلك أن هذه السكنات لم تذهب إلى مستحقيها وهذا ما يفسر عدد السكنات التي بيعت مفاتيحيها فقط فإلى متى تبقى الدولة مكتوفة الأيدي لقطع الطريق أمام السماسرة؟

إلى جانب ذلك سيدي الرئيس، غلاء مادة الإسمنت في هذه الأيام الأخيرة وندرتها وحتى وصلت إلى 03 أضعاف ثمنها فكيف يمكن إنجاز المليون سكن والكثير من الورشات متوقفة أو عاجزة؟

وفي الأخير، سيدي الرئيس، أتأسف كل الأسف على ما عرفته بلادنا من تراجع خطير للديمقراطية،

والسداد.

سيدي الرئيس،

قد لا أجيد السباحة والغوص في بحر الأرقام وليس هذا الضعف مني في الرياضيات ولكن نظراً لشح المعلومات من جهة وتضارب الأرقام من جهة أخرى.

وحقيقة هذه الأرقام لا يعلمها إلا الله ثم الراسخون في السلطة ولكنني قد أجيد أو على الأقل أستطيع السباحة في بحيرة النسب لقلة نسبة الخطأ فيها. ولكن سيدي الرئيس، أتمنى أن لا أغرق في مسبح الدقائق التي منحتموني إياها فأجاد نفسي مسعفاً بجرعة من الوقت الإضافي غير المسموح به - طبعاً!

سيدي الرئيس، لقد استبشرنا خيراً وانشرحت صدورنا ونحن نقرأ 150 مليار دولار مخصصة للاستثمارات العمومية وهذا ما يمثل حسب المعلومات في المخططات السابقة 10 مرات المبلغ المخصص لنفس الغرض في العهدة الرئاسية الأولى 99-2004.

وهذا هو التوجه السليم للدولة لتوفير موارد مالية إضافية بديلة عن الاقتصاد الهش المعتمد على المحروقات.

ولكن سيدي الرئيس، قد بينت التجارب السابقة للدولة أنها كانت بمثابة المقاول الفاشل في تسخيرها لهذه المؤسسات الاقتصادية العمومية حيث بدلاً من أن تكون خالقة للثروة أصبحت عالة على الخزينة العامة في معظمها ونخاف أن تتكرر نفس العملية ويُهدَر المال العام مما يتطلب التفكير العميق.

أما فيما يخص الشغل وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة التي جاء بها برنامج الحكومة، حيث أشار كما قلت إلى إنشاء 200 ألف مؤسسة على مدى الخمس سنوات المقبلة.

وفي برنامج الحكومة المقدم في جوان 2007 إنشاء 100 ألف مؤسسة جديدة (والآمس كنا نستمع إلى رد السيد الوزير الأول أنه بلغ 120%， بالنسبة لهذه النسبة يعني 120 ألف مؤسسة

ما زالت في منطلقها الأول، بمعنى أكثر أن المستفيدين منها ما زالوا لم يلتحقوا بأماكن عملهم إلى حد الآن ولم تسوّ وضعيتهم، وإنني أتساءل أيضاً، متى ننتهي من تسوية هذه الوضعية؟ خوفاً من أن تقلب الموازين ويكون كل مابنيناه خلال السنوات الماضية إلى ضده.

وأخيراً أرجو أن يتقبل من السيد معالي الوزير الأول انشغالاتنا بصدر رحب، وفقكم الله وثبتت خطامكم، أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرنا للسيد جوامع، الكلمة الآن للسيد عبد القادر نيشاني.

السيد عبد القادر نيشاني: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سانحة أخرى تمنحها لنا مناسبة مناقشة مخطط عمل الحكومة بقيادة الوزير الأول السيد أحمد أويني وطاقمه الحكومي بعد تجديد وتأكيد الثقة الرئاسية الكريمة في الحكومة وأعضائها.
وهي الفرصة التي أغتنمها للتذكير بأهمية الاستحقاق الرئاسي الأخير الذي مكن الدولة الجزائرية من الاستقرار والاستمرارية.

إن المبادئ الشعبية لفخامة السيد رئيس الجمهورية لعهدة جديدة هو صك ثقة وأمل في الرئيس المجاهد الذي استطاع بفضل الله سبحانه وتعالى ومساندة الجزائريات والجزائريين أن يخرج البلاد والعباد من براثن مرحلة سوداء كادت أن تقضي على كينونة الدولة الجزائرية وعنوان الإنسان الجزائري.

ومهما أطنبنا في قراءة معطيات ومجريات

خاصة في الاستحقاقات الأخيرة حيث تفاجأنا بأمواج النسب العاتية التي تليت على مسامعنا والتي لا تعبر عن الحقيقة لا من قريب ولا من بعيد وعلى الرغم من أن النتائج كانت محسوبة مسبقاً، تمنيت لو سارت الأمور على طبيعتها لكان خيراً للبلاد والعباد، شكرنا لكم سيدى الرئيس.

السيد الرئيس: شكرنا للسيد حفيظ شاوي، الكلمة الآن للسيد صالح جوامع.

السيد صالح جوامع: شكرنا.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ونصلّى ونسلّم على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله، وصحبه وسلم تسليماً، أمّا بعد.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة معالي الوزراء،

زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة،

السادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خير الكلام ما قل ودلٌّ، وهنا أبدأ بالسكن، بهذا الحجم الكبير الذي خصته الحكومة في ميدان السكن، فإنني أتساءل وأضع علامات الاستفهام، هل بهذا الثمن الحالي الذي وصل به كيس الإسمنت الواحد إلى 800 دج، نقدر على بناء ما صرّح به معالي السيد الوزير الأول ونحن في حاجة ماسة إلى السكن مع العلم أننا أثناء الحملة الانتخابية التي قمنا بها لفخامة السيد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، أعطينا وعداً بالقضاء على مشكل السكن ولو بـ 60%.

- الشغل: هل بالبنوك الحالية نقدر على توفير قروض للشباب وتمكينهم من إتمام مشاريعهم المتقدمة والقضاء على البطالة ولو بـ 50%.

- المصالحة الوطنية: سيدي الرئيس المحترم، معالي الوزير الأول المحترم، إلى حد الآن ما زال بيت لقمان على حاله بمعنى أكثر، أي أن تجسيد المصالحة الوطنية في الميدان

المقدرات الوطنية ويوفر للجزائر ما يمكنها استثماره في العديد من المجالات. إن المشاريع الضخمة التي باشرتها الدولة الجزائرية تحتاج إلى تثمين حقيقي وترقية إعلامية أكبر لدلالة على أهميتها وضخامة ما وفر لها من إمكانيات.

سيدي الرئيس،

إن ما تحقق حتى الآن كبير بجميع المقاييس، والأخطاء والعثرات هي أخطاء العاملين فمن لا يعمل لا يخطئ غير أن منطق "الاستفادة من الأخطاء" يجب أن يُشكل قاعدة لانطلاق تجسيد ماهو آت. إن بعض خطابات اليأس وعدم جدواي بعض المشاريع هي خطابات أولئك الذين لا يريدون الاعتراف بما يتحقق وفي نهاية الأمر لا يمكن لجاحد وحاقد الاعتراف بنجاحات الجزائر حاليًا. إن الطريق السياح شرق - غرب دليل على قدرة الجزائريات والجزائريين في التغلب على عقد الخوف من المشاريع الكبرى فالطريق ليس أسطورة أو حلمًا صعب التحقيق، وإنما مشروعًا أريد له أن يغير تركيبة مشاريعنا ونظرتنا لمستقبلنا، وأرى أننا من الآن فصاعدا علينا أن نقرأ هذا المشروع من زاوية أنه بداية لمشاريع أكبر وأضخم تتلاءم مع الجزائر التي نريد، الجزائر التي أرادها الشهداء، جزائر قوية اقتصاديا، ثقافياً وسياسياً.

إن هذا المشروع يجب أن يصبح الدينامو الذي يحرك فينا الرغبة والشوق في بناء جزائر عصرية كما نحلم بها ونريدها إنها البداية الحقيقة للجزائر التي لن تتوقف عن التطور، إننا نزرع بذور الجزائر الكبيرة والقوية، جزائر العزة والكرامة.

هذه البداية التي نراها أيضا في قطاع السكن، فمشروع المليون وحدة سكنية بدأ بالرغبة في القضاء على أزمة السكن، لكن لن ينتهي إن شاء الله إلا والجزائر قد تلاءمت مع المفاهيم الحضرية، مفاهيم المدينة لتغدو الجزائر كما يريد أن يحيا فيها كل الجزائريات والجزائريين، والقوانين المصادق عليها في مجالات التعمير والبناء تعتبر

الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فإننا لا نملك سوى الإجماع على حجم الرغبة الأكيدة والكبيرة للجزائريات والجزائريين في مواصلة المجهودات التنموية الواعدة للوصول بالجزائر إلى بر التطور، الرفاهية والاستقرار في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

يهمني في هذا الإطار تهنئة كل من ساهم في إنجاح رئاسيات أبريل 2009، خصوصا إطارات موظفي وأعوان الجماعات المحلية، بقيادة وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية، السيد نور الدين يزيد زرهوني، فقد أبرز حسن التأطير والتنظيم مدى كفاءة أجهزة الداخلية في تنظيم مواجهات بهذا الحجم، وتلك مكرمة تحسب للدولة الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

إذن هنئا لنا وهنئا لوطننا وكل أمانينا تبقى محصورة في التمني للرئيس بالتوفيق والنجاح من أجل بلوغ طموحاته الراغبة في جزائر متطرفة ومتقدمة.

سيدي الرئيس،

إن الخطوط العريضة لمخطط عمل الحكومة التي قدمها باقتدار السيد أحمد أوحيبي، الوزير الأول، والمستوحة من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، تعكس حجم الأهداف الموكلة للطاقم الحكومي من أجل مواصلة التحديات المنوطة بنا حكومة وشعبا.

إن الإرادة الحكومية في مواصلة مشاريع البنية التحتية الكبيرة والصغرى ومضاعفة الاستثمارات في الموارد البشرية كل ذلك في إطار تثمين المكتسبات وفي ظل مرحلة تاريخية تبدأ وتنتهي باحترام كل ما له علاقة بمقومات الشخصية الوطنية، قلت تبقى هذه الإرادة حجر الزاوية في جميع المشاريع حاليًا.

إن المشاريع والرؤى التي يحملها مخطط عمل الحكومة لبناء أخرى في مسار البناء الوطني المجسد بصفة حقيقة وتصاعدية منذ عشر سنوات، وهو ما يدفعني للتأكيد على ترشيد الحكم حين تجسيد هذه المشاريع بما يتلاءم مع

فنحن في الحقيقة أيها الإخوة نناقش برنامجاً مستلهماً من تزكية شعبية أصبحت واجباتنا كممثلين في هذا المجلس الموقر، وكأعضاء حكومة مسؤوليات التنفيذ والمراجعة والشهر على أن يصل إلى اهتمامات وطموحات المواطنين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

البرامج الكبرى التي أنجزت أو التي في حيز الإنجاز أو التي ستنتطلق تشكل دعماً قوياً واستراتيجياً لكل الحركة التنموية في جميع المجالات، وهي حافز لكل القطاعات والجهود المحلية لتطويرها على الوجه الصحيح، وإنني أذكر منها ولاية تمنراست التي تترتب على 1/4 المساحة الوطنية ومتاخمة لعدة دول صديقة والتي نالت من البرامج السابقة ما هو مشجع لاستكمال الخطوات المتبقية إذ إنها تتكامل مع بعضها البعض لتأسيس ملامح تنموية واستثماراً قوياً يعود بالفائدة والنفع على خطوات التنمية كلّ.

السيد الرئيس،

سيادة الرئيس الأول،

إنجاز الطريق الرابط بين تمنراست ودائرة تين زاوتين (وهنا أفتح قوساً وبشري كذلك وتهنئه للسيد الوزير بانتهاء الطريق الرابط بين تمنراست وعين قزام، ولا أقول بين تمنراست وعين قزام وإنما أقول بين الجزائر العاصمة وعين قزام وهذا افتخار).

السيد الوزير الأول،

في نفس الإطار علينا أن نشجع فرص الاستثمار التي هي الحل الأكبر لتوفير مناصب الشغل وتنشيط مداخل البلديات التي مازالت رغم مسؤولياتها وواجباتها الكبرى لا تلبي احتياجات المواطن بل تعيش على إعانة الدولة التي لا تستجيب في مراحل عده إلا لتبية رواتب الموظفين وبعض النفقات الإجبارية، وعليه أصبح من الضروري تدعيم هذه البلديات بالموارد المالية الكافية لضمان السير الحسن.

اللبننة الأولى في إطار العودة بتجمعاتنا السكنية إلى تجمعات حضرية حقيقة ومعركة القضاء على البناءات الهشة مقدمة أولى لاستئصال أحزمة العار التي تشوّه مدننا.

نفس الاتجاه سارت عليه عملية تحديث السكك الحديدية والتعجيل في تشغيل ميترو العاصمة، بل وحتى إطلاق مناقصة جديدة لتوسيعه، كل ذلك طبعاً مع مشاريع الطراموبي والتليفيريكي، هذه السياسات التي أنتجت في الواقع العملي تطوراً كبيراً في وسائل النقل، أصبحت تلقي بظلالها على عادات الجزائريات والجزائريين، فأنا أسكن مدينة الشلف وباستطاعتي التأكيد على حجم التطور الذي عرفه النقل فيما بين الشلف ووهران والجزائر العاصمة.

إن الاستمرار في تطوير هذه المنشآت والهيكل، طبقاً لما هو مسطر على المستويين المتوسط والبعيد، سيوفر للجزائر الإمكانيات والوسائل التنافسية في عالم الغد، وهو العالم الذي لن يرحم القاعد والمختلف، نفس الاتجاه لاحظناه في قطاعات الفلاحة، الطاقة و مجالات التربية والتعليم والتكوين.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد عبد القادر، الكلمة الآن للسيد عبد الله برادعي.

السيد عبد الله برادعي: شكرًا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

أسرة الإعلام.

أولاً أهنئ السيد الوزير الأول على الثقة التي منحت له من قبل فخامة الرئيس، وهو جدير بهذه الثقة.

سعيد جداً بهذا اللقاء الديمقراطي الذي يتوج مرحلة من أهم المراحل التاريخية، والتي جاءت بفوز فخامة رئيس الجمهورية لعهدة ثالثة.

مستحيلًا عليكم فهنئًا لكم ولكل فريقكم الحكومي.
السيد الرئيس،
معالي الوزير الأول،
إن دعمنا لمخطط عمل الحكومة لا يمنعني من إبداء بعض الملاحظات التي أرى في مراعاتها السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف المرجوة من المخطط المعروض علينا وهي:

1- تكريس الكفاءة والفعالية في التسيير ومحاربة المحاباة والمحسوبيّة وذلك حسب ما يلي:
أ - مراجعة آليات إجراء الامتحانات والمسابقات الخاصة بالتوظيف والترقية أو مسابقات الانتقاء للطلبة الراغبين في موصلة الدراسات العليا لأن ما نلاحظه من احتجاجات بعد إعلان نتائج هذه المسابقات تظهر أن العابثين قد تفتقنوا في التلاعب بالنتائج فأقصيت كفاءات من التوظيف وإطارات كفأة من الترقية وطلبة نجاء من الترشح للماجستير والدكتوراه حتى أصبحوا يلجؤون إلى موصلة دراستهم العليا في جامعات خارج الوطن وبإمكانياتهم الخاصة بعد أن سدت الأبواب أمامهم إما بشح فرص الدراسة في وطنهم وإما بخيتهم في نتائج الامتحانات التي أجروها.

ب - إلزام من بيده مصير توزيع السكنات من مختلف أصنافها اعتماد الشفافية والموضوعية في دراسة الملفات وتوزيع الحصص على البلديات وإشراك المجتمع المدني في اقتراح الصيغ المناسبة لتلك المنطقة ففي وادي ميزاب بولاية غرداية مثلاً يرغب الأعيان وأعضاء الحركة الجمعوية في إقامة مجتمعات سكنية في إطار صيغ السكن التساهمي على شكل قصور مثلماً ببني الأجداد من قبل وهي قابلة للتوسيع إلى مدن مستقبلية ولا تكون على الأراضي الفلاحية أو مناطق الفيضانات وقد بارك فخامة رئيس الجمهورية هذه المبادرة وثمنها عند تدشينه لقصر تافلالت ببني يزقن وكذا عند وضعه لحجر الأساس لقصر جديد وهو الآن في نهاية إنجازه.

ج - تذكير المسؤولين المحليين أن التنمية المحلية وتحسين حياة المواطنين لا تقتصر أبداً على تهيئة الطرق الرئيسية في المدن وتزيين مداخلها وخارجها وترك الأحياء الشعبية والقرى

معالي الوزير الأول،
في النهاية، نلاحظ أنه لا يوجد توازن من حيث الخريطة الجغرافية للاستثمارات المحلية وعليه نطلب من سعادتكم مراعاة هذا الجانب من باب تشجيع وتدعم الاستثمار في مناطق الجنوب الكبير للقضاء على البطالة وإعمار المنطقة.

سيادة معالي الوزير الأول،
إننا نقدر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم وأنتم أهل لها، فتمنياتنا الشخصيّة الكريم وللطاقم الحكومي المحترم كل التوفيق وكل السداد والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد برادعي، الكلمة الآن للسيد محمد فخار.

السيد محمد فخار: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي الوزير الأول المحترم،
السادة معالي الوزراء الأفاضل،
الأسرة الإعلامية المحترمة،
السيدات والسادة الحضور الكريم،
زميلاتي زملائي الأفاضل.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن مخطط عمل الحكومة المعروض علينا هو في الحقيقة يلخص ويترجم البر نامج الذي اقترحه فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة على الشعب الجزائري وحظي بتzinكة واسعة وبنسبة عالية جداً لأنه وجد فيه الاستمرارية للجهد المبذول من أجل بناء دولة الحق والقانون وإخراج البلاد من أزمتها إلى الاستقرار والأمن والتقدم والازدهار المنشود.

معالي الوزير الأول، إن الثقة المستحقة التي جددها فيكم فخامة الرئيس وفي أعضاء الحكومة لمسؤولية كبيرة لتنفيذ هذا البرنامج الطموح وتجسيده في الميدان بكل جدية وإخلاص ليس

الجمهورية فهي شاملة وجامعة لمختلف انشغالات المواطنين وفي مقدمتها الشباب الجزائري الذي يعلق آمالا كبيرة على تطبيق وتنفيذ هذا البرنامج. أما فيما يتعلق بالانشغالات ذات الطابع المحلي والتي تخص الوضع التنموي لولاية البيض وبهذه المناسبة نؤكد:

1 - التنويه بجهودات الدولة من خلال البرنامج التنموي الممنوح وسعى الحكومة لتمكين طموحات وتطلعات المواطنين، ولكن هذه المجهودات لا تعكس وتيرة التنمية التي تسير ببطء إذ الكثير من هذه المشاريع المفترض استلامها ولكن بكل أسف، لم تنطلق بعد والأمثلة على ذلك كثيرة، ونذكر منها فقط ثانوية «الكهف الأحمر» و«الغسول» وكذلك المركز الجامعي وإيصال الغاز لعدة بلديات ونخشى أن تتعرض بعض هذه المشاريع إلى... أي ظرف من الظروف في حالة بقائها على حالها والخاسر الكبير في كل ذلك هو المواطن وليس غيره، لقد تعرضت ولاية البيض مع نهاية السنة الماضية إلى فياضانات التي من الممكن، وبعد مرور هذه المدة، كلها أن تزول آثار هذه الكارثة وبكل أسف فالشاهد على ما حل بهذه الولاية مازالت قائمة رغم الاعتمادات المالية التي رصدتها الدولة لإعادة الحياة إلى طبيعتها التي كانت عليها قبل حدوث هذه الكارثة الطبيعية وبقدر ما كانت هذه الفيضانات نكبة على ضحاياها كانت نعمة على بعض الانتهازيين الذين استغلوا الانحرافات والتجاوزات التي حدثت أثناء ضبط قوائم المتضررين وكانوا في مقدمة المستفيدين من التعويضات على حساب الضحايا الحقيقيين.

2 - إن نقد الوضعية القائمة في ولاية البيض لا يعني إنقاضاً للمجهودات الكبيرة لأعوان وإطارات الدولة، وإنما هو تعبير عن عدم قناعتنا ورضاناً عن الأسلوب المعتمد على التهميش والإقصاء وانعدام الثقة وال الحوار وسياسة التكتلات المضرة والأحادية في التفكير وفي اتخاذ القرار، نؤكد لكم سيدى الوزير الأول... تجاوز الحساسيات القائمة بالرغم من وجود من يغذيها ويفتعلها كما نؤكد لكم استعدادنا للمساهمة والمشاركة جماعياً في

النائية تعاني مشاكلها وتنظر دورها إلى حين. د - إلزام أعوان الإدارة على التعامل مع المواطنين بالحياد والعدل والمساواة في تطبيق القانون لبعث روح الطمأنينة والأمل في نفوسهم وترقية ثقة المواطن في هيئاته الرسمية مع تفعيل الحوار البناء بين السلطات العمومية والمجتمع للوصول إلى التكامل والتعاون بين السلطات والمجتمع ب مختلف فئاته خدمة للصالح العام. وفي الأخير معالي الوزير الأول، معالي الوزراء، أتمنى لكم التوفيق والسداد والنجاح في مهامكم وشكراً لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد فخار، الكلمة الآن للسيد حوباد بمحض.

السيد حوباد بمحض: شكرًا سيدى الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس مجلس الأمة،
سيدي الوزير الأول،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية تدخلني هذا يطيب لي أن أتقدم إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بالتهاني الخالصة بمناسبة انتخابه كرئيس جمهوريّة وبنسبة عالية جداً، الشيء الذي يعطيه دفعاً وقوّة لمواصلة إتمام البرنامج الذي أطلقه وفي شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خدمة للشعب وتحقيقاً لرافاهيته ورقية.

وبالمناسبة أيضاً أتقدم بالتهاني الطيبة للسيد أحمد أوبيحيى الوزير الأول على تجديد الثقة فيه وفي الطاقم الحكومي من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية.

أما بالنسبة للوثيقة المعروضة أمامنا والمتضمنة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس

التنسيق والتعاون لتمكين هذه الولاية منأخذ حقها في التنمية الشاملة والمتكاملة عن طريق إنهاء المشاريع الجارية والإسراع في انتلاقلها محدداً المجمدة منها.

إنني أثمن عملية التكوين التي قامت بها وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت الإشراف المباشر لمعالي السيد الوزير لفائدة رؤساء المجالس الشعبية البلدية وهي العملية التي مكنت هؤلاء من اكتساب معارف جديدة والتحكم في تسيير شؤون البلدية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وهي العملية التي لم تشهدها المجالس الشعبية طيلة عمرها منذ نشأتها 1967، غير أن ذلك لا يكتمل ما لم يتدعم بذلك بنصوص جديدة وتغيير النصوص المالية وفي مقدمتها قانون الولاية والبلدية وكذا القانون الأساسي للمنتخب ورفع منح المنتخبين ورواتبهم الشهرية كما تم الوعود به من قبل وشكرا.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد حوباد بمحضره،
أعتقد أننا وصلنا إلى نهاية هذه الجلسة الصباحية،
نوقف الآن أشغالنا ونستأنفها على الساعة الثالثة
زوالاً ورجاء على المتتدخلين الأوائل الذين يفترض
فيهم أخذ الكلمة بعد انطلاق الجلسة وهما السيدان
العمري وأحmine وعبد القادر بن سالم، أن يكونوا
حاضرين ولذلك فمن تغيب يفقد حقه في أخذ الكلمة.
شكرًا لكم الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار والدقيقة الأربعين

**محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الثلاثاء 01 جمادى الثانية 1430
الموافق 26 ماي 2009 (مساءً)**

العشريتين (20) الأولى من الاستقلال منشآت كانت فخرا واعتزازا لنا من صناعية وتربية وتكوين إطار من الطراز المتفوق.. إلخ لكن أول عاصفة اجتاحتنا من الخارج (شرق، غرب، لا يهم) جعلت أبناء هذا الوطن يتلون على الأخضر واليابس وكأنه لا تربطهم به صلة. «حب الوطن من الإيمان» أظنها جزائرية المنشأ إذن أين الإشكال؟

أريد متواضعا أن أشارك في الإجابة عن هذا السؤال، إن هذا الوطن لم يسترجع إلى أبنائه إلا بتضحيات جليلة ودماء الأبرار وعليه يجب علينا ترسیخ ذلك في أذهاننا أولا قبل أولادنا. لأننا لم نأت من العدم بل أصحاب تاريخ مجيد يجب علينا حفظه وتعزيزه وتعليمه، لأن ثقافتنا عريقة يجب العمل على الحفاظ عليها وترقيتها حتى يمكن الكل أن يعتز بجزائرته وحب وطنه، هذا فقط أظن يمكننا من عدم الخوف مستقبلا على إنجازات اليوم وتضحياتهم من جهة أخرى أردت الوقوف ولو بإيجاز عند بعض النقاط.

1) البيروقراطية: التي أصبحت آفة اجتماعية حقيقة وراء كل التصرفات القبيحة التي اجتاحت إدارتنا من رشوة وتعطيل للاستثمار ونفور المواطن من الصالح العام ويمكننا بعض الإجراءات البسيطة التقليل من حدتها كـ:

– الشفافية في الإجراءات.

– توحيد الإجراءات وتخفيضها؟.

– ترشيد استعمال الوثائق الإدارية والهوية. في مجال الاستثمار: لا تزال العراقيل تقف في وجه هذارغم الإجراء الأخير يعني "La concession" الذي أخرج السماسرة من اللعبة.

أنا قلت هذا لأنه مؤخرا سألت الإدارات المحلية وقالوا لي أن العدة التنظيمية لم توضع بعد صحيح أم لا لست أدرى.

العدالة: القطاع الذي رأى أكبر إصلاح في

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
السيد أحمد أوبيحيى، الوزير الأول والطاقة الوزاري المرافق له.

افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة مساءً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

نستأنف أشغال جلستنا المواصلة النقاش العام حول مخطط عمل الحكومة و مباشرة أحيل الكلمة للسيد عاشر عموري.

السيد عاشر عموري: شكرنا السيد الرئيس. بسم الله والحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد أشرف خلق الله أما بعد،
سيدي الرئيس المحترم؛
سيدي الوزير الأول المحترم؛
 أصحاب المعالي؛
أسرة الإعلام؛
زميلاتي زملائي،
السلام عليكم.

أبدأ مداخلتي مباشرة، انطلاقا من نقطة جاءت في طيّ مخطط العمل هذا حيث جاء فيه أنه لا يحتوي على توضيحات بشأن الإنجازات المادية التي لا شك في أننا سنتطرق إليها في وقتها.

وعليه أرى أن المجال يسمح بأن أسرد على مسامعكم بعض الأفكار في موضوع أظنه جوهر كل الآفاق.

لا يختلف اثنان على أن الجزائر أنجزت في

هذا المجال الهام عن طريق برامج سكنية طموحة في مختلف صيغه سواء كان اجتماعيا، تساهميا، ريفيا أو ترقويا والجهود المبذولة من طرف مسؤولي القطاع، ورغم النتائج المسجلة ميدانيا والجد مشجعة، يبقى العجز كبيرا وأزمة السكن قائمة.

وفي مجال إنجاز البرنامج الخاص بالسكن الاجتماعي التساهمي (ISP) من الضروري التطرق إلى بعض الملاحظات والمتمثلة فيما يلي:

- من باب الشفافية وحتى نتمكن من تقليص هامش الأخطاء المطلوب من السلطات العمومية، فرض نشر قوائم المستفيدين وفتح مجال الطعن.
- بعض المرقين الخواص يتحايلون على القانون بطرق غير أخلاقية والمتمثلة في دفع مبلغ إضافي يتم منحه من طرف المستفيدين تحت الطاولة وإدراج في القوائم نسبة مرتفعة من أشخاص لا تتوفّر فيهم الشروط المطلوبة قانونا للاستفادة من هذا البرنامج السكني المدعى من طرف الدولة.

- إعادة النظر في تكوين الملف وإدراج بعض الشروط لحماية الفئة المعنية بهذا البرنامج لتجنب كل استفادة مشبوهة.

- العمل على سد الأبواب أمام أصحاب النفوذ الذين يعملون على استغلال كل الفرص من أجل الحصول على سكن لقضاء العطلة الصيفية خاصة عند وجود المشروع على الشريط الساحلي وأقصد بذلك موقع مزغيطان بجيجيل أين يوجد حاليا برنامج هام ينجز من طرف مرقين خواص.
- الرجاء من السلطات المحلية التدخل والوقوف في وجه الذين لا يتزدرون للاستحواذ على المال العام بطرق ملتوية.

2) النقل: سجلنا بارتياح واطمئنان إعادة تشغيل خط السكة الحديدية: جيجيل - قسنطينة، عن طريق قطار الدفع الذاتي (Autorail).

نأمل ونتمنى أن يرقى مطار جيجل الذي يتتوفر على الشروط التقنية المطلوبة إلى مطار دولي وهذا طبقا للوعود المتكررة منذ زمن طويل من طرف

السنوات الأخيرة لابد الآن أن نقوم مدى فعاليتها في الميدان... ولست بصدد توجيه لوم للقطاع لكن مجرد ملاحظة بناء على آخر ما جاء في الصحافة عن نظرة المواطن للعدالة يجعلنا نهتم بالموضوع، وهو الخوف الدائم للمواطن من العدالة.

في مجال الصحة: لقد دام إضراب قطاع الصحة ما يزيد عن 3 أشهر وتم الاستجابة له مؤخرا، إذا كانوا أصحاب حق لماذا كل هذا الوقت وهم زبدة المجتمع وعلى رأس قطاع حساس في الرياضة، في عدة مدن توجد بعض الملاعب القديمة لا تستجيب إلى متطلبات العصر لعدم تطابقها، ألا يمكن استغلالها لرياضات أخرى مع بعض التغييرات البسيطة ونكون قد مكنا شبابنا من وجود إطار للترفيه.

في مجال الإدارة: لقد تم تكوين آلاف الإطارات في المدرسة الوطنية للإدارة لكن لم يتم استغلالهم كما يجب
كان هذا بإيجاز ما أردت الوقوف عنه راجيا أن تعطى لنا فرصة التدقيق مع كل قطاع على حدة في الأيام القادمة، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرنا السيد عاشور الكلمة الآن للسيد مسعود بدوحان.

السيد مسعود بدوحان: شكرنا السيد الرئيس، بعد باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر؛

معالي الوزير الأول؛

السيدات والسادة الوزراء؛

زميلاتي، زملائي؛

السيدات والسادة الحضور،

تجنبا لتكرار المواقف التي تم التطرق إليها من طرف الزملاء فضل التركيز على بعض الملاحظات الخاصة بتنفيذ البرامج التنموية على مستوى الوطن. فيما يخص السكن:

رغم الإرادة السياسية المتوفرة عند السلطات العمومية لتقليل الضغط الاجتماعي الموجود في

السيد العمري أحمين: شكرًا السيد الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين، سيدى الرئيس، سيدى الوزير الأول، السيدات والسادة الوزراء، أخواتي وإخوانى أعضاء مجلس الأمة السيدات والسادة أعضاء وسائل الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تنعقد هذه الجلسة في ظروف أقل ما يمكن القول عنها أنها مميزة على أكثر من صعيد أو مجال.

أولاً هي تنعقد بعد إعادة الانتخاب الباهر والعظيم والتاريخي لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثلاثة، هذا الانتصار الذي انعكس في النسبة العالية للمشاركة وفي نسبة الأصوات المعتبرة بنعم هو مؤشر من الأغلبية العظمى للمجتمع الجزائري لتزكية ليس للرجل فقط لعظمته وحنكته وتجربته وتفانيه في خدمة الجزائر، بل هي كذلك تزكية واعتراف للمنجزات العظيمة التي تحققت خلال العهدين الماضيين بتخطيط وتوجيه ومتابعة ومراقبة من فخامة الرئيس.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول

أين كنا وأين نحن؟ أين كانت الجزائر وأين هي الآن؟ على كل المستويات والأصعدة، سواء على مستوى استعادة السلم والأمان بفضل سياسة المصالحة الوطنية أو على مستوى استعادة مكانة الجزائر على الساحة الدولية والقارية والإقليمية والجهوية، ثم على مستوى بناء الدولة العصرية وإنجازات الاقتصادية والاجتماعية العظيمة التي ستسجل من أحرف من ذهب في تاريخ الجزائر الحديث.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إسمحوا لي أن أركز مداخلتي على هذا المحور الأخير، إن هذا الانتصار العظيم لإعادة انتخاب السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هو تزكية من الشعب الجزائري للإنجازات التي تحققت في مجال تعزيز دولة القانون.

مسؤولي قطاع النقل، علماً أن أشغال توسيع وتحديث المطار على وشك الإنتهاء أو على الأقل تدشين الرحلات الدولية بالتكلف بعمليات نقل الحجاج لولاية جيجل والمناطق المجاورة لها نحو البقاع المقدسة انطلاقاً من المطار المذكور أعلاه. مسجد الأنصار: يتوسط مدينة جيجل مشروع مسجد الأنصار الذي يتسع لـ 10.000 مصلٍ علماً أن الأشغال انطلقت منذ أكثر من 15 سنة، ونسبة الإنجاز لا تتجاوز حدود الأعمدة.

إن الجمعيات الدينية التي تعاقدت على إشراف إنجاز هذا المعلم الديني الإسلامي الثقافي فشلت في تجنيد الأموال.

وأصبح هذا المكان عبارة عن فضاء لرمي الفضلات.

نقطة أخرى السيد الوزير الأول فيما يخص المنطقة الصناعية بـ لالة: من فكرة إنشاء مشروع صناعي للمساهمة في خلق الثروة وامتصاص البطالة المنتشرة بحجم معابر على مستوى دائرة الميلية الكبرى وضواحيها، تحولت إلى قضية تهم بها كل مناطق جيجل، وبعض الولايات المجاورة والجميع يتساءل لماذا لم ير المشروع النور بعد؟ وذلك رغم برنجته منذ عقود ورغم إنجاز أشغال التهيئة التي كلفت الخزينة العمومية حوالي ملياري دينار على مساحة تقدر بـ 523 هكتار.

التساؤل المطروح سيدى الوزير الأول هو هل مشروع إنجاز مركب للصلب للمستثمر الأجنبي: مؤسسة العز مازال قاتماً أم أزيح ضحية الأزمة الاقتصادية التي ي يعرفها العالم حالياً؟ السيد الوزير كلفت من طرف مواطنى ولاية جيجل بت比利غكم بانشغال يخص مشروع بناء مسجد الأنصار.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد مسعود، طبعاً الالتماس يبلغ إلى السيد الوزير الأول، وبذلك تكون قد بلغت الأمانة، ليس مهماً أن تكون كتابية أو شفافية، شكرًا لك والكلمة للسيد العمري أحمين.

المنتج الحامل للتكنولوجيا والقدرات التسويقية، وكذا لضبط السوق وبالاًخص سوق الاستيراد، في هذا المنوال، أريد أن أثمن كل التوجيهات التي أعطاها فخامة الرئيس في كل ما يتعلق بهذا الجانب كما أريد أن أعلن تأييدي المطلق، وأدعو كل الزملاء في هذا المجلس الموقر ومن خلالهم كل المواطنين الغيورين على المصالح الوطنية لتأييد وتنمية كل التعليمات التي اتخذها السيد الوزير الأول، في مجال دعم الاستثمار الوطني ووضع حد للتحويل المفرط لأرباح الشركات الأجنبية وفي مجال تجنيд الادخار المحلي، وضع حد لفوضى الاستيراد وهي التعليمات التي عرفت ولا زالت تعرف هجوما من قبل أشباه المستثمرين والسماسرة وأصحاب اقتصاد البazar ومن ورائهم بعض الصحافيين وحتى أشباه الخبراء الاقتصاديين الذين تارة باسم الحرية الاقتصادية، وتارة باسم قواعد السوق، يصفون هذه الإجراءات أنها تميزية وتعرقل سير اقتصاد السوق وتغلق الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي... إلخ.

نحو إثبات مصلحة المصالحة
الوطني على مصالح الاقتصاد
الوطني في ظروف الأزمة العالمية الحالية،
كما أنتنا نقول إنها إجراءات تصب في مجال حماية
المستثمر الوطني، وترشيد الاستهلاك، وتحقيق
الفاعلية الاقتصادية.

كما نقول للذين يصطادون في المياه العكرة ويخلطون بين اقتصاد السوق واقتصاد البازار واقتصاد الفوضى أن مثل هذه الإجراءات اتخذتها ولا زالت تتخذها كل الدول وبالأخص المتطرفة والأكثر ليبرالية منها من أجل حماية اقتصادها وتشجيع الاستثمارات ودعم المنتوجات الوطنية والأمثلة كثيرة لا مجال لذكرها.

أخيراً، سيدى الرئيس، السيد الوزير الأول أريد أن ألح على ضرورة منح الأهمية القصوى لمجال تنمية الموارد البشرية والرأسمال الإنسانى، فبالإضافة إلى ما ورد في الفصل الرابع، أرى أنه فى ظل الثورة

و ترشيد الحكم و تحديث الإدارة العمومية والمحلية
و ... شروط الانطلاق الاقتصادية و تحقيق التنمية
المستدامة الشيء الذي تجسد فيما يلي:

- وضع كل القوانين التي من شأنها عصرنة
وعلمنة الإدارة العمومية والجماعات المحلية،
وتحسين تسيير الأقليم والحفاظ على البيئة.

- وضع كل القوانين والتشريعات والنظم التي تؤهل القطاع الإنتاجي الوطني وتشجيع الاستثمار الوطني الخاص والعمومي وكذا الاستثمار الأجنبي وهو ما يسمح للجزائر ببناء جهاز إنتاجي وطني يضمن لها الدخول بقوة في الاقتصاد العالمي، أذكر على سبيل المثال قوانين الاستثمار والخصوصة وتنظيم رؤوس الأموال التابعة للدولة وتنظيم قطاع الطاقة والمناجم والمحروقات وإصلاح النظام المصرفي ... إلخ.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول

ثانياً: هناك ظرف هام آخر تتعقد فيه جلتنا الموقرة هو الأزمة الاقتصادية العالمية التي يمر بها العالم، ففي الوقت الذي راهن فيه الكثير على انهيار الجزائر وراحوا يعدون سيناريو 1986، ظهرت الجزائر واقفة صامدة وأكثر من ذلك، قد سطرت بعد تعليمات وتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية ببرنامجاً جديداً للإنعاش الاقتصادي بقيمة 150 مليار دولاراليوم.

السد الرئيس،

الرسالة المحمدية للأهالي

إن خطوة عمل الحكومة التي بين أيدينا ومن دون أي مجاملة هي ورقة طريق أمامنا لإتمام ما أنجز من مشاورات الآن في كل أقصى امتداده.

أقول لكم السيد الوزير الأول، نحن معكم في كل تفاصيل هذه الخطة وأريد أن أركز على الفصل الثالث الذي يخص التنمية الاقتصادية وضمان تنوعها ورفع إنتاجاتها، بهذا الصدد فنحن نؤكد أهمية العمل بكل صرامة في اتجاه دعم الاستثمار الوطني المنتج الخاص والعمومي، ووضع كل التشريعات في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي.

مناقشة وإثرائه، لهو مخطط طموح واعد، ينم عن إدراك ووعي للاستراتيجية المستقبلية للجزائر، وهو بذلك نابع من قراءة شاملة للراهن في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية والمحليّة.

وعليه، فنحن نشدد على هذا البرنامج المركزي أساساً من لدن رئيس الجمهورية، ونعمل جمِيعاً قمةً وقاعدةً على تجسيده حتى نخلق تقاليد إضافية عنوانها العمل الجماعي المؤطر بالتشاور والتضخيّة.

سيدي الرئيس إن التجارب التي مرّت بها الجزائر، ومن منطلق موقعها الاستراتيجي، يجعلها تختلف عن بلدان الحوض المتوسط تجارب نضالية، وواقف سياسية، وزننا عالمياً، كل هذا ينبغي أن يراعي، وزن يعتمد كارثة تاريخي ونضالي لأنّه من صنع رجال آمنوا بالوطن وبقدسيّة الحرية، وبتضحيات الشهداء. إن اختيار الرجال - سيدى الرئيس - لمثل هذه المرحلة لهو أكثر من ضرورة، رجال يجب أن يؤسّسو المراحل أخرى في مسيرة التنمية الوطنية، وأن يزاح كل من ليس له القدرة على مسايرة الركب.

من هنا فإنّ الجزائر تعزز بإطاراتها الوطنية الغيورة على سمعة الوطن وكرامته، إطارات تعمل في الجهر والعلن بعرق جبينها، ولا ترضى بأن تمتد يدها إلى سرقة الوطن؛ إنه حان الوقت للتصدي إلى من يخالف هذا المنطق، ويتجرأ على المساس بمقصصات الوطن وبأموال الشعب، ويتلعب ببرامج التنمية.

سيدي الوزير،

إنّه لا عيب في هذا المخطط المعروض على السادة النواب إلا أن المعركة بدءاً من اليوم هي معركة رجال، يتقطعون مع جيل الثورة في وجه شبه؛ هو الجهاد الأكابر... الغيرة على وطن متواجد في زمن المتغيرات والعلوّمة وصراع المصالح.

نحن في حاجة إلى تغيير الآليات للدخول في مرحلة جديدة في التعامل مع الراهن على مستويات عدّة، والمرادنة على رسم أبعاد استراتيجية للتنمية على مختلف الأصعدة، كال فلاحة والصناعة، ومكافحة

التكنولوجيا الجارية والعلوّمة المتّنامية يجب إعطاء الأولوية القصوى لمجال البحث العلمي والبحث والتطوير والذكاء الاقتصادي ليس من جانب الميزانية المخصصة فقط، ولكن من جانب ترشيد هذه الميزانية وتوجيهها للقطاعات الحاملة للمزايا التنافسية الحقيقة، كما أريد أن أثمن التوجّه نحو تدعيم كل الهيئات المرافقة لعملية التنمية الاقتصادية وبالأشخاص أجهزة الإحصاء والتخطيط والاستشراف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أعيد وأكرر، نحن أمام خطة عمل تجسد بالفعل برنامج فخامة رئيس الجمهورية وهي بالتأكيد تصب باتجاه دعم الاقتصاد الوطني وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن وباتجاه ترسّيخ بناء دولة عصرية ودولة القانون فلكم كل الدعم والمساندة، وفقكم الله لما فيه الخير للعباد والبلاد وشكراً والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرًا السيد أحمين، الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد الوزير الأول المحترم؛

السادة الوزراء؛

السادة النواب؛

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نهنى مجددًا الطاقم الحكومي، وعلى رأسه السيد الوزير الأول «أحمد أويحيى» على الثقة الممنوحة إياه وحكومته لمواصلة تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، ونشدّ؟ على أيديهم جميعاً من أجل مواصلة هذا النهج الإصلاحي حتى تغدو الجزائر في مصاف أمم الأرض الطامحة إلى الرقي والازدهار.

سيدي الرئيس إن المخطط الذي نحن بصدده

ضرورة تكوين الإمام وبشكل مكثف أضحت ضرورة خاصة تلك الفئة التي لم تتأثر بشكل علمي كاف ونظامي.

على أن توجه توجيها صحيحا يتماشى وتعاليم الإسلام لأنه - وللأسف - ما يزال بعض الأئمة أو من ينوب عنهم يمارسون الشعوذة أو شبهها في البيوت، وأحيانا في حرم المسجد، وهو دور المدراء الولائيين الذين يجب أن يقوموا برسالتهم كاملة حيال رسالة الإسلام في المسجد في التأطير والتكون وتكثيف المراقبة.

وفيما يخص قطاع التربية، نرفع من هذا المنبر انشغالا حادا يمس 10 ولايات جنوبية، ويتمثل في إعادة النظر في منشور رقم 79/2009 الخاص بـ 4200 سكن غير قابل للتنازل والخاص ب الرجال التربية بالجنوب، وتحديدا الجوانب التفصيلية منه، تجنبًا للتأويلات.

وهناك التماس يتمثل في إعادة النظر في طريقة المسابقات والإسراع بإعلان النتائج بدل إبقاءها الشهر أو يزيد تجنبًا أيضًا لتأويل.

الشباب والرياضة: إعادة النظر في ضم رابطة الجنوب الغربي لكرة القدم إلى رابطة سعيدة مراعاة المسافة التي تتجاوز 1500 كلم من أقصى نقطة بأدرار إلى أقصاها بولاية سعيدة، ودراسة الآثار السلبية على الرياضة وشباب الجنوب بالدرجة الأولى.

التعليم العالي سبقت الإشارة إلى مجهودات الدولة على مختلف الأصعدة فيما يخص هذا القطاع ومدى التطور الذي عرفه، من حيث الهياكل والتأثير، إلا أنه يجب مراعاة بعض الآليات الداخلية التي تضمن للجامعة سمعتها ومستواها العالمي كإعادة النظر في شروط المسابقات على غرار السنوات الفائتة، وكذلك مشاريع البحث وتقييمها والرفع من قيمة المنح الخاصة بالبحوث الجادة.

بالنسبة للوسط الريفي وال فلاحي والري، وهذه مطالب محلية، في إطار الاستفادة من السكن الريفي نجد استحداث التجمعات السكنية على غرار القرى الفلاحية خاصة بالجنوب، وهذا الكسر المسافة وهو مطلب يعرفه فلاحو ولاية بشار...

التهريب والمخدرات، واستثمار العنصر البشري، وخلق مناصب شغل، حقيقة إن هذه الاستراتيجيات بدأت جلية في كثير من القطاعات نذكر منها على سبيل المثال:

- الهياكل الجامعية، وعمم المراكز، ومرافق البحث.

- قطاع النقل والمشاريع الكبرى لخطوط السكة الحديدية التي وصلت الجنوب، وستصل إلى أقصاه.

علما بأن تقدم الشعوب يقاس بمدى توسيع شبكاتها النقلية.

- قطاع الاتصال الذي أضحت في الجزائر نموذجا يحتذى به بفضل وعي ويقظة مسيريه، ولجعله طرفا مهما في معادلة التنمية والوعي الجماعي، ونتيجة لخطر وأهمية هذا القطاع فإننا نؤكد مرة أخرى على استحداث محطة للتراث المادي والشفوي نظرا للتنوع الثقافي الجزائري واتساع الرقعة الجغرافية للبلاد... لأن استحداث هذه الفضائية - في رأينا - بوسعيه أن يؤدي إلى معرفة الجزائر العميقة وأن يزيد من متانة الروابط.

- الثقافة علما بأننا كلنا معنيون، ننوه بالجهودات بالحركية الثقافية الدوّوبة، ولكن نحن في حاجة إلى أرضية مشتركة تؤسس لفعل ثقافي دائم بحيث لا يكفي ربط الفعل الثقافي بالمال باعتبار أن الفعل الثقافي هو في حد ذاته صرورة.

ولن يكون الفعل الثقافي مجرد تنافس على الأساليب الثقافية التي تنتهي كما بدأت دون أثر مادي مكتوب.

وعليه يجب الاتفاق على أرضية ثقافية مميزة وأن نفرق بين ما هو شفاهي ترويحي وهو شيء مطلوب، وبين ما هو مادي مسجل على أن نختار للقطاع رجال الغيورين عليه من رجال الأدب والمسرح والتاريخ، لا أن ننصب أشباه مثقفين يجلدون القطاع كل يوم بآلاف الأخطاء.

أما فيما يخص قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، فإنه وإلى جانب الدعم الكبير لهذا القطاع، فإن

الحالية لبلادنا - حمدا لله - تمكنا من متواصلة تنفيذ البرامج التنموية وتغطية حاجياتنا في الاستيراد ومواجهة الأزمات وتحديات العولمة، إلا أن الاستمرار في هذا الوضع دون اتخاذ الإجراءات اللازمة من الترشيد والتحكم في إنفاق المال العام في صرف النفقات العمومية واعتماد التقشف، ومحاربة التبذير وبناء اقتصاد جديد مبني على التكنولوجيات الحديثة، واستغلال الإمكانيات والثروات الموجودة في قطاعات: الصناعة والفلاحة والسياحة والبحث العلمي، يمكن من أن يعرضنا للخطر في المستقبل.

لابد على الحكومة من ترتيب الأولويات والشروع في تطبيق إجراءات عملية منها نقترح تحين ملف الاستراتيجية الصناعية، والعمل على استغلال مناطق النشاط، وتأهيل المصانع الموجودة فيها للنهوض بالإنتاج الوطني.

- إعداد مخطط الاستثمار في مختلف القطاعات من أجل تسهيل وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ضبط استراتيجية وطنية لترقية التصدير والحفاظ على المنتوج الوطني وحمايته من عملية الاستيراد العشوائي والفوبي.

- تفعيل دور التنظيم والضبط والمتابعة والرقابة لمصالح الدولة.

وبالموازاة، ينبغي الاعتناء بقطاع المحروقات وإعطائه الأولوية الازمة في هذا الظرف كونه الممول الرئيسي للخزينة العمومية، والمحرك الأساسي لكل البرامج التنموية هذا من جهة ومن جهة أخرى تكليف هذا القطاع الهام بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لضمان الأمن الطاقوي.

السيد الرئيس،

ما لا شك فيه أن تجسيد أي سياسة، أو إنجاز أي برنامج مهما كانت أهدافه النبيلة ومساعيه المشروعة، يتوقف بالدرجة الأولى على العنصر البشري، الذي يبقى العنصر الأكثر تأثيرا في هذا المجال، ولذلك فقد تفطنت الدول الحديثة لهذه الحقيقة العلمية ودعت ما أصبح يسمى اليوم

إعادة الاعتبار للسهول الفلاحية...

السيد الرئيس: شكرًا للسيد عبد القادر، الكلمة الآن للسيد محمد خوجة، أما السيد هباز فقد تقدم بتدخل مكتوب سوف يمكن منه السيد الوزير الأول ويرد عليه في حينه.

السيد محمد خوجة: شكرًا، باسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

- السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

- معالي السيد الوزير الأول المحترم؛

- السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل؛

- زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

- أسرة الإعلام والصحافة؛

- السيدات والسادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد استمعنا إلى العرض المقدم من طرف السيد الوزير الأول الذي تضمن جملة من المعلومات والمؤشرات والتصورات كلها مريحة، تبعث فعلا على الاطمئنان والأمل وقد تستجيب للانشغالات والطموحات التي نرجو أن تعزم الحكومة على تجسيدها وتطبيقتها ميدانيا، وتميز فعلا مخطط عمل الحكومة بانسجام كبير بين الوعود التي تضمنها برنامج فخامة رئيس الجمهورية أثناء الحملة الانتخابية والمتطلبات المنتظرة في هذه المرحلة الجديدة من طرف جميع فئات الشعب، وخاصة فئة الشباب من توفير فرص عمل والسكن والصحة وتحسين الظروف الاجتماعية وتوفير الأمان والتنمية والازدهار.

إن هذه المناسبة تتيح لنا الفرصة كذلك للتنويه بالإنجازات العظيمة التي حققتها بلادنا من تحسين معتبر وملموس في مختلف الميادين على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كما يستوقفنا الأمر اليوم، التطرق إلى بعض الملاحظات والانشغالات وتقديماقتراحات التي تتمحور حول الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي المقدمة أود أن أتطرق إلى الوضعية المالية

السيد الرئيس: شكرًا للسيد خوجة الكلمة الآن
للسيد محمد الحافظ بوزقاق.

السيد محمد الحافظ بوزقاق: شكرًا السيد
الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلوة
والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن
والاه.

- معالي السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛
- معالي السيد الوزير الأول المحترم؛
- معالي السيدات والسادة الوزراء الموقرون؛
- زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون؛
- السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية؛
- السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى
وببركاته، أما بعد:

يطيب لي في مستهل مداخلتي هذه أن أهنئ فخامة
الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الفوز المستحق الذي
توجّه به الشعب الجزائري يوم 9 أفريل الفارط.

كما يطيب لي أيضاً في هذا المقام أن أهنئ
معالي الوزير الأول والسادة الوزراء على الثقة التي
وضعت فيهم من قبل فخامة رئيس الجمهورية
لتولي أعباء الجهاز التنفيذي الأول في البلاد، ولا
يسعني في هذا المقام إلا أن أقول لهم: قوى الله
ظهر الجميع، ووفقاً لهم إلى سداد الرأي وحسن
القول وصالح العمل والاختيار الأمثل للبطانة
والأعون.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،

وأنا أتصفح مخطط العمل للحكومة المؤقتة،
استرعى انتباхи الإصرار على مواصلة الجهد
لاستكمال مسار المصالحة الوطنية وإخراج البلاد من
مختلف أزماتها، وكذا مواصلة العمل على تعميق
الإصلاحات في شتى المجالات؛ قصد تعزيز دولة
القانون ورفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
وهذا شيء أثمنه - شخصياً - وأعزه، بل وأدعوكـ كلـ
فرد في وطني الحبيب إلى تثمينه وتعزيزه.

بالاستثمار الاجتماعي، أي الاستثمار في العنصر
البشري، وقد تمكنت بعض الدول بفضل سياستها
الرشيدة في هذا المجال من تحدي طبيعتها
وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية خارقة مثل:
ماليزيا، الصين وهونغ كونغ، نكتفي بهذا.

وفيما يخص بلادنا، فكل الظروف متوفرة
لضمان القفزة النوعية، لهذا الغرض، يتبعين
الإسراع في تجسيد التوصيات والمقترحات للجنة
الوطنية المكلفة بإصلاح هيأكل الدولة ومهامها، لا
سيما فيما يخص إعادة هيكلة الإدارة العمومية،
وكيفية عملها وأساليبها، ومن أجل بلوغ هذه
الأهداف التي ستتمكن بلادنا لا محالة من ضمان
شروط التقدم والرقي وإقامة دولة القانون على
أساس مؤسسات فعالة مبنية على قواعد تسير
عقلانية وشفافة، وهذا حقيقة في متناولنا فعلاً
بالنظر إلى الإرادة السياسية والإمكانيات المادية
والبشرية المتنوعة التي تتوفر عليها الجزائر.

وعلى المستوى المحلي، نرجو من الحكومة
الاهتمام ببعض الانشغالات المتعلقة بولاية
الجزائر العاصمة ونذكر منها: الإسراع في إنجاز
المشاريع المبرمجة كالميتسو والتراموي وتشجيع
النقل العمومي بكل أنواعه، تنظيم وضبط حركة
المرور التي أصبحت تزعج الجميع حالياً، نرجو
التكلف الجيد لتنفيذ مشروع إنقاذ القصبة،
 والاستعجال في ترميم البنيات الهشة والمهددة
بالانهيار كما نلمس من الحكومة إعادة النظر في
النظام الإداري الحالي للعاصمة وإيجاد نظام
خاص به لضمان تسييره الفعال.

كذلك، لا يفوتنـي إلا أن أتقدم بالتهاني إلى فريق
شباب بلوزداد الفائز بكأس الجمهورية، كما أهنئ
فريق برج بوعريريج وكل أنصار الفريقين على
العرس الكروي الكبير الذي متعونـا به بمناسبة
نهائي كأس الجمهورية وفي الأخير أتمنى التوفيق
والنجاح للسيد الوزير الأول وفريقـه الحكومـي، كلـ
الخير والازدهار للجزائر والجزائـيين وشكـراً،
والسلام عليـكم.

الذي وعدت به الحكومة في برنامجها لسنة 2004 ولم ير النور لحد الآن.

7 - التقهقر البين في الأوضاع الاجتماعية، وتردي القدرة الشرائية للمواطنين وذلك بسبب عدم رفع الأجر بالقدر الموازي لارتفاع الأسعار، وكذا توسيع طبقة عمال الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل وغيرها من مناصب الشغل التي لا يغطي مردودها ولا يسمن من جوع؛ فهل يعقل - السيد الرئيس، معالي السيد الوزير الأول - أن يعيش صاحب العائلةاليوم بأجر لا يتجاوز الثلاثة آلاف دينار في الشهر؟ علماً أن هذا المبلغ لا يكفي حتى لتسديد فاتورتي الكهرباء والماء فضلاً عن سداد نفقات المأكل والكساء.

8 - تردي الأوضاع في المدارس والإكماليات والثانويات، وذلك نتيجة الاكتظاظ ونقص التأطير وضخامة المنهج وصعوبة التنقل إلى أقسام الدراسة، لا سيما في المناطق المعزولة والصعبة؛ مما يتوجب الإسراع في توسيع بناء شبكة الهياكل وتوظيف الإطارات الكفؤة وتطوير منهج التدريس بما يتواهم وإمكانيات العصر، إلى جانب التكفل بالنقل المدرسي وإسناد ميزانيات المدارس الابتدائية إلى مديريات التربية بدلاً من البلديات.

9 - توسيع مشكلة البطالة لدى الشباب، مما انجر عنها تزايد لمظاهر التسول والانتحار والعنوسة والحرقة والمخدرات وغيرها؛ وفي هذا المجال لا يفوتنـي أن أنهـوـنـ الـوـعـدـ المـقـدـمـ فيـ مـخـطـطـ الـعـلـمـ هـذـاـ،ـ وـالـقـاضـيـ بـتـوفـيرـ 3ـ مـلاـيـنـ منـصـبـ شـغـلـ يـمـثـلـ بـارـقةـ أـمـلـ كـبـرىـ لـلـشـبـابـ؛ـ فـأـرـجـوـ أـنـ يـجـسـدـ عـلـىـ أـرـضـ الـوـاقـعـ تـجـسـيـداـ حـقـيقـيـاـ وـكـامـلاـ.

10 - العجز لحد الآن على استغلال الإمكانيات الجمالية والمخزون الثقافي والتراكي للبلاد مما من شأنه أن ينهض بقطاع السياحة في وطننا، ويجعله مصدراً هاماً من مصادر الثروة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

إن مراجعة أساليب العمل مراقبة العاملين على تنفيذ البرامج، والوقوف المتفحص والناقد لكيفية

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،
لا يفوتنـيـ فـيـ هـذـاـ المـقـامـ أـيـضاـ أـنـ أـثـنـيـ عـلـىـ المـجـهـودـاتـ الـجـبـارـةـ الـتـيـ بـذـلـتـهـاـ الـحـكـوـمـةـ فـيـ الـفـتـرـاتـ السـابـقـةـ لـتـفـيـذـ بـرـنـاـمـجـ رـئـيـسـ الـجـمـهـورـيـةـ؛ـ غـيـرـ أـنـنـيـ أـنـبـهـ إـلـىـ أـنـ نـقـائـصـ عـدـةـ وـثـغـرـاتـ عـدـيـدةـ قـدـ شـابـتـ التـنـظـيرـ الـجـمـيلـ وـالـنـوـاياـ الـحـسـنـةـ وـالـإـرـادـةـ الصـادـقةـ وـالـعـلـمـ الـمـضـنـيـ،ـ وـسـأـشـيرـ إـلـىـ بـعـضـ تـلـكـ الثـغـرـاتـ وـهـاتـيـكـ النـقـائـصـ:

1 - التراجع في مسألة تعليم استعمال اللغة العربية باعتبارها لغة وطنية ورسمية؛ فلا زال الكثير من مسؤولينا - للأسف الشديد - يفضلون استعمال اللغة الأجنبية في المحافل الرسمية، بل وحتى في التخاطب مع الشعب، ولا تزال الكثير من الوثائق الإدارية الرسمية تصدر باللغة الفرنسية رغم أن هذا يخالف الدستور الذي ينص على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.

2 - التأخر غير المبرر في الانتهاء من تسوية مشاكل الموظفين والعمال، وعلى رأس تلك المشاكل؛ تطبيق القوانين الأساسية الخاصة لمختلف القطاعات، ورفع الأجر بما يتناسب والقدرة الشرائية للمواطن وتمكينه من العيش بكرامة.

3 - البيروقراطية والتعقيد المسجل في توزيع السكن بمختلف أنواعه وخاصة الاجتماعي منه؛ فهناك آلاف الوحدات السكنية المنتهية عبر ولايات الوطن لكن لم توزع على مستحقها تحت ذرائع مختلفة.

4 - الإهمال الكبير للمحلات التجارية في إطار برنامج رئيس الجمهورية القاضي ببناء 100 سكن لكل بلدية، فمعظم هذه المحلات مغلقة، وبعضها خرب ونزعـتـ أـبـوابـهـ؛ـ فـالـرـجـاءـ إـعادـةـ النـظـرـ فيـ شـرـوـطـ تـوزـيعـهاـ وـتـمـكـينـ شـرـائـحـ أـكـثـرـ مـنـ الشـبـابـ لـلـاسـتـفـادـةـ مـنـهـاـ.

5 - التأجيل المتكرر لإعادة النظر في قانوني البلدية والولاية وتحسين أوضاع المنتخب المحلي مما ولد نوعاً من الإحباط، وأدى إلى توسيع ظاهرتي الرشوة والفساد.

6 - التردد في تجسيد التقسيم الإداري الجديد

صالحة لكل الدوائر الوزارية، وهي ضرورة التنفيذ والتقيد بمعايير النجاح المعمول بها دولياً وهي احترام مقاييس الجودة والإتقان، احترام الآجال المحددة، الموضوعية والعلانية في الدراسات والتكلفة وبغير هذه الأمور سنظل على سابق عهدهنا نراجع المشاريع ونعيدي تقييمها ونرهق خزينة الدولة بمبالغ كبيرة، نحن في حاجة إليها خاصة والعالم، لما يبدو له بعد تباشير صبح من ليل الأزمة المالية صارت اقتصادية، فهل وضعت الحكومة في حسابها المعوقات الطارئة مثلاً هو الشأن بالتهاب سعر الإسمنت كما أشار إليه الزملاء قبل قليل؟

السيد الرئيس، إنّ برنامج السيد رئيس الجمهورية أشار بقوة إلى ترقية المصالحة الوطنية باعتبارها ملازم لجزائر قوية وآمنة، ومناخاً مساعدًا على الاستقرار وباعتث على الاستثمار غير أن مخطط عمل الحكومة لم يفصّل بما فيه البيان الشافي والدليل الكافي على الآليات والسبل التي تتبعها الحكومة في ترقية المصالحة الوطنية، ما عدا موافلة العمل بتدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وموافلة مكافحة الإرهاب الهمجي، وهو أمران مطلوبان بلا شك لكن هل يكفيان لترقية المصالحة الوطنية.

السيد الرئيس،

إننا نستبشر خيراً بتأكيد الحكومة على تعديل قانوني البلدية والولاية وتنشئ السعي الجاد لإصدار القانون الأساسي للمنتخب المحلي، وندعم مسعى الحكومة، الذي أكدته دولة الوزير الأول في رده أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، حيث بين أن التعديل يهدف إلى رعاية الشأن العام، وهنا نود الإشارة إلى ضرورة تدقيق الصالحيات حتى يتتجنب تنازعها.

سيدي الرئيس،

إن تهيئة الإقليم وجعله فضاء معيشياً يتناسب والحياة الكريمة أمر يتطلب من الحكومة اتخاذ تدابير جادة لحماية المحيط، فالناظر إلى المفارغ العمومية على جنبات الطرق العوممية يسجل

الأداء يمكن الحكومة من تفادي النقائص وتنفيذ ما ورد في المخطط تنفيذاً يتواهم مع صدق النية وقوتها الإرادة وروح العصر وطموح الرئيس وأمال الشعب. وفقكم الله - معالي الوزير الأول وطاقمكم الحكومي - لتنفيذ هذا المخطط الطموح.

شكراً لكم سيد الرئيس.

شكراً لكم زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة على كرم الإصغاء. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرنا السيد محمد الحافظ، الآن الكلمة للسيد علي قدور دواجي.

السيد علي قدور دواجي: شكرنا سيدى الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله، وبعد.

- السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل؛

- دولة الوزير الأول؛

- معالي السادة وزراء الحكومة؛

- رجال الإعلام ونساءه؛

- زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر؛ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أقول هنيئاً للسيد رئيس الجمهورية على نيله ثقة شعبه، وهنيئاً للسيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة على حظوتهم لثقة رئيس الجمهورية وتزكية أغلبية نواب الشعب، وأتمنى التوفيق والنجاح لكل تلاميذ وطلبة الجزائر في مختلف الامتحانات.

السيد الرئيس، مما لا شك فيه أن مخطط عمل الحكومة، يعتبر مسعى جاداً وطموحاً لتجسيد برنامج رئيس الجمهورية الذي عرضه على الشعب، ونال تزكيته بأغلبية، يجعل مسؤولية الحكومة ثقيلة، نسأل الله عز وجل أن يمدّها بحوله وقوته حتى تكون عند حسن ظن الرئيس والشعب معاً وينجيهم يوم القيمة يوم ينادي «قفوهم إنهم مسؤولون» ولذا فإنني أسجل ملاحظة عامة

إن تعليم الإعلام الآلي أحد المكاسب البارزة التي جنتها الجزائر لصلاح التربية الوطنية، ولكنه لم يؤت أكله ما لم يكن التأثير متخصصاً ومؤهلاً، فأنى لأستاذ الفلسفة أو الشريعة أن يتقن تدريس الإعلام الآلي؟ وهذا كله حاصل عندنا بالرغم من أن خريجي الجامعات من ذوي؟ التخصص مازالوا «حيطياً» كما كان يقول الشيخ محفوظ نحاج رحمة الله عليه.

السيد الرئيس في المجال الدبلوماسي، نشد أزر الحكومة في موصلة الدفاع عن مصالحالجزائر في المحافل الدولية وترقية العلاقات البينية والإقليمية وندعواها إلى العمل على تطوير العمل العربي المشترك وتفعيل اتحاد المغرب العربي وفك النزاعات في إفريقيا ودعم قضية الشعب الصحراوي، السيد الرئيس إلا أن الجزائر التي دفعت ثمن استقلالها بالدماء الزاكية الطاهرات مليون ونصف مليون من الشهداء وافتكت حريتها من استعمار استيطاني تدرك ذلك وهي تقف بدون شرط ولا قيد مع القضية المركزية للعرب والمسلمين في فلسطين ف موقف الجزائر نعتز به في حركة مجتمع السلم وندعو دبلوماسياناً إلى موصلة الجهود لفك الحصار عن غزة.

السيد الرئيس: شكرًا السيد دوادي الكلمة الآن
للسيد الشايب بن سعيدان.

السيد الشايب بن سعيدان: شكرًا باسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المسلمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

- السيد رئيس المجلس المحترم؛
- السيد معالي الوزير الأول؛
- السادة الوزراء؛

- السادة زملائي، زميلاتي أعضاء المجلس؛ أسرة الإعلام السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، فإنه بعد الاطلاع على مخطط عمل الحكومة المقدم إلينا، اتضح بأنه يعكس إرادة سياسية واضحة لمواصلة جهود التنمية في إطار

بامتياز الخطورة المحدقة بصحة المواطنين، ناهيك عن الروائح والحشرات والحيوانات الضالة، فالبدار البدار إلى حل هذه المشكلة.
السيد الرئيس،

إن التنامي الخطير والمضطرب للآفات الاجتماعية يجعلنا في حركة مجتمع السلم، نلف عن نعية الحكومة التي نحن جزء منها وفيها إلى العمل على التكفل الجاد بعلاج ظواهر ما كنا نسمع بها في آبائنا وأسلافنا: إجرام، فاحشة، مخدرات، خمور، اعتداءات بين الأصول والفروع، زنا المحارم، والقائمة طويلة وعليكم بالتصفح اليومي للصحافة الوطنية لتقفوا على هول القنبلة الأخلاقية التي باتت تفتك بالتماسك الأسري والاجتماعي وعليه فإني أدعى الحكومة إلى:
أ- التطبيق الصارم للقانون،
ب - العلاج النفسي والاجتماعي للقضاء على أسباب هذه الآفات،
ج - إشراك كل الجهات الفاعلة من أجل الحد من المد الخطير للتدهور القيمي في المجتمع الجزائري وقد صدق رسوله الله، صلى الله عليه وسلم، حينما قال: «إنما بعثت لأتم مكارم الأخلاق».

السيد الرئيس،
فهل أدركت الحكومة ما أشارت إليه الصحافة الوطنية من تفشي داء فقدان المناعة المكتسبة في بعض الجامعات؟
سيدي الرئيس،

إن الجهود المبذولة في مجال التعليم والتكون كبيرة ومشكورة وحان الأوان لتقييم الإصلاحات على مستوى المردود النوعي لمنظومتنا التربوية وهنا نشكر معالي وزير التربية الوطنية ونهنئه على إصداره الأخير ولكن نقول إن الإصلاح الذي أصبحنا نسمع ونرى في ظله الاعتداءات على الأساتذة بالسلاح الأبيض يحتاج إلى مراجعة بما هي الوسائل التي أعدتها الحكومة من أجل اجتناث العنف المدرسي تجاه الأساتذة والمعلمين والأولياء؟

السيد الرئيس،

إعادة النظر في تحقيق نسبة المساهمة المالية للشاب في حالة التمويل الثنائي لدى وكالة ANSEJ وكذلك فتح الشبابيك للقروض بدون فائدة كي لا نحرم شريحة كبيرة من المجتمع.

رابعا، ضرورة إعطاء الأولوية للوضع الاجتماعي، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن بزيادة دعم المواد الموجهة، للفقراء والمحدودي الدخل، والعمل على تخفيف وطأة الفقر على كثير من المواطنين، لأن الفقر كاد أن يكون كفرا كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم.

خامسا، نثمن المجهودات والإنجازات في مجال الأشغال العمومية، وندعو إلى مواصلة الاهتمام بشق الطرق خاصة بين الولايات الداخلية لفك العزلة، كما هو الشأن بين ولايتي الأغواط وبسكرة، والمشروع متوقف لعدم استكمال شطر ولاية بسكرة مروراً بمنطقة رأس الميعاد.

سادسا، وفي مجال النقل نؤكد في هذا المخطط على مواصلة مد خط السكة الحديدية لما له من أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني وبهذا الشأن نذكر بضرورة الإسراع في انطلاق إنجاز شطر الجلفة - الأغواط الذي انتهت به الدراسة ثم توقف المشروع.

سابعا، ضرورة توفير الوسائل والإمكانات الكافية لاستغلال أكبر قدر ممكن من المياه المتتساقطة سنويًا خاصة هذه السنة كالمضاعفة في إنجاز السدود، ولهذا الغرض نلح على ضرورة الإسراع في انطلاق إنجاز سد شكلاوة الذي انتهت به الدراسة منذ مدة.

ثامنا، نرفع إليكم معالي الوزير الأول التهاني وتشكرات شرائح عريضة من المواطنين على الشروع في تنفيذ إلزامية اللغة العربية في تطبيق الإجراءات المدنية والإدارية وبهذه المناسبة، نلح على ضرورة رفع الحظر عن قانون تعليم استعمال اللغة العربية، وإنما نتناقض مع روح الدستور الذي يؤكد وبسيادة الشعب، فإن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للجزائر، وأنه لا يعقل أن يتقل كاهل المتراضي بترجمة وثائق صادرة أصلاً من الإدارة الجزائرية.

برنامج فخامة رئيس الجمهورية، الذي يتمحور أساسا حول: تعميق المصالحة الوطنية وإصلاح هيكل الدولة، لا سيما تحديث الإدارة والمصادقة على القانون المحلي للمنتخب، وكذا التقسيم الإداري المرتقب، وتمكين البعض من حقوقهم كالدفاع الذاتي إلى التنمية في مختلف القطاعات. وإننا إذ نتقدم في البداية بتشكراتنا إلى الحكومة على هذا المخطط والمجهودات المبذولة في مختلف القطاعات، نود التقدم بجملة من الملاحظات وبعض الانشغالات المستقة من الواقع المحلي والتي نوجزها كما يلي:

أولا، في البداية نحيي عاليًا الموقف الشجاع والعادل للجزائر دولة وشعباً تجاه قضايا التحرر وعلى رأسها قضية فلسطين والوقوف مع خط الممانعة الرافض للاستسلام والمساومة على حساب المبادئ، كما نحيي اللفتة التاريخية التي تفضل بها معالي وزير الخارجية حينما طرح ملف غزة الجريحة على طاولة المفاوضات من أجل المتوسط.

ثانيا، سيدى معالي الوزير الأول، أرى أن الرؤية غير واضحة في هذا المخطط حول ملامح التكيف مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، خصوصاً وقد أكد الخبراء في منتادهم العالمي مؤخراً بالأردن استمرار أزمة الركود في السوق المتقدمة، مما يتولد عنه انخفاض الطلب على الطاقة التقليدية والتي هي موردننا الأساسي، وكذا تراجع الاستثمارات الأجنبية نحو دول الجنوب.

ثالثا، ندعم فكرة إنعاش المؤسسات الاقتصادية الوطنية القادرة على إعادة التأهيل وهذه النظرة واحدة من الشروط الأساسية لتأصيل الاقتصاد الوطني، وتشجيع المؤسسات المنتجة في مجالى على الأخذ الزراعة والصناعة ومنحها تسهيلات كبيرة كوقاية لها من الإغراق الذي بدأت تعرفه السوق الوطنية، خصوصاً وأن الجزائر انضمت إلى السوق العربية الحرة وتستعد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى ضرورة تقديم تسهيلات لاستثمار الشباب مثل

السادة الحضور،
إن قراءة عميقة ومتعمقة لمحتوى هذه الوثيقة
لكفيل بأن يعطينا كل الأجوبة المطلوبة للانشغالات
المطروحة على الساحة الوطنية والحكومة مشكورة
على ذلك غير أن هناك بعض النقاط أود الرجوع
إليها:

1 - يجب التركيز على مداخل بديلة لمصدر
البترول والحد من التبعية للمحروقات:

إذ من الضروري استثمار ما أتيح من إمكانيات
مادية، مالية وبشرية لخلق الثروة وتنوع
المداخل لا سيما في مجالات الفلاحة، السياحة،
والصناعة التقليدية.

2 - إذا كانت الوثيقة من خلال الفصل الثالث قد
تناولت ملف الفلاحة جملة وتفصيلا إلا أنه في
نظرنا لا يزال القطاع في حاجة لمزيد من التدعيم
في مختلف قوانين المالية اللاحقة.

3 - من الضروري التركيز على طاقة بديلة
للبترول والغاز، مع الحفاظ على البيئة وتحقيق
التنمية المستدامة:

إذا كان معروفا بأن الجزائر تزخر باحتياطي
هام من الغاز والبترول، فإنه أيضا معلوم بأن هذه
الطاقة غير متعددة ومحكوم عليها بالزوال لا
محالة ولعل ما جاء من تدابير في الفصل الثاني
الجزء 74، 86 وكذا الفصل الثالث الجزء 142 يصب
في هذا السياق، إلا أنه من الضروري العمل على
ما؟ يلي:

أ) استغلال موارد الطاقة المتعددة في البلاد، لا
سيما الطاقة الشمسية، مع وضع وتمويل لخطة
شمسية باعتبارها أكثر مصادر الطاقة المتاحة في
العالم ككل.

ب) الحفاظ على البيئة وعدم النظر إليها على
أساس أنها تكلفة وفقط، بل اعتبارها فرصة
للاستثمار اقتصاديا إضافة إلىأخذ الاعتبارات
البيئية في المخططات الاقتصادية والتقليل من
تلوث الماء والهواء.

ج) يجب العمل على تحقيق تنمية مستدامة
وتحسين مستمر لنوع الحياة، والتفكير في الجيل

تاسعا، الإسراع في تطبيق التقسيم الإداري لما
له من أهمية في حصر الكثير من المشاكل، وفتح
فرص أكثر لتنمية بعض المناطق داخل الولايات
كما هو الشأن لمنطقة «جبل لعمور» بأفلو، كما نلح
على الإسراع في إصدار قانون البلدية والولاية
والمنتخب المحلي، وإعطاء صلاحيات واضحة
للمنتخب مع تشديد الرقابة والمحاسبة، وبهذه
المناسبة، ندعو السيد وزير الدولة وزير الداخلية
والجماعات المحلية بما له من الحكمة والمرونة
المعهودتين فيه، التدخل لحل بعض النزاعات
العلاقة كما هو الشأن في بلدية بريدة ولاية
الأغواط، علما بأن الوضع بعد صدور تعليمكم
الأخيرة ازداد تدهورا خصوصا مع تحرك بعض
الشرائح لا سيما الأسرة الثورية ولذا نرجو إيجاد
حل مناسب لتهيئة الوضع وتسريع وتيرة التنمية
التي عرفت تأخرا كبيرا.

عاشرًا وفي إطار سياسة إعمار الجنوب وتنميته
التي ينتهجها فخامة رئيس الجمهورية مشكورة،
نكر اقتراحنا ببرمجة مستشفى جامعي بولاية
الأغواط بحكم موقعها وإمكانياتها من المرافق
الصحية التي تعزز مؤخرا من طرف وزارة العمل
بالمركز الجهوي للتصوير الإشعاعي وأرجو
مراجعة خصوصية المنطقة وألا يطرح لنا
المواصفات والشروط المطبقة في شمال البلاد،
وإلا فسوف لن يتم إعمار وتنمية مناطق الجنوب.
أحد عشر، وفي مجال ترقية مبادئ دين
الإسلام، ننوه بدور السلطة الجزائرية بفتحها...

السيد الرئيس: شكرنا السيد الشايب، الآن
الكلمة للسيد عبد الله بن التومي.

السيد عبد الله بن التومي: شكرنا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.
– السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛
– السيد الوزير الأول المحترم، السادة أعضاء
الحكومة؛
زميلاتي، زملائي؛

الشباب في ظل صناديق ضامنة أقرتها الحكومة. كما يجب تفعيل آليات المجلس الوطني للاستثمار وكذا الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ومعالجة الملفات المطروحة بالسرعة المطلوبة لتوفير المزيد من مناصب الشغل.

7 - المضي في ترتيبات المصالحة الوطنية وتعزيز الأمن: وهنا نوع بالاتفاقات الشرعية للدولة تجاه أبنائها المخلصين من عناصر الدفاع الذاتي ونتمنى أن تتم معالجة هذا الملف في أقرب الآجال قصد التكفل بالمعنيين وتحسين أوضاعهم.

كما نتمنى إعادة النظر في وضعية استرجاع أسلحة الصيد لأصحابها خاصة في المناطق الريفية.

8 - التكفل بالمنتخبين المحليين وتعزيز صلاحياتهم وتحسين مستوى أدائهم وضبط قانونهم الأساسي.

9 - يجب التركيز على تعليم التكنولوجيات الحديثة، ونقل المعرفة وتشجيع النخبة الوطنية المختلفة، ومعالجة ظاهرة هجرة الأدمغة والكافاء.

10 - الاستمرار في إصلاحات قطاع التعليم في جميع أطواره، مع التعمق في مشاكل الجامعة قصد النهوض بها إلى مصاف الجامعات الكبرى.

11 - في مجال الصحة: يجب الاهتمام بتحسين وتدعيم الاستعجالات الطبية وتسهيل تنقل المرضى والتكفل بهم، إضافة إلى ما جاء في الجزء 161 من الفصل الرابع يجب النظر في تحفيز آخر يجعل الأخصائيين يذهبون إلى المناطق المعزولة من خلال النظر في إمكانية تقليل مدة الخدمة المدنية.

لقد أصبحت مشاكل البشرية وأزماتها فعلاً عابرة للحدود وأنذر مثلاً حول إنفلونزا الخنازير الذي استنفر العالم وأتساءل هنا عن وضع بلادنا والإجراءات الوقائية المتخذة؟

12 - التعجيل في وضع خطة فك الخناق عن العاصمة واستكمال الطريق السياحي في آجاله القياسية، معأخذ التدابير الضروري لمعالجة مشكل حوادث المرور التي أصبحت تقتل الجزائريين كل ساعة بل كل دقيقة.

13 - لقد تطرق الفصل الأول، الجزء 93 إلى

الجزائري ما بعد البترول، قصد ضمان كفايته من الطاقة والغذاء والعيش في وسط مزدهر، نقى وصحي.

د) في مجال استخدام الطاقة، أود أن أقترح على سيداتكم النظر في مدى أهمية إيجاد صيغة قانونية تلزم مستوردي السيارات الجديدة على تزويدها في أماكن صنعها بالمعدات والتجهيزات الخاصة بغاز GPL لتوفره ونظافته ولأن ذات الدول المصنعة تبحث باستمرار عن بدائل طاقوية تتلاءم ونظافة بيئتها.

4 - نرى أيضاً من الضروري تعزيز دولة القانون والقضاء على المظاهر السلبية التي تؤرق الدولة، المواطن والاقتصاد على حد سواء، ومنه:

أ) التشديد على الرقابة التقنية والنوعية للبرامج والمشاريع.

ب) معالجة المشاكل الاجتماعية على أساس من الحوار والعدالة والمشروعية لكن دون أن تكون على حساب النظام العام وهيبة الدولة واستقرارها.

ج) محاربة الفساد والمحسوبيّة والرشوة والغش والتبذير والبيروقراطية.

د) التشديد على التهريب الذي طال كل خيراتنا بما فيها آثارنا وعناصر ثقافتنا و هويتنا وكذا التصدي لاستثمار الحاويات وثقافة الاستيراد المغشوش على حساب دعائم الاقتصاد الوطني الحقيقي والتي لم نجن منها سوى جيوب تستثمر في تكسير اقتصاد البلاد.

5 - لقد أصبحت ظاهرة مقلقة وطالت كل شيء حتى الأسرة، الرياضة، الجامعات، المدرسة، وإذا كان المخطط في الجزء 22 و 52 يعالج الموضوع، إلا أننا نوصي بضرورة إجراء دراسات اجتماعية نفسية معمقة لمعرفة الأسباب، ومعالجتها من جهة وكذا تعميق التحقيقات في أهدافها وخلفياتها من جهة أخرى.

6 - يجب استغلال جميع الفرص المتاحة، لتوفير الشغل مع الأولوية للحرف والتأهيل والواقع الميداني يقره بوجود العجز في ذلك مع عدم المؤسسات العمومية وتفعيل الاستثمار خاصة لدى

إن مخطط العمل المعروض علينا اليوم، إنما هو تجسيد لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي ارتضيناه ودافعنا عنه ونطمئن لرؤيته واقعًا يصافح الناس ويلبي تطلعاتهم، وعلى هذا الأساس فإننا قلبا وقالبا نثمن هذا العمل وندرك مدى أهميته في هذه المرحلة الصعبة التي ذلت بفضل السياسة الرشيدة للسيد عبد العزيز بوتفليقة.

بيد أن كل هذا لا يمنع من التدخل لإثراء هذا المخطط والتنبيه على بعض المحطات التي من شأنها أن تساعد الحكومة في مساعها لتحقيق التنمية المستدامة.

إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب كما جاء في الوثيقة فتوحات جديدة تدر مغانم كثيرة وفي هذا المجال، نحن نلتفت نظر السيد وزير الفلاحة إلى شريط يفوق 150 كلم بدءاً من تقرت باتجاه مسعد أرضاً ب克拉 خصبة تنتظر من يغرسها لتفجر أشجاراً وأثماراً أرضاً تنتظر منها أن نقول لها أهلاً لكي ترد وسهلاً.

كما نلتفت النظر إلى شريط آخر طوله أيضاً 150 كلم إن وادي ريع الذي ندعوه للحفاظ عليه من خلال الاعتناء بقناته الممتدة من قوته إلى شط هلغين والتي جنبت كل الوادي ما تعانيه القرى والبلدان المجاورة من ظاهرة تصاعد المياه، وندعوا في نفس الوقت للاستغلال الأمثل لهذا الشريط الذي هو أيضاً فاتحة مستقبل غير مسبوق لتربية الأسماك وغيرها والذي هو رابعاً مزار سياحي لحوالي عشرين بركة متعددة العطاء.

بكل هذا، سيتم خلق مناصب عمل حقيقة دائمة لا مؤقتة للشباب الذي يعاني بطالة قاتلة في المنطقة يخفف من حدتها، ويمكن القضاء عليها بتنشيط المنطقة من خلال هذا الجانب بالإضافة إلى ما يتاح من مناصب في المجالات الاقتصادية الأخرى.

نعتقد أيضاً أن هذه الأسباب التي يمكن أن تساعد على نجاح هذا المخطط السير قدماً وسريعاً في مجال النقل البري والنقل بالسكك الحديدية متوقف جنوباً بتقرت وكذا تنشيط المطارات ومنها

حماية الطفولة والأسرة وهنا أود أن ألفت الانتباه إلى ظاهرة تشغيل الأطفال ومعالجة الموضوع قبل أن يأخذ أبعاداً مرضية مستعصية.

14 - لقد ورد في الفصل الخامس، الجزء 402 مواصلة الحكومة المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والسؤال يدور حول طبيعة الآجال والشروط المعيقة.

15 - وأخيراً أود أن أتطوّر إلى ما جاء في الفصل الرابع الجزء 291 حول الزوايا والمدارس القرآنية، إذ يجب إعادة هيكلتها بالشكل الذي يجعلها تسترجع دورها في تقوية الوازع الديني والوطني إلى جانب تحفيظ القرآن، ودعوني فقط أذكر بما قاله فخامة الرئيس في رسالته للملتقى الوطني للزوايا بولاية أدرار سنة 2000، إذ قال وهكذا كانت الطرق الدينية والزوايا الحصن الحصين لمقومات الشخصية الوطنية إذ إنها حافظت في عصر الاستبداد والظلمات على معتقدات الشعب وعلى لغته الوطنية وعلى تراثه الفكري وتقاليده، كما ساهمت في ترسیخ التربية الأخلاقية.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد عبد الله، الكلمة الآن للسيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم، والسلام على النبي الكريم.

- سيدى رئيس مجلس الأمة الفاضل؛

- سيدى دولة معالي السيد الوزير الأول؛

- السادة أعضاء الحكومة المحترمون؛

- زميلاتي، زملائي الأفاضل؛

- أسرة الإعلام الكرام؛

- السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في مستهل هذا التدخل أهنئ فخامة السيد رئيس الجمهورية على إعادة انتخابه على رأس الدولة الجزائرية فهنيئاً للسيد الرئيس بشعبه وهنيئاً للشعب برئيسه وأثنى بتهنئة السيد أحمد أويحيى الوزير الأول على تجديد الثقة فيه من طرف السيد الرئيس، وأهنئ من خلاله كل السادة معالي الوزراء وأتمنى لهم التوفيق والسداد.

السادة أعضاء المجلس؛
السيدات والساسة، الحضور؛
أسرة الإعلام.

أولاً بهذه المناسبة، أهنئ فوز فخامة رئيس الجمهورية بعهدة ثالثة وإن شاء الله يكون فأل خير على الجزائر وعلى الشعب الجزائري قاطبة، كما أهنئ السيد الوزير الأول على الثقة الممنوحة له وكذلك أعضاء الحكومة وإن شاء الله كذلك بالتوفيق والنجاح للجزائر.

تدخلى سيكون مختصراً، أولاً بعد اطلاعنا على هذه الوثيقة وثيقة العمل بطبعية الحال، ثمة مجهودات كبيرة وعمل جبار قامت به الجزائر في السنوات الأخيرة، بحيث نرى اليوم أن المشاريع بارزة للعيان فيما يخص التوجه تقريراً لأمهات القضايا وكل القطاعات الاستراتيجية في الجزائر. لكن سيدى الوزير الأول هذا لا يمنع أن نبدي بعض الملاحظات أراها مفيدة وربما تستفيد منها على الأقل في المستقبل.

فيما يخص التوجهات والتحديات التي تعرفها الجزائر، أو الواجب القيام بها في مجال التنمية، لأن الرهان بالنسبة للجزائر هذه قضية تنمية، ولابد من ربح هذه المعركة.

كما قلت لقد بذلت الدولة مجهودات كبيرة في مجال التنمية على أكثر من صعيد، وهذا يظهر في الحركة والنشاط والنسب المئوية والتوجه إلى أمهات المشاكل التي تعرفها الجزائر، لكن السؤال المطروح أين هي السياسة الواضحة في مجال الاستثمار البشري؟ نعرف أن كل تنمية في العالم إذا لم ترتكز على العنصر البشري وعلى الآفات والكوارد مآلها الفشل.

أظن معالي الوزير الأول وجود تلميحات في برنامج العمل بالنسبة للتنمية البشرية، نتكلم على الحكم الراشد وعلى ربح الرهان، لكن العنصر البشري الكيفية والطريقة لا أدرى؟

ذلك... وبالتالي أين هي البدائل والإغراءات والتسهيلات والترغيب وتوفير الشروط الموضوعية لإعادة ترسيب الإطارات والأدمغة، نعرف أن الجزائر

مطار تقرت برترقية وتوسيع حركياته من خلال بعث التنمية وتنشيط رحلات الحج والعمرة التي تستقطب غالبية السكان.

وفي مجال الشؤون الدينية، ندعو إلى حث المعنيين بالقطاع وعلى جميع المستويات لاستغلال كل الطاقات خارج المؤسسة الدينية والتي تثبت كفاءتها ميدانياً وعرفت بإخلاص وطنيتها، وساعدت على إرساء الوحدة الشعبية، وذلك لتعزيز هذا الميدان الذي يتطلب المزيد من المساعدات على جميع الأصعدة، لأن هذا كله من شأنه أن يدعم مسعى المصالحة الوطنية ولا يترك في الساحة فراغاً يمكن أن يشغل من أطراف مغرضة، ولتعزيز هذا المبدأ أيضاً، ندعو إلى إزالة كل ما من شأنه أن يمس بالمبادئ الأساسية لهذا الشعب، أو يجرح شعوره الديني، وهي فرصة لمخاطبة السيد وزير الداخلية لمراجعة التعليمية الوزارية رقم 139 بتاريخ 1992 والمتعلقة باستصدار بطاقات الهوية وجواز السفر وما فيها من مصادرة لبعض الحرريات كانت أو جاءت في ظروف استثنائية هي غير قائمة اليوم. خاتماً وأشارت الوثيقة إلى التقسيم الإداري الجديد، نأمل أن يكون قريباً ونأمل أن تكون تقرت عاصمة واد ریغ هي العروس التي لا يفوتها التتويج في هذا المجال وفي الختام من خلال هذا المنبر أحبي السيد والي ولاية ورقلة على ما يقوم به من مجهودات مشكورة وكل من يساعد بما في ذلك الجهات الأمنية في ربوع ولاية ورقلة شكرًا لكم جميعاً على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرنا للسيد بن طبة، الكلمة الآن للسيد كمال بوناح.

السيد كمال بوناح: شكرنا.

سيدي الرئيس؛
سيدي الوزير الأول؛
السادة الوزراء؛

إذا طورنا زراعتنا وطورنا محاصيلنا الاستراتيجية ونربح الرهان، لا بد من الصناعة في الآلات الزراعية، ونرى مصانعنا ومركباتنا موجودة حالياً تعرف عجزاً كبيراً على غرار الجرارات بقسطنطينة وبليباس.. إلخ.

كذلك بالنسبة لقضية... لا بد من وضع مخطط، أنا من أنصار لو أننا نرصد 50% من ميزانية الدولة للفلاحة ليست خسارة، على الأقل نضع خطة خماسية أو سباعية على الأقل الجزائر في....

السيد الرئيس: شكراً، الكلمة الآن للسيد بوعلام درامشيني.

السيد بوعلام درامشيني: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

- السيد الرئيس المحترم؛
- السيد الوزير الأول المحترم؛
- السادة الوزراء المحترمون؛
- السيدات والسادة الحضور؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أترحم على محافظ الشرطة طه الطاهر ومساعده للذين سقطوا ضحية اغتيالهما من طرف الإرهاب الهمجي في بلدية زموري ولاية بومرداس رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه.

السيد الوزير الأول، عند تفصي للمخطط المعروض علينا وجدت أنه تطرق لكل الانشغالات التي تهم الوطن والمواطن ونلاحظ أن بعد استتاب الأمان بفضل المصالحة الوطنية وأن ما أنسج في عشرية لا تستطيع أي دولة في حجم الجزائر أن تتحقق.

كما يجب الانتباه إلى أن ما تحقق في هذه العشرية لم يتحقق منذ 1962، وذلك في جميع القطاعات وفي كل مناطق الوطن وهذه المجهودات مرئية للعيان ولكن هذا لا يمنعني من التطرق إلى بعض النقاط لتثمينها والبعض الآخر للتأكيد عليها.

السيد الوزير الأول، لتفعيل كل هذه المنشآت يجب أن تلتفت انتباهم إلى بعض الجوانب التي تؤثر سلباً على حياة المواطن وتحتاج إلى بعض

ما زالت تعاني من ظاهريتين خطيرتين: أولاً هروب الأدمغة هذه سنوات ونحن نتكلم على رجوع الأدمغة والكوادر في الخارج، لكن في الجزائر كذلك ظاهرة خطيرة ربما لم نعطها الاهتمام هي وجود الكوادر والأدمغة ولكن في حالة تسرب، هدر للطاقات الموجودة داخل البلد، أنا أظن الإطار أو الأدمغة الموجودة في الخارج تراقب وإذا لم تر الأدمغة والإطارات في الداخل تعطي لها الأهمية والاهتمام لا أعتقد معالي الوزير الأول أنها ترجع.

كذلك بودنا التكلم عن قضية البحث العلمي لا دري من ناحية الاهتمام به فيما يخص البحث العلمي الاستراتيجية وذات الأهمية والتي لها فائدة على المجتمع لا نرى البحث العلمي في الجزائر أو الاهتمام بالبحث العلمي في الجزائر فيما يخص ربح الرهانات التي تعرفها الجزائر.

أذهب إلى النقطة الثانية، فيما يخص الاستثمار، معالي الوزير الأول، نعرف أن نسبة النمو تقارب 6% حقيقة شيء يشجع لكن نرى الاستثمار خارج المحروقات أن مداخيل الجزائر هي دائماً في 96% من المحروقات خارج المحروقات هناك في مليارات هذا الرقم وصلنا هذه السنة حسب تدخل أو تصريح السيد وزير المالية لكن بالنسبة.... نرى الاستثمار والنمو هو عبارة عن أموال الدولة تضخها الدولة في الخدمات التحتية وفي قطاع البناء لكن لو ننزع قطاع البناء والخدمات التحتية نجد أن الاستثمار خارج هذه القطاعات غير موجود أو ربما نسبته ضئيلة جداً.

كذلك نتكلم على الرهان بالنسبة لقضية الاكتفاء الذاتي وتطوير... نرى الجزائر في سياسة المياه بذلك مجهوداً كبيراً وكذلك في مجال الريف وسياسات زراعية لكن حتى نطور الريف أو نحسن من ظروف الريف ونربح معركة الاكتفاء الذاتي لا بد معالي الوزير الأول من الاهتمام بالمياه، خاصة ماء السقي لا بأس بالنسبة للماء الشروبالجزائر بصدق بذلك مجهودات كبيرة ونحن نلاحظ هذا المجهود، لكن بالنسبة لمياه السقي مازال الرهان لا بد علينا التوجّه إلى توفير مياه السقي وكذلك الصناعة بالنسبة للعتاد الفلاحي لأننا

السيد الوزير الأول،
ثانياً، كل البلديات الساحلية للولاية موجودة في مناطق التوسيع السياحي، فنموا هذه البلديات مرتبطة برفع التحفظ على المناطق العمرانية التي تقع داخل مناطق التوسيع السياحي وهذا من أجل إنجاز مشاريعها التنموية.

السيد الوزير الأول،

تم التكفل بالمستحقات المترتبة عن عملية النقل المرتبطة بإعادة إسكان وترحيل منكوبى زلزال 21 ماي 2003 من الخيم إلى السكنات الجاهزة ثم إلى السكنات النهائية والعملية مستمرة إلى غاية الإسكان النهائي، والتكفل أيضاً بالنقل المدرسي كون المدارس التي تعرضت للزلزال في الدخول المدرسي لسنة 2003/2004 كانت غير منتهية من عملية الترميم وتم نقل التلاميذ آنذاك إلى مدارس البلديات المجاورة، كما تم التكفل بأعون المراقبة التقنية.

والليوم يتوفّر صندوق الكوارث الطبيعية على رصيد بحوالي 310 مليون دج ولا يمكن استغلاله لعدم وجود ترخيص من وزارة المالية.

فكيف نفسر استمرارية تسديد صندوق التضامن الوطني لعملية الإيجار للمنكوبين وتعويض الضحايا وغلق صندوق الكوارث الطبيعية، لأن العملية استمرت تقريباً إلى عام 2005، قصد إضفاء المصداقية لعملية التسخير التي قامت بها مصالح الولاية وهي تقابل غضب واحتاج هذه الفئة التي لبت النداء في فترات صعبة جداً وطى هذا الملف.

نطلب أيضاً إلغاء المديونية المتراءكة على تجار ولاية بومرداس المنكوبين والإسراع في تنفيذ الإعانة المتمثلة في قرض بنكي قيمته مليون دج.

كما أطلب من السيد الوزير الأول تعيممه على كافة التجار المتضررين من زلزال 21 ماي 2003 سواء أصحاب عقد الملكية أم عقد الإيجار وهذا من أجل إعطاء حيوية جديدة والنهوض بنشاط تجاري منظم في ولاية بومرداس.

وفي الأخير أطلب منكم التدخل لدى شركة المساهمة للمواد الحمراء التي أعطت موافقتها

الإجراءات للمزيد من الفعالية في العمل والرقابة في القضاء على بعض الآفات التي تتسبب في هذه النقصانات.

ونحن الحكومة على يتعظيم الإصلاحات لتفعيل مهام الإدارة المركزية والمحلية، كما نحن على الإسراع في تطبيق كل الإجراءات لعصرنة الردارة والمؤسسات الاقتصادية.

كما نلتف الانتباه إلى أهمية الإسراع في تعزيز دور الدولة في ضبط الشؤون الاقتصادية ورقابة أسواقها وذلك للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحماية الاقتصاد المستهلك، ونطالب الحكومة بالعمل على تخفيض فاتورة الاستيراد ومراقبة المواد غير الضرورية المستوردة.

كما نود حماية الإنتاج الوطني الذي هو أساس خلق مناصب شغل.

فشركات استيراد - استيراد لا يهمها إلا الربح السريع، فيجب على الحكومة أن تتدخل لحماية الصناعيين الحقيقيين من هذه الآفات التي لا تعرف مصلحة وطنها إلا الدينار الذي يدخل جيدها، وأظن أن هؤلاء لهم تأثير سلبي كبير على جميع موسساتنا الاقتصادية، كما يجب علينا الإسراع في الإصلاحات وتحسين تسيير الجماعات المحلية وتحديد مهامها ومسؤولياتها.

أما فيما يخص ولاية بومرداس التي أنتمي إليها فهناك انشغالات تتعلق بالتنمية وأخرى بزلزال 21 ماي 2003.

أولاً، نقترح إنشاء المنطقة الصناعية التي كانت مخصصة من قبل لمجمع سوناطراك والتي تربيع على مساحة 1000 هكتار والواقعة بالزععاترة بلدية زموري والتي يجاورها الطريق السريع وكذا تحديث السكة الحديدية وإنشاء ثلاثة موانئ والعمل على ازدواجية الطريق الوطني في هذه المنطقة، وهذا لتعويض الموارد المالية للولاية التي فقدتها على إثر التقسيم الإداري لسنة 1997 والتي ضيّعت فيها الولاية المنطقة الصناعية لرويبة والرغابية، وإنشاء مناطق صناعية على مستوى الطريق السيار وكذا الطريق الاجتنابي بودواو - زرالدة.

الغاز والكهرباء، إنجاز مليون سكن، إنجاز ألف كلم من الطرقات وكذا الإنجازات الكبرى في مجال التعليم في جميع أطواره وكذا التكوين المهني، وهذه الإنجازات لا ينكرها إلا واحد.

أما فيما يخص مخطط عمل الحكومة، فإننا في جبهة التحرير الوطني وبعد تفحصنا له نثمن ما جاء به تعزيزاً لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية لعهده الثالثة، فأطلب من السيد الوزير عبد الحميد طمار أن ينظر في ملف 29 عاملاً في وحدة رأس الماء وتلاغ التابعتين للمركب الصناعي الإلكتروني لسيدي بلعباس الذين لم يتقاضوا أجورهم منذ 29 شهراً، كما أتوجه إلى وزير الأشغال العمومية للمزيد من الدعم لإتمام ما تحقق من إنجاز للطرق الوطنية والولائية، وعلى مستوى ولاية سيدي بلعباس التي أنتمي إليها، أهم الإنجازات تمثل في الطريق الوطني رقم 95 الرابط بين سيدي بلعباس ورأس الماء بمسافة 90 كلم وكذا الطريق الرابط بين بلديتي ترجمنمش وولاية سيدي بلعباس وبلدية البيوض ولاية النعامة الذي أصبح غير صالح للسير، والإسراع في إنجاز الطريق المزدوج بين مدینتي سيدي بلعباس ومدينة سعيدة.

وأطلب من السيد وزير التضامن دعم ولاية سيدي بلعباس خاصة الجهة الجنوبية والشرقية بحافلات النقل المدرسي، وأذكر على سبيل المثال بلدية رأس الماء وواد السبع وأبو الجبهة البرج وعين أدنَ.

كما أطلب من وزير الشبيبة والرياضة إنجاز مركبات رياضية في دوائر سيدي بلعباس. وألتمس من السيد الوزير الأول معالجة ملف بنك الخليفة، حتى يتمكن المواطنون من استرجاع أموالهم، لأن هؤلاء المواطنون لا ذنب لهم فيما حصل وليس من الإنصاف أن تضيع منهم أموالهم. وفي الأخير،أشكر السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي، شakra سيدى الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شakra للسيد بوخلحال وأحيل

المبدئية للتنازل عن المقر لإنشاء إذاعة محلية لولاية بومرداس في أقرب الآجال. وأختتم مداخلتي الموجزة بتثمين جهود الحكومة متمنيا لكم سيدى معايى الوزير الأول، السيد أحمد أوبيحيى والطاقم الوزاري كل التوفيق لخدمة البلاد والعباد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شakra للسيد دراشيني وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بوخلحال.

السيد محمد بوخلحال: شakra السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه. السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد الوزير الأول المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أهنئ السيد الوزير الأول والسعادة الوزراء بتجديد الثقة التي وضعت فيكم من طرف فخامة رئيس الجمهورية.

أريد في البداية أن أشيد بالإنجازات التي تمت في العهدين السابقتين وأهمها مشروع المصالحة الوطنية الذي أحمد نار الفتنة بين الجزائريين، والفضل يعود لفخامة رئيس الجمهورية لسياسته الحكيمة وتجربته الطويلة في العمل السياسي الذي أعاد صوت الجزائر في المحافل الدولية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فكان قرار فخامة رئيس الجمهورية بتسييد مسبق للمديونية التي كانت تستنزف موارد الدولة بالحكيم، وهذا ما جعل الجزائر ورشة كبيرة في جميع القطاعات، وأذكر من بين المشاريع الكبرى التي كان يحلم بها الجزائريين الطريق السيار شرق - غرب وهو مشروع القرن، وكذا تجديد السكة الحديدية وكهربتها، وإصلاح المستشفيات وتجهيزها بالمعدات الالزمة، إنجاز سدود ومحطات تحلية مياه البحر، توسيع شبكة

السابقين حققتا عنصرا حاسما هو المصالحة الوطنية.

إن هذه المصالحة التي أقرّها رئيس الجمهورية وصوت عليها الشعب الجزائري بالأغلبية المطلقة أعطت ثمارها في كل الميادين منها:

- الوضع الأمني الذي تحسن تحسنا ملحوظا،
- استقرار البلاد الذي شجع دخول الأجانب للاستثمار،

- عودة السلم المدني ... إلخ.

وانطلاقا من هذا كله نطلب من السيد الوزير الأول أن يعتني بفئة الرجال الواقفين "المقاومون" . "Les GLD" و "الدفاع الذاتي" "Les Patriotes"

إن هؤلاء ضحوا بالأمس القريب بكل ما يملكون دفاعا عن الوطن، وضحوا كذلك بالنفس والنفيس، فمنهم من استشهد على سبيل الوطن ومنهم من يزال على قيد الحياة، ونظرا لوضعيتهم العائلية والاجتماعية والصحية، نطلب من السيد الوزير الأول أن يوفر لهم عناء خاصة وكذلك العناية بفئة ضحايا الإرهاب والتکفل بهم.

السيد الوزير الأول،

إن الفلاحة وضع لها برنامج خاص لتنميتها وإنعاشها بموجب قانون التوجيه الفلاحي الصادر مؤخرا والذي أقر النظام الاستثنائي للأمتياز والذي سيساهم بقسط كبير في تطوير الفلاحة منها:

- تطوير الري الفلاحي بفضل مساحات مسقية كبرى،

- تدعيم مالي للنشاط الفلاحي الرامي إلى تحسين الأمن الغذائي، يتمثل في تربية المواشي، تربية الدواجن، غرس الأشجار المثمرة، إنتاج الحبوب الجافة... إلخ.

إن المبادرة التي أعلن عنها فخامة رئيس الجمهورية مؤخرا والمتعلقة بمسح ديون الفلاحين والمربيين تعد مسعى جد حسن خاصة وأن الفلاحة بأنواعها المختلفة قفزت قفزة جديدة وأعطت ثمارها خاصة في السنوات الأخيرة.

إن الفلاحين والمربيين ينتظرون المزيد من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى تحسين الفلاحة

الكلمة الآن للسيد قايد الشارف.

السيد قايد الشارف: شكرنا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير الأول الفاضل، السيدات والسادة الوزراء المحترمين، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام والصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سيدى الرئيس،

من خلال قراءتنا للوثيقة المتضمنة مخطط عمل الحكومة والعرض القيم المقدم من طرف السيد الوزير الأول الذي أفادنا بمعلومات مفيدة وتحاليل مريحة وتصورات مستقبلية زاهرة تبعث كلها على الأمل والاطمئنان ومستقبل زاهر للبلاد.

سيدى الرئيس،

إن بلادنا اليوم تظهر بمظاهر مشجعة وآفاق واعدة ولقد استرجعت مكانتها وقوتها ما بين الأمم وإنها تواجه بكل حزم وشجاعة تحديات العصر والعلمة والأزمة المالية العالمية.

وإن الورشات الكبرى الخاصة بتعزيز دولة القانون مثل الإصلاحات المتعددة والمتواصلة تذكر على سبيل المثال:

- إصلاح العدالة وتحديثها،
- إصلاح الجماعات المحلية بما فيها قانون البلدية والولاية،
- إصلاح المنظومة التربوية بما فيها التكوين المهني،

- تحديث الإدارة العمومية،
- تحديث وسائل النقل والاتصال... إلخ.

كل هذه الإصلاحات تحققت في الميدان وأعطت نتائج جد إيجابية.

سيدى الرئيس،

إن المجهودات المبذولة والسياسة الحكيمة التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية خلال العهدين

سيدي الوزير الأول،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
ضيوفنا الكرام،

إسمحوا لي أن أتدخل شفويًا لأنني لم أعد كلمة مكتوبة وسأحاول أن أكتفي ببعض الملاحظات التي أراها جوهرية تتعلق بالوثيقة المقدمة إلينا، وأول ملاحظة أسجلها أن هذه الوثيقة تترجم وتعكس بحق الخطوط العريضة لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية.

أما الملاحظة الثانية، فهي أن هذه الوثيقة لا تقدم لنا مخططًا واضحًا ودقيقًا حول كيفية إنجاز هذا البرنامج الطموح الذي سخر له 150 مليار دولار ويتوخى تحقيق مجموعة من الأهداف الهامة، كإنجاز مليون وحدة سكنية وتحقيق 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتروضة، إضافة إلى تحقيق ثلاثة ملايين منصب شغل، إضافة إلى الاستثمار في مختلف القطاعات.

إن هذا البرنامج الهام ينبغي أن يرفق بتحديد الآليات والكيفيات والميكانيزمات والأجال الكفيلة بتحقيق هذا البرنامج الطموح الذي لا يختلف فيه اثنان بأنه برنامج يمكن أن يخرج البلاد من مختلف أزماتها، إذن هذه هي الملاحظة الأولى الجوهرية. والملاحظة الثانية، فإنني أرى أنه في مختلف البرامج التي تقدم إلينا عندما نأتي للحديث عن الثقافة والاتصال نمر عليها مرور الكرام وكأن الثقافة ترف وشيء هامشي وإضافي، ولا تعتبرها حجر الأساس في كل تربية اقتصادية كانت أم سياحية أم غير ذلك، فاسمحوا لي أن أقول بأن ما يقدم إلينا الآن هو على حساب الثقافة الحقيقة لأن الثقافة ليست عبارة عن مهرجانات فقط أو الاهتمام الشكلي بالتراث أو بترميم بعض القاعات، فالثقافة هي مواكبة العصر من حيث مختلف العلوم والعنایة الكبرى بترجمة العلوم والآداب والفنون والمدارس الأدبية والعلمية من مختلف اللغات، وهي تشجيع البحث العلمي الجاد المنتج، وهي التنسيق مع مختلف القطاعات التي تعنى بالثقافة، لأن الثقافة

خاصة وأنها تدخل في صميم برنامج رئيس الجمهورية.

أما في مجال الصحة فلقد عرف هذا القطاع قفزة خاصة في عدد ونوعية الهياكل الصحية والتجهيزات الطبية لكن ما يزال التأثير شبه الطبي يشير له العام والخاص بأنه ناقص نوعاً ما لمواجهة متطلبات الخدمة الصحية للمواطن ولضمان خدمة صحية على الأقل تكون بدرجة مقبولة، كما يجب إعطاءعناية كبيرة لسلك التأثير، منه الشبه الطبي وكذلك الأطباء لتحسين وضعيتهم الاجتماعية من أجل تحقيق الهدف المنشود، خدمة نوعية تخدم المصلحة العامة وعنابة بالغة لتحسين أجورهم مثل ما عرفته القطاعات الأخرى.

السيد الوزير الأول، إليكم الاقتراحات التالية: ولاية مستغانم ولاية معروفة بالفلاحة والسياحة، ففي مجال الفلاحة : فإن تدعيم الدولة الذي عرفه هذا القطاع من قبلية الفلاحين بنسبة كبيرة، ولم يمس إلا القليل منهم، وعليه أقترح أن تبقى عملية التدعيم متواصلة حتى يستفيد الجميع لتنهض الفلاحة أكثر.

في مجال السياحة، أتمنى التدعيم الفعلى لهذا القطاع الحساس بولاية مستغانم التي تستقبل أكثر من عشرة ملايين مصطفى خلال موسم الاصطياف.

وفي الأخير أختتم مداخلتي هذه متمنياً للسيد الوزير الأول السيد أحمد أوحيي وطاقمه الحكومي التوفيق والنجاح في تنفيذ مخطط عمل الحكومة. شكرًا للجميع وسلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد الشرف والكلمة الآن للسيد محمد الصالح حرز الله.

السيد محمد الصالح حرز الله: شكرًا سيدي الرئيس.
سيدي الرئيس،

للحديث عن مجالات أخرى أراها ضرورية، فأتحدث عن الاستثمار وهذا أتساءل لماذا يسير الاستثمار ببطء في الجزائر؟ فلا المستثمرون الجزائريون استطاعوا أن يحققوا أحلامهم ولا المستثمرون العرب والأجانب، وأنتم تعرفون أن هناك بعض المؤسسات العربية تنتظر منذ أربع سنوات إشارة انطلاق الاستثمار وقد رُصدت لذلك أموالٌ طائلة، فالعيوب فيمن إذن؟ فهنا يجب أن نقوم بإعادة النظر في القوانين التي تسير الاستثمار وأن نفسح المجال أمام المستثمرين ونراقب العملية ونتابعهم..

السيد الرئيس: شكرًا للسيد محمد الصالح حرز الله والكلمة الآن للسيد السعيد العروسي.

السيد السعيد العروسي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم بالتهاني الخالصة والصادقة نيابة عن مواطني ولية الطارف إلى معالي الوزير الأول وكافة السيدات والسادة الوزراء، على الثقة المتجددة الممنوحة لهم من طرف فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ولا يسعني هنا إلا أن أقول لكم وفقكم الله وسدّ خطاكم ورفع قيمة وقدر المجتمع الجزائري.

وننوه بالجهودات الكبيرة التي تبذلونها في تنفيذ هذا البرنامج وذلك بوضع مخطط كامل وشامل، آخذًا بعين الاعتبار خصوصيات كل ولية على جميع الأصعدة المختلفة، سواء كانت الاجتماعية أم الاقتصادية أم الثقافية أم الفلاحية، وكذا تحسين المستوى المعيشي للفرد بتأكيد فعاليته في المجتمع الجزائري ومحاربة التهميش والبطالة والفساد والرشوة.

ليست هي وزارة الثقافة فحسب وإنما هي التربية والتعليم في مختلف مراحله وهي البحث العلمي، لذلك ينبغي أن يكون هناك تنسيق كبير بين مختلف هذه القطاعات من أجل ردم الهوة الرقمية التي نعاني منها ومن أجل اكتساب التكنولوجيات الحديثة ومن أجل مواكبة العصر، هذه هي الثقافة التي ينبغي أن ترصدها مئات الآلاف من الدولارات للحاق بالركب الحضاري.

إن الحديث عن الثقافة يجرنا إلى الحديث عن الإعلام والاتصال أيضاً، وب بهذه المناسبة أقول ينبغي أن تستكمل المجموعة التشريعية بمجموعة القوانين التي تخص عالم الاتصال والصحافة، خاصة فيما يخص تنظيم مهنة الإشهار ومهنة التوزيع وكذا كل ما يتعلق بالصحافة المكتوبة عموماً وحماية الصحفي من مختلف الضغوطات التي يعاني منها وهذا بحماية مهنته وإصدار بطاقة الصحفي وأيضاً بفسح المجال أمام الإنتاج السمعي - البصري للقطاع الخاص، لأن الإعلام هو الذي يعكس اهتمامات المواطن وهو الذي يعكس برنامج الحكومة ويقدمه للرأي العام، فلماذا نخاف من هذه المهنة الشريفة التي هي في خدمة الشعب وفي خدمة الدولة؟ إذن فلنفتح المجال للإنتاج السمعي - البصري وللتعديدية الإعلامية الحقيقة من أجل تعميق حرية التعبير وغير ذلك.

إن الحديث عن الإعلام والثقافة يجرني إلى الحديث عن التربية والتعليم العالي، وهنا أتساءل عن نظام (L.M.D)، لأنني على اتصال مستمر بالوسط الجامعي وأرى أن الكثير من الأساتذة متخوفون من هذا النظام الذي هو في الواقع شرع من أجل الاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة وهذا من أجل أن يكون خريج الجامعة في خدمة المؤسسات الاقتصادية ومن أجل أن يلبي حاجيات هذه المؤسسات، فأرجو أن تقيم هذه التجربة وتكييف حسب متطلبات النظام الجزائري.

إذن هذه ملاحظات سريعة حول وضع الثقافة والإعلام وهذا حتى لا يفوتنـي الوقت، وأنقل

حاجة ملحة إلى تسجيل عملية إنجاز تكميليات، خاصة تكميليات بمنطقة الجارة بلدية (بحري الطيور) نظراً لعدد التلاميذ المتزايد والذي يفوق حالياً 350 تلميذاً وبعد إقامتهم عن التكميلية الحالية الموجودة بمقر البلدية، إذ تقدر المسافة بـ 9 كلم.

وفي الأخير نشكر السيد والي ولاية الطارف على المجهودات الجبارية التي يقوم بها في الخرجات الميدانية سابقاً، ونطلب من السيد وزير الأشغال العمومية زيارة هذه الولاية لدفع العجلة من جديد.

وختاماً، وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير لشعبنا ولبلدنا الجزائر ونشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة وشكراً.

السيد الرئيس: شكرنا وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود ميم.

السيد ميلود ميم: شكرنا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،
سيدي معالي الوزير الأول المحترم،
 أصحاب المعالي،

السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس الموقر،
معالي الوزير الأول المحترم،

إنني سعيد جداً بالهبة الحماسية والشاملة للمواطنين للمشاركة في الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز باهر للسيد رئيس الجمهورية وبنسبة عالية تجعله في راحة تامة في اتخاذ القرارات المصيرية على المستوى الداخلي والخارجي، فهنئنا للسيد فخامة رئيس الجمهورية بهذا الفوز وهنئنا للشعب الجزائري برئيس

أما فيما يخص السكن، فإن عدد البناءات الريفية التي تمنحها الدولة لطالبي هذا النوع من البناء يعد غير كاف نظراً للحالة المادية الضعيفة للسكان، كما نلاحظ ظهور إشكال كبير فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف بسبب صعوبة الحصول على شهادة الحياة، الأمر الذي يتطلب إدخال آليات جديدة قصد تبسيط تحقيق هذه العملية.

كما نشير إلى قرية عين العلام بلدية الذرعان والتي يقدر عدد سكانها حوالي 15 ألف نسمة، إنها بحاجة ماسة إلى تهيئة عمرانية شاملة وذلك بسبب صعوبة المسالك بها خاصة خلال فصل الشتاء، حيث يعاني سكانها مشقة كبيرة في التنقل، ونذكر كذلك كلاً من مدينة بوحجار، القالة، بسباس وبولجنة فهم كذلك يعانون كثيراً من التدهور الكلي في الأحياء التي تحتاج إلى تطهير.

أما فيما يتعلق بالسياحة، فلا ننسى التطرق إلى الميدان السياحي الذي تفتقر إليه هذه الولاية رغم ما حباها الله بها من مناطق طبيعية خلابة على مسافة 90 كلم، حيث تتعانق المناطق الخضراء العذراء مع البحر والمنطقة تماماً من أي هيكل سياحي الذي لا تخفي فوائده.

أما فيما يخص الموارد المائية والفلاحة، فإن ما يتعلق بقطاع الفلاحة والري، فإننا نثنى على المبادرة التي وردت في برنامج فخامة رئيس الجمهورية بخصوص هذا القطاع من حيث استحداث آليات جديدة لتسخير الموارد المائية وتغطية الاحتياجات المتزايدة لهذه الثروة، لاسيما مياه الشرب ومياه الري الفلاحي، بما يبعث على التفاؤل والأمل في تكوين الثروة الفلاحية كبديل للثروة البترولية، إذ نؤكد للسيد وزير الموارد المائية أن ولاية الطارف ليست بمنأى عن هذا الجانب، خاصة لما تتمتع به من طابع فيضي، مخلفة بذلك خسائر فادحة كل سنة في المحاصيل الزراعية، الأمر الذي يعيق النشاط الفلاحي، وهذا ما يتطلب القيام بإنجاز سد "بوثلجة" المسمى "بوجلوفة" سابقاً حيث يعد مطلباً ملحاً للولاية.

أما فيما يتعلق بقطاع التربية والتعليم، فإن هناك

فاستغلالها يوفر مناصب شغل عديدة ومداخلات كثيرة، من شأنها أن تساهم في تدعيم ميزانية الدولة، وهنا أحدث على إعطاء عناية خاصة للسياحة المحلية، كولاية سيدى بلعباس التي تتتوفر على إمكانيات وقدرات معترفة ولكنها الحد الآن لم تستغل، مثل بحيرة سيدى محمد بن علي التي يجب أن تتتكلف بها الدولة، فتهيأ وتقام حولها مرافق ترفيهية تكون مقصد سكان الولاية وربما الولايات المجاورة كذلك.

رابعا، السكن، إن المجهود المبذول في هذا القطاع لا ينكره أحد لأن هذا القطاع محرك لمجموعة من الأنشطة مرتبطة بإنجاز السكن، فإنجاز مليون سكن سيحدث مناصب شغل كثيرة، ولكن فيما يخص السكن الاجتماعي الإيجاري، فيجب مراجعة شروط الاستفادة منه في البداية والحصول عليه كملكية لاحقاً بعد تحديد مدة زمنية معقولة لتكون فيفائدة المواطن المستحق.

وفي هذا الصدد أتمنى من الحكومة أن تمكّن ولاية سيدى بلعباس من حصة سكنية اجتماعية إيجارية أكبر من الممنوحة لها حالياً، لأن الاحتياجات كبيرة جداً.

خامساً، تحسين شروط الحصول على القروض الموجهة لتنمية الفلاحة وعلى الخصوص دعم بنك الصندوق الوطني للفلاحة الذي يعتبر مكسباً للفلاحين وألية من آليات المساعدة التي تعامل بها ويعرفها معرفة جيدة.

سادساً، المنظومة الوطنية للتقاعد، إن المجهودات المبذولة في هذا المجال معترفة ولكنها تبقى الزيادات في المعاشات محدودة ونسبتها ضعيفة، وفي هذا المجال أُنكل إلى معاليكم السيد الوزير الأول انتغالاً واحداً لفئات كثيرة من المتقاعدين وهو أن تخضع الزيادة في معاشاتهم إلى الزيادات التي يعرفها أمثالهم الممارسون في القطاعات التي ينتمون إليها، وهذا فيما يخص الأجر القاعدي فقط.

سابعاً، تزويد البلديات بشرطة تكون تابعة للبلدية وتحت سلطة رئيس البلدية وفي ...

السيد الرئيس: شكراً للسيد ميم والكلمة الآن

الاستمرارية وهنيئاً للوزير الأول والطاقم الحكومي بالثقة التي نالوها من السيد فخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

سيدي معالي الوزير الأول،

إن تدخلني يكون على النحو الآتي:

أولاً، إن مخطط عمل الحكومة هو استمرار لمخططات السيد فخامة رئيس الجمهورية منذ توليه سدة الحكم سنة 1999.

إن هذا المخطط شامل من حيث المحتويات والمضمون في مختلف القطاعات، وهو استجابة لطلعات وانشغالات المواطنين على المستويين الداخلي والخارجي، وجاء مخطط عمل الحكومة محققاً لتعهدات السيد فخامة رئيس الجمهورية تجاه الشعب خلال الحملة الانتخابية.

سيدي الرئيس الموقر،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

قناعة مني بأن هذا المخطط كافٍ إن تحقق، لتحقيق نقله نوعية للبلاد والعباد في مختلف نواحي الحياة والوصول إلى بر الأمان، ومع ذلك فإنني أؤكد على بعض النقاط وهي:

أولاً، ترقية المصالحة الوطنية باتخاذ إجراءات جريئة تتحقق للأمن والاستقرار للبلاد وتتضمن حقوق المتضررين في آجال معقولة، وفي هذا الإطار يجب العمل على إصدار نصوص قانونية تمنح الحقوق للمقاومين مقابل تضحياتهم من أجل الوطن.

ثانياً، الإسراع في مراجعة قانوني البلدية والولاية بما يتماشى مع دور المنتخب في تسخير شؤون المواطنين حقيقة، بعيداً عن التدخلات، بحيث لا تحل الوصاية محل المنتخب، كما يجب أن تمنح للمنتخب الإمكانيات المادية لتأدية مهامه على أحسن وجه، ولا يفوتنـي بهذه المناسبة أن أنسوه بالتكوين الذي استفاد منه المنتخبون لتحسين

أدائهم في تصريف أمور البلدية لفائدة مواطنـيـهم.

ثالثاً، إعطاء أهمية أكبر لقطاع السياحة وذلك بالعمل على استغلال كل القدرات السياحية، فبلادنا تتتوفر على إمكانيات سياحية معترفة ومتعددة،

أولاً، ضعف رقابة الدولة على مختلف الأجهزة والأنشطة، والذي شجع على تفشي عقلية "لا رقيب ولا حسيب" على كافة المستويات تقريباً، ورسوخ ظاهرة الالعاقاب لدى المواطن العادي، بل وحتى لدى المسؤول، فكثيراً ما سمعنا عن مسؤولين عرفوا بالفساد لكن ترقوا في المناصب بدلاً من معاقبتهم، ولكن أنتتصوروا الفساد الذي يظهر عندما تضعف هيبة الدولة ويغيب الجزاء والعقاب في الميدان، خاصة عندما يتعلق الأمر بمظاهر الفساد التالية:

- 1) الرشوة: هذه الآفة الخطيرة التي اجتاحت كل القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهي بوابة الفساد، ولذلك لابد من إعلان الحرب على هذه الآفة التي تنخر المجتمع بأكمله.
- 2) الغش في المشاريع، في الدراسات والصفقات والإنجاز.
- 3) غزو السوق الوطنية بالسلع المغشوشة والخطيرة على صحتنا.
- 4) تهريب العملة الصعبة، وتهريب السلع المدعمة.
- 5) المبالغة في المهام إلى الخارج، وأحياناً غير مبررة.
- 6) المبالغة في الإكراميات والهدايا التي تدفع من المال العام لذوي الجاه والسلطان.
- 7) المحسوبية والجهوية في التوظيف... إلخ والقائمة طويلة.
- 8) التبذير في النفقات العمومية.

هذه بعض أوجه الفساد التي بدأت تأخذ شكلًا مقلقاً، وأقول مقلقاً لأنها هي التي تنخر أساس الدولة وتتمس بمصداقيتها وهيبتها.

بودي أن أعرف ما هي الإجراءات العملية التي ستعتمدتها الحكومة لوضع حد لهذه الآفات؟ وهل وجدت الحكومة آليات تسمح بإشراك المواطن العادي في محاربة هذه الآفات؟

ثانياً، في المجال الاقتصادي: ما يثير الانتباه، هو أن الخوخصة طبقت لحد الآن على أنها غاية في حد ذاتها وليس وسيلة،

للسيد الحاج العايب.

السيد الحاج العايب: شكرًا السيد الرئيس. بعد أعود بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية. إسمحوا لي أن أشير في البداية إلى أن مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا اليوم للنقاش يتعلق بكيفيات تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية وهو البرنامج الذي زakah الشعب في أفريل الماضي.

بدأت بهذه الملاحظة لأن برنامج السيد رئيس الجمهورية برنامج طموح، يُلبي طموحات معظم فئات وشرائح المجتمع، وقدر على إخراج البلاد من أزمتها المتعددة الجوانب متى وضع حيز التطبيق بشكل جيد و تمام، ومن هنا تتبّع أهمية وقيمة هذا المخطط، فالمشكلة ليست في البرنامج في حد ذاته بقدر ما هي في تنفيذه، ولأن القضية قضية رجال مخلصين مع أنفسهم أولاً ومع الوطن ومع الشعب ثم بالإخلاص لفخامة السيد رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس،
سأبدأ تدخلي بالقول إنه عندما يكون المال وفيراً مع ضعف الرقابة يقوى الفساد ولا أظن أنني أبالغ إذا قلت إن ذلك ينطبق على واقع الجزائر اليوم بكل مفارقاته وتناقضاته، وإذا كنت صريحاً في تدخلني فلا يعني ذلك أنني متشارم.
لقد تصفحت هذا المخطط واطلعت على أساليبه وأدواته لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، فنظررياً يبدو مخططاً متماسكاً ومنسجماً، لكن واقعنا اليوم يبعث على القلق والحيرة، و يجعلني أطرح الانشغالات التالية:

والذي هو عبارة عن التعهادات والوعود التي قطعها أثناء الحملة الانتخابية في أفريل الماضي، فقد قال رئيس الجمهورية في تبسة يوم 31 مارس 2009 أثناء الحملة الانتخابية وبالحرف الواحد "جئنا وجلبنا وسنجلب كذلك كما قال أيضاً إن هذه الولاية - تبسة - لم تأخذ حقها كما يجب من التنمية خلال السنوات الماضية" إذن بالنسبة إلينا كسكان تبسة وأنا أمثلهم، أمرنا واضحة، فالتعهد قد تم والوعد أيضاً قد تم، فما على المخطط إلاأخذ ذلك بعين الاعتبار، من مشاكل الزراعة، تربية المواشي، الأشغال العمومية، السكن خاصة الاجتماعي منه، الصحة، الشغل، التربية.

أعود الآن إلى مخطط عمل الحكومة شاكراً الوزير الأول المحترم على العرض الملخص القيم والذي قدمه هذه الصبيحة، كما أني مرتاح للغلاف المالي الضخم والمقدر بـ 150 مليار دولار، وأراني أيضاً خائفاً عليه، فلماذا؟ فقد تصرف هذه الأموال إما في المعاملات الخارجية بشكل عملة صعبة، فالقياس هنا هو الاستيراد لتنمية البلاد، فعندما نلقي نظرة ولو بسيطة عن الاستيراد، فنأخذ كمثال عدد المستوردين للألبسة الجاهزة في البلد، فنجد العدد كبير، فنجد مدننا بكماتها مختصة في استيراد الألبسة الجاهزة، مازر أطفال ومازر مطابخ والقبعات والقفازات... إلخ، فهل فكر واحد من هؤلاء المستوردين استيراد الخبرة في الخياطة، ولم نقل الخبرة في استيراد الشرائح المغناطيسية أو الهواتف النقالة، بل استيراد الخبرة في خياطة هذه الألبسة، أكيد أنه لا يوجد وإن وجد فهو عدد قليل مقارنة بالذين يستوردون الألبسة الجاهزة وكم عدد المستوردين لقطع الغيار؟ هو عدد كبير وبغلاف مالي ضخم، ويوجد من بينها غير السليم والذي لا يخضع للمعايير المعمول بها، فكم عدد المستوردين لهذه القطع باستطاعته صنع صفائح الكبح؟ فيمكن صنعها بطريقة (Sous licence) أو بطريقة أخرى، وفي سنوات السبعينيات كنا نقوم بصنع صفائح الكبح (Sous licence Peugeot)، فالأمر بسيط ويمكن

بدليل أن هناك مؤسسات عمومية ناجحة تمت خوصتها في ظروف تفتقر إلى الشفافية.

ومن جهة أخرى، نحن نثمن ونقدر جهود الحكومة في مجال مساعدة الشباب على إنشاء وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة لامتصاص البطالة ودعم الإنتاج الوطني، ولكن هذه الجهود تصبح محدودة جداً عندما تغرق السوق الوطنية بالسلع المستوردة، خاصة الآسيوية منها، وهذا معناه غلق تلك الوحدات والأمثلة كثيرة.

وأتسائل هنا ما هي حدود الخوخصة بين كونها وسيلة وكونها غاية؟ وما هي سياسة الدولة المتّبعة لحماية المنتوج الوطني من المنافسة غير المشروعة؟

ثالثاً، قطاع الفلاحة: أعتقد أنه القطاع الذي سجل لحد الآن نتائج لا تتوافق مع حجم الإمكانيات التي خصصتها له الدولة، وأن الطفيليين والسماسرة استحوذوا على الجزء الأكبر من تلك الإمكانيات، وقد كان من الممكن أن يحقق نتائج أفضل، وأن تصبح الجزائر بلداً مصدرًا لو اعتمدت الدولة مقاييس صارمة في توزيع الدعم على الفلاحين المنتجين الحقيقيين.

والى يوم، لماذا لا تمنح الدولة أراضي للمهندسين الفلاحين الشباب للاستثمار بها، وهم أحق بها من أولئك السماسرة؟

من جهة أخرى، وفي ما يخص الصيد البحري...

السيد الرئيس: شكرًا للسيد الحاج العايب وأحيل الكلمة إلى السيد حمة علي سعدي.

السيد حمة علي سعدي: السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة،

رجال ونساء الصحافة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن نناقش برنامج السيد رئيس الجمهورية

الآن للسيد جيلالي سليماني.

السيد جيلالي سليماني: شكرًا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على
أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،
سيدي الوزير الأول المحترم،
معالي الوزراء وإطارات الدولة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،

بداية وفي مستهل الأمر أود أن أتقدم إلى السيد
أحمد أوبيحي الوزير الأول وأعضاء طاقمه بتهانينا
الخالصة على ما نالوه من الثقة المتزايدة من طرف
فخامة رئيس الجمهورية متمنيا لهم النجاح
وال توفيق في هذه المهمة النبيلة.

وأغتنم هذه المناسبة، مناسبة عرض مخطط عمل
الحكومة الخامسة كاملة، أن أهنئ شعبنا العزيز
على فوز مرشحه السيد عبد العزيز بوتفليقة - حفظه
الله ورعاه - في استحقاق رئاسيات 09 أفريل
الفارط، فكان ذلك موعدا آخر لتجسيد الاستمرارية
والوفاء والمساعي النبيلة في صنع جزائر قوية،
آمنة ومتقدمة.

و قبل أن أتدخل لمناقشة مخطط عمل الحكومة،
أود أن أنوه وأثمن تلك الإنجازات الضخمة والكبيرة
التي تحقق خالل العشرية الماضية تحت قيادة
فخامة رئيس الجمهورية، وأهم ما جاء فيها، ذلك
المشروع الإنساني الفريد، مشروع السلم
والمصالحة الوطنية، فبالإضافة إلى ما قدمه من دعم
واستقرار أمني، كان أيضا محطة هامة في خلق جو
مناسب لاستقرار تنميوي اقتصادي، مازال يساهم
في تحسين ظروف المواطنين تدريجيا.

ونحن بصدق مناقشة مخطط عمل الحكومة،
كان علينا أن نأخذ ما أجز في تلك العشرية مرجعا
تقييميا لهذا المخطط.

سيدي الرئيس،

تقديم شيء، ولا أعرف فلم نسأل السيد الوزير
الأول المحترم حول تصوره فيما يخص هذا
الموضوع، فمشكل حقيقة أننا ننظر إلى حاويات
من (Cotton tiges) و(Curdents)، فهذا عيب، فنسائل
هنا السيد الوزير الأول، هل يوجد تصور؟ فلعل عيب
يكمن فينا، فليست الحكومة بل نحن المستوردين
ونحن المسؤولين عن السلع التي نستوردها،
فكأننا نستورد بلد غير بلدنا، وهذه هي الحقيقة،
 فمن المفترض أن نستورد ما ينفع بلدنا، وهذه
الحاويات تكسر الإنتاج الوطني وتكسر العملية
الصعبة، فهناك أمران مهمان يجب توفيرهما: يجب
أن نحافظ على الإنتاج الوطني حتى يدرك العاملون
في الوطن أهمية الإنتاج الوطني وكذا المستثمر
الخارجي المنتظر عندما يلمس أن المواطنين
يدركون ذلك، يدرك هو بدوره ويستثمر.

الجزء الآخر يصرف داخل البلاد في شكل تنمية
مختلفة، فأمور كبيرة تقع في البلاد لا يمكن إخفاؤها،
وقد وقعت خلال العشرية الماضية وحتى قبل هذه
العشرية وما بعدها خلال الخامسة القادمة،
فمشكنا أننا نتساءل دائمًا ماذا فعلوا لنا؟ فالشاب
تمنح له قرضا فيصرفه بطريقة أو بأخرى - ... ونحن
نتكلم عن الفاشل والناجح نشجعه - وعندما نتكلم
معه يقول لك ماذا فعلوا لنا! فهذا مشكل ماذا فعلوا
مشكل مريم، فكيف للأب الذي يربى ابنه ويعلمه
ويصرف عليه ويتعب عليه، يجد ابنه يقول له
ما فعلت لي؟ فالمرارة التي يشعر بها هذا الأب هي
نفسها المرارة التي يحس بها الحكم والمحكم الذي
يبذل جهدا ولا يجد من يقر بهذا الجهد المبذول!
وحتى بالنسبة للجالية، ففي كل بلاد الناس الجالية
هي مصدر ثروة، فجاليتنا التي نحبها ونغار عليها
حيث قرر الرئيس الراحل هواري بومدين من تبسة
بالذات وقف الهجرة وقال نأكل تراب بلدنا وهذا
بسهولة قتل أحد أفراد الجالية الجزائرية على يد
العنصرية، فحتى أفراد هذه الجالية يقولون ماذا
فعلت لنا الجزائر؟ فنتمنى أن يقدموا للجزائر...

السيد الرئيس: شكرًا للسيد سعدي والكلمة

الطريق السيار شرق - غرب الذي يعتبر مصدرا آخر في التنمية الوطنية، كان لولايتنا حظ كبير، حيث استفادت الولاية بشرط كبير مما أنعش المنطقة، غير أن السكان القاطنين بين مكان المحاصي ومكان إنجاز المشروع يعيشون في قلق كبير جراء توافد الشاحنات المستعملة طرقات هذه الجهة.

فلهذا الغرض ألتمس من السلطات المعنية بالقطاع توفير اعتمادات مالية استعجالية لتهيئة وإصلاح تلك الطرقات - خاصة في مراكز المدن - المستعملة من الشاحنات والتي أصبحت في وضعية التدهور وبالغة الخطورة.

- عرفت منطقة معسرك بقدراتها ومتوجهها الفلاحي منذ زمن، وهي الآن بحاجة إلى اهتمام أكبر وأوسع للنهوض بالقطاع فيها خاصة في مجال الري الفلاحي والتخزين وغرف التبريد، لحل معضلة البطاطا في شهرى فيفري ومارس.

- العمل على تشجيع المقاولين وتحسيسهم في بناء الوطن وخلق مناصب شغل وذلك بالحد من الحاجز البيروقراطية وتقديم التسهيلات لهم خاصة فيما يتعلق بقيمة التأمينات على العاملين لديهم.

وبالمناسبة أتوجه بالشكر إلى مديرية ديوان الترقية والتسير العقاري بالولاية على المعاملة الاحترافية في التسier وبلوغ مستوى متقدم في إنجازاتها السكنية.

- إن مشروع توسيع السكة الحديدية وتحديثها بالولاية تغطي فقط بعض الدواوير والبلديات وهي قليلة جدا بينما مرکز الولاية لم تصلها، ومطالبها هو ربط عاصمة الولاية وبرمجة وقوف القطار السريع في محطة المحمدية التي تعتبر مرکز عبور وبواحة الجنوب الغربي في قطاع السكة الحديدية.

- الإسراع بعملية تزويد بعض المناطق بالغاز الطبيعي خاصّة منطقةبني شقران التي عاشت ويلات الإرهاب وهي منطقة معروفة بقساوة البرد الشديد.

- الإسراع في مراجعة قانوني البلدية والولاية

السيد الوزير الأول، وبعد تفحصنا لمخطط عمل الحكومة في جوانبه الستة بصورة متأنية ونظرة فاحصة يمكن أن نقدم حوله بعض الملاحظات العامة وهي كالتالي:

- المخطط ثري يغطي جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي هو مخطط شامل وكامل.

- مدة إنجازه محددة بفترة زمنية معينة وما زاد المخطط قوة وعمقا هو ما كان فيه من توضيح لنقطتين أساسيتين لإنجاز مخطط ناجح، تمثل الأولى في وضع ميزانية سنة 2009 قيد التنفيذ والثانية تمثل في العمل على المتابعة والتقييم السنوي في تنفيذ هذا المخطط وهذا ما يوفر فرصة لاستدراك أي خلل في الوقت المناسب. إن نجاح هذا المخطط وتجسيده ميدانيا لا يتم إلا بتظافر جهود الجميع، من أعوان الدولة في كل المستويات ومنتخبين ومواطنين.

ونحن في كتلة التجمع الوطني الديمقراطي لنا الثقة الكاملة وأملنا كبير فيكم سيدى الوزير الأول وفي طاقمكم الكريم أن توفقوا في تحقيق هذا المخطط بتوفير الظروف الملائمة لذلك، ونحن شاكرون لكم.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

وبعد هذه الملاحظات العامة حول هذا المخطط، أود أيضا أن أنوه ببعض ما جاء فيه:

- توفير 150 مليار دولار لإنجاز البرنامج.

- إنجاز مليون سكن جديد.

- تزويد أكثر من مليون بيت بالغاز الطبيعي.

- استحداث 03 ملايين منصب شغل.

وفي هذا الغرض أيضا أضيف بعض الاقتراحات وأشار إلى بعض الانشغالات المتعلقة بسكان ولاية معسرك باعتباري ممثلا عن الولاية، والقصد من ذلك كله هو العمل على تهيئة ظروف حسنة تساعده في تجسيد هذا المخطط، ومن جملة ذلك ما يلي:

- أثمن بصدق وأبارك مشروع القرن وهو

خاصة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة من شغل وسكن وتعليم وغيرها من القطاعات الأخرى، وفي نفس الوقت لابد من إبداء بعض الملاحظات التي نراها في نظرنا مكملة لما تفضلتم بإدارجه ضمن مخطط عمل حكومتكم هذه.

السيد معالي الوزير الأول،
السيدات والسادة،

إن الوحدة الوطنية كانت وستظل بمثابة الخط الأحمر، ليس مسموماً لأي كان تجاوزه فحسب، بل ليس بإمكان أي كان الاقتراب منه، ولهذا فإننا ندعم وبدون أي تحفظ القرارات والإجراءات التي من شأنها أن تساهم في الحفاظ على وحدة الجزائر أرضاً وشعباً، وفي نفس السياق فإن المصالحة الوطنية التي بادر بها رئيس الجمهورية وزكاها الشعب الجزائري كانت وستبقى مسعى كل غيور على بلادنا الحبيبة، بحيث لا يمكن الحديث عن أي تنمية أو تطور أو تقدم دون توفر شروط السلم والأمن والاستقرار الذي لن يتأنى بدون مصالحة وطنية.

السيد معالي الوزير الأول،

إن الوقت قد حان لتدوين تاريخ الأجداد والآباء، وبمعنى آخر تدوين تاريخ الجزائر، لأن تاريخ بلادنا ليس كغيره من تاريخ البلدان الأخرى، ولأنه تاريخ مميز جداً يجب أن يكون هذا التدوين أو الكتابة علمياً تعتمد على الحجة والدليل وليس على السرد العشوائي لبعض الأحداث وإغفال أحداث أخرى، وذلك من أجل تمكين الأجيال الصاعدة من معرفة تاريخ بلادهم والإلمام به والاستفادة منه في الدراسات، خاصة العليا منها، ولهذا فإننا ندعم ما جاء في مخطط عمل الحكومة فيما يتعلق بهذا الباب الهام؛ وغير بعيد عن كتابة التاريخ وعلى سبيل ذكر الأجيال الصاعدة المتمثلة في فئة الشباب، فإننا نقول بأنه أصبح ضروري أكثر من أي وقت مضى التكفل الفعلي وال حقيقي بهذه الفئة من خلال مدي المساعدة لها في الحصول على مناصب عمل، لاسيما الشباب خريجي المعاهد والجامعات الذين يحملون شهادات عليا في

مع موصلة تعزيز الإدارة الإقليمية وتحديثها.
– مراجعة التشريعات المتعلقة بالمالية والجباية المحليتين والتوضيح بهذا الشأن المهام المخولة لكل من الإدارة المحلية والمجالس المنتخبة.

سيدي الرئيس،
في الختامأشكر الجميع وأشكر السيد الوزير الأول على إعداده لهذا التقرير وشكراً.

السيد الرئيس: شكراللسيـد جـيلـالـي سـليمـانـي
والكلمة الآن للسيـد عبد القـادر بوـقـرة.

السيد عبد القـادر بوـقـرة:
دولة الوزير الأول،
معالي السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام على الجميع ورحمة الله تعالى وبركاته.
في بداية تدخلـي هذا، لم أجـد أـجمل من تـهنـئـة فـخـامـة رئيسـ الجـمهـورـيةـ المـجـاهـدـ عـبدـ العـزيـزـ بوـتـفـليـقةـ بـمـنـاسـبـةـ إـعادـةـ اـنتـخـابـهـ بـكـلـ سـيـادـةـ وـديـمـقـراـطـيـةـ منـ طـرـفـ الشـعـبـ الجـازـائـريـ العـظـيمـ وـهـذـاـ لـمـرـةـ ثـالـثـةـ عـلـىـ التـوـالـيـ،ـ وـلـاـ يـمـكـنـ تـفـسـيرـ هـذـاـ سـلـوكـ الصـحـيـحـ إـلـاـ مـنـ خـلـالـ القـولـ بـأـنـ الشـعـبـ الجـازـائـريـ يـعـرـفـ مـنـ هـوـ الرـئـيـسـ بوـتـفـليـقةـ.ـ كـمـاـ لـاـ تـفـوتـنـيـ الفـرـصـةـ بـأـنـ أـهـنـىـ الجـازـائـرـ الـحـبـيـبـةـ عـلـىـ الـخـطـوـاتـ الـعـلـمـاتـ الـعـلـىـ قـطـعـتـهـ فـيـ مـجـالـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ،ـ وـأـتـوـجـهـ بـالـشـكـرـ الجـزـيلـ لـلـشـعـبـ الـجـازـائـريـ بـصـفـةـ عـامـةـ وـسـكـانـ وـلـاـيـةـ الـبـوـيـرـةـ بـصـفـةـ خـاصـةـ عـلـىـ الـلـتـفـافـ الـكـبـيرـ حـولـ رـئـيـسـهـمـ الـذـيـ جـدـواـ فـيـ الثـقـةـ بـنـسـبـةـ فـاقـتـ 93%ـ مـنـ أـصـوـاتـ النـاخـبـينـ.

السيد معالي الوزير الأول،
إن القراءة المتأنية لمخطط عمل الحكومة المعروض علينا في مجلسنا الموقر هذا بهدف مناقشته وإثرائه، يؤدي بنا إلى القول أنه مخطط طموح وشامل لكافة مناحي حياة المواطن الجزائري، وهذا ما يدفعنا إلى تثمينه وتدعميه

الحكومة إلى إيجاد صيغة جديدة من شأنها تخفيف الأعباء عن المستفيدين وذلك بتمديد فترات التسديد.

سيدي الرئيس،

السيد معالي الوزير الأول،

لا يمكن الحديث عن تنمية فلاجية دون إعادة الاعتبار للريف الجزائري الذي كان مصدر إنتاج قبل أن تقدم الجماعات الإرهابية على إفساده وإجبار سكانه على الرحيل.

إن الوقت قد حان لمعالجة هذا المشكل علاجاً حقيقياً ونفكراً جيداً والبحث مستمر في إيجاد السبل وتوفير الإمكانيات التي من شأنها أن تساهم في عودة سكان الريف المهجريين إلى ديارهم، ومد يد المساعدة لهم من أجل إعادة إعمار وخلق الثروة والوصول إلى إنتاج.

السيد الرئيس: شكرنا للسيد بوقدمة الكلمة الآن للسيد علي سعداوي.

السيد علي سعداوي: شكرنا.

بسم الله والصلوة والسلام على رسول الله.

السادة الأفاضل،

رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول،

معالي الوزراء،

أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنئ ببداية السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي على تجديد الثقة فيهم من طرف فخامة رئيس الجمهورية متمنياً لهم المزيد من النجاح والتوفيق.

السيد الرئيس المحترم،

صحيح وبكل صدق نقر ونعتزف بحجم المجهودات التي يبذلها الجميع – فخامة رئيس الجمهورية، الحكومة، الهيئات التنفيذية المركزية والمحلية – والكل مشكور ومؤجر لكن سيدي الرئيس نتساءل لماذا نتائج هذه المجهودات

مختلف الاختصاصات والدراسات، ولا يعقل أبداً أن نقوم بتشغيل الجامعيين والجامعيات من خلال منحهم مناصب ما قبل التشغيل، وفي نظرنا فإن هذه المبادرة سليمية ولكنها غير كافية، وفي نفس السياق فإننا نثمن عاليًا برنامج فخامة رئيس الجمهورية المتضمن استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل وهو رقم لا يستهان به ولم تتحقق الجزائر من قبل، بالنظر إلى المدة الزمنية المحددة لاستحداث هذه المناصب، غير أنه لابد أن تكون هناك شفافية تامة في توزيع مناصب الشغل هذه.

السيد معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

إن العلاقة بين الشغل والسكن علاقة جدلية، فقطاع السكن في بلادنا كان وما زال يعتبر قطاعاً استراتيجياً، وقد مكنت السياسة المنتهجة من قبل فخامة رئيس الجمهورية من تخلص الآلاف والآلاف إن لم نقل ملايين العائلات الجزائرية من الboss والحرمان وهذا من خلال إعادة إسكانها في مساكن محترمة ولائقة في إطار جزائر العزة والكرامة، وبالتالي فإننا نساند وندعم وننوه بكل المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في هذا المجال، أي مجال السكن الذي تتنوع بين سكن ترقوي واجتماعي إيجاري، وتساهلي ريفي، نعم لقد مكنت الدولة خاصة خلال السنوات الماضية الممتدة من سنة 1999 إلى غاية كتابة هذه السطور شريحة واسعة من الشعب الجزائري من مغادرة الأكواخ والمحشادات الاستعمارية والبيوت القصديرية إلى سكنات لم يتم توفيرها حتى من قبل الدول المتقدمة لفائدة سكانها، لكن وفي نفس الإطار لا يمكن أبداً اعتبار أنفسنا أننا قضينا على مشكل السكن، بحيث لا تزال الكثير من الأسر تنتظر دورها في الحصول على مسكن لائق، ولهذا نحث على ضرورة الإسراع في إنجاز المشاريع المسجلة في قطاع السكن وكذا الشروع في توزيع السكنات المنجزة وتسجيل برامج جديدة حسب الاحتياجات، وفيما يتعلق ببرنامج السكن التساهلي الإيجاري الاجتماعي، ندعو

تأكيد مخطط العمل على ضرورة حضور الجزائر في الساحة الدولية.
السيد الوزير الأول،

نعلم جميعاً أن الوقت هو الحياة وهو من ذهب ولا يحق هدره أو تضييعه حتى لا تضيع الفرص ومصالح الوطن والمواطن، ونبه أن المشكلة ليست في خطط العمل أو سن القوانين والتشريعات وإن كنا ندعوا إلى ضرورة تطوير خطط العمل بما يناسب المرحلة والإمكانات، وإنما المشكلة في التطبيق والتجسيد الميداني وفي المتابعة الجادة المستمرة، لأننا نتصور أن مخطط العمل هذا أو البرامج التي سبقته كافية لتنقلنا نقلة نوعية وترفع من مستوى دولتنا وعلى جميع الأصعدة إذا ما أخذ فيها بعين الاعتبار الأمور التالية:

- 1 - تحديد الأهداف بدقة ورزنمتها حتى يسهل تحديد الجهات التي عجزت أو عطلت أو أخرى، ولا يعقل أن نسجل تأخر مشاريع مسجلة منذ سنة 2003 وتساءل ما هي الإجراءات التي اتخذت!
- 2 - توفير الطاقم البشري الكفاء المنسجم مع مبادئه وقناعات رئيسه وحكومته لأن قوة الدولة تستمد من قوة أعوانها ومسؤوليتها.
- 3 - توفير الوسائل والإمكانات المادية الالزمة إذ لا يعقل ونحن نزور بعض القطاعات والمؤسسات التنفيذية نجدها تفتقد إلى وسائل ضرورية أولية كالورق فضلاً عن السيارات والإعلام الآلي.
- 4 - تعزيز وتنوع هيئات المتابعة والمراقبة القبلية والبعدية وعلى جميع المستويات وذلك من خلال إشراك جميع الهيئات المعنية من إعلام وإدارة ومجتمع مدني وندعو إلى تفعيل مجلس المحاسبة.
- 5 - الإسراع في توفير الآليات القانونية والمراسيم التنفيذية الواضحة وغير المتضاربة أو العاجزة عن مسيرة مخطط العمل المعروض علينا بسبب التغيرات الحاصلة عالمياً ومحلياً.
- 6 - لكم يكون مفيضاً السيد الوزير الأول لو أحقتم ملحقاً بهذا المخطط تحددون فيه الجراءات والعقوبات على من يعطله أو يتهاون في تنفيذه وأقل ما تفعله الحكومة في نظري هو النص على

محدودة ولم تحقق الأهداف المنشودة للدولة والبرامج المسطرة في وقتها وبالشكل المتقن والجيد؟

السيد الرئيس المحترم، إن استمرار بذل الجهد على أي واقع متعرفن كما هو واقع الأمة العربية ومن بينها الجزائر هو السبب في محدودية النتائج وأسجل بين قوسين أن هذا الواقع المر الذي تسوده الكثير من المظاهر السلبية كالفساد والمصلحية والبيروقراطية هو نتاج سياسات ومخططات عمل لم تأخذ في الحسبان الثوابت والمبادئ والمعتقد فأصبحنا نعيش كثيراً من الانحرافات والاضطرابات ولم تأخذ في الحسبان احترام الدستور وتطبيق القوانين، فأصبحنا نعيش الفوضى وتحولنا من مجتمع يفترض فيه أن يكون متحضراً إلى مجتمع متخلف متخاصم ولم تأخذ في الحسبان طبيعة الواقع والمجتمع، فتقرر قرارات أو تتبني مواقف أو تشرع قوانين لا تراعي طبيعة الواقع فاصطدمت بصخرته فتفتت الجهد وبقي الواقع كما هو.

السيد الرئيس المحترم، انطلاقاً من الزيارات الميدانية والاحتياك المباشر بأغلب فئات المجتمع، اسمحوا لنا السيد الوزير الأول أن ننقل لكم بكل صدق وصراحة قناعتنا وتصورنا لكيفيات الوصول إلى الحلول المرجية التي تقوى فيها دولتنا ويعزز فيه المواطن لكن هذا بعد أن يعلم الجميع بأننا نشارككم ونشكركم على مضامين خطة العمل المعروضة علينا والمتضمنة لكثير من طموحات الدولة والمواطن، كالاستمرار في تعزيز الأمن من خلال المصالحة الوطنية وترقية حقوق الإنسان خاصة المرأة منها واحترام الديمقراطية التعددية وضمان حرية الصحافة، التكفل بالجالية في الخارج وتعزيز دولة القانون وترشيد الحكم مع تقوية قدرات الدفاع الوطني وتحسين عوامل التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع الاجتماعي والتكفل بالشباب وبالوسائل التي تضمنتها خطة العمل مع مواصلة التنمية البشرية في خدمة السكان وأخيراً

مناطق باردة كالغيشة مثلاً وتوسيعه إلى القرى التابعة لهذه البلديات (ترقل، انقوس، عين الروينة، عين عصمان... إلخ).

6 - التدخل من أجل الحد من ظاهرة إعادة إنجاز مشاريع سبق وأن أُنجزت وتنتساعل لماذا تهيئة الأرضية وإعادة أنابيب المياه والإنارة العمومية تكاد تكون سنوياً لأنها لا يعتبر هذا هدراً للمال العام؟

السيد الرئيس: شكرًا للسيد سعداوي وأحيل الكلمة إلى السيد محمد آكلـي سموـي.

السيد محمد آكلـي سموـي: شكرًا لـسيـدي الرئـيس.
بعد بـسم الله الرحمن الرحيم.
ـسيـدي رئـيس المـجلس المـوقـر،
ـسيـدي الـوزير الـأول،
ـالـسـادـة الـوزـراء،
ـزمـلـاتـي وـزمـلـائـي أـعـضـاءـ المـجـلس،
ـعـائـةـ الصـحـافـة،
ـالـسـلامـ عـلـيـكـمـ وـرـحـمـةـ اللهـ وـبـرـكـاتـهـ.
ـأـزـوـلـ فـلـاوـنـ جـمـيـعـاـ.

ـها نـحنـ مـدـعـوـونـ الـيـوـمـ لـمـنـاقـشـةـ مـخـطـطـ الـعـلـمـ الـذـيـ سـتـسـعـيـ الـحـكـوـمـ إـلـىـ تـجـسـيـدـهـ فـيـ أـرـضـ الـمـيدـانـ طـبـقـاـ لـبـرـنـامـجـ السـيـدـ رـئـيسـ الـجـمـهـورـيـةـ.
ـلـمـسـنـاـ مـنـ الـوـهـلـةـ الـأـوـلـىـ رـغـبـةـ فـيـ الـمـُـضـيـ قـدـماـ
ـنـحـوـ سـيـاسـةـ بـنـاءـ وـإـنـجـازـ بـالـنـظـرـ إـلـىـ الـأـرـقـامـ
ـالـوـهـمـيـةـ الـمـعـرـوـضـةـ وـالـمـصـرـحـ بـهـاـ:

ـ خـلـقـ ثـلـاثـةـ مـلـاـيـنـ مـنـصـبـ عـلـمـ،
ـخـلـقـ مـئـيـيـ أـلـفـ مـؤـسـسـةـ صـغـيـرةـ وـمـتوـسـطةـ،
ـصـنـاعـاتـ صـغـيـرةـ وـمـتوـسـطةـ.

ـيـتـوجـ بــالـسـيـدـ الرـئـيسـ -ـ قـبـلـ إـرـسـاءـ أـسـسـ أـيـ
ـمـخـطـطـ عـلـمـ كـانـ،ـ الـقـيـامـ بـحـوـصـلـةـ رـقـمـيـةـ لـمـخـتـلـفـ
ـالـسـيـاسـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـمـنـتـهـيـةـ لـوـضـعـ حـدـ لـبعـضـ
ـالـأـخـطـاءـ الـفـادـحةـ الـمـرـتـكـبـةـ وـالـحـوـلـ دـوـنـ تـكـرـيرـهـ،ـ
ـفـأـيـنـ نـحـنـ مـنـ إـلـصـالـاتـ الـبـنـكـيـةـ أـوـ الـمـصـرـفـيـةـ؟ـ
ـوـأـيـنـ نـحـنـ مـنـ إـلـصـالـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ؟ـ وـمـاـ هـيـ
ـالـدـرـوـسـ الـتـيـ اـسـتـنـجـنـاـهـ أـوـ اـسـتـبـطـنـاـهـ؟ـ وـهـلـ
ـاتـعـذـنـاـ فـعـلـاـنـ مـنـ تـأـخـرـ الـمـشـارـيعـ الـكـبـرـىـ الـتـيـ باـشـرتـ

ـإـحـالـةـ الـجـهـاتـ الـعـاجـزـةـ أـوـ الـمـعـتـلـةـ إـلـىـ الـقـضـاءـ
ـالـذـيـ بـدـورـهـ سـوـفـ يـكـشـفـ كـثـيـرـاـ مـنـ الـاـخـتـلـاسـاتـ
ـوـالـتـلـاعـبـاتـ وـالـتـعـديـ علىـ الـقـوـانـينـ.

7 - جـعـلـ مـيـزـانـيـةـ تـطـبـيقـ هـذـهـ الـخـطـةـ لـتـعـتمـدـ
ـكـلـيـةـ عـلـىـ الـمـحـرـوقـاتـ بـلـ إـيجـادـ مـوـارـدـ أـخـرىـ.

الـسـيـدـ الرـئـيسـ الـمـحـترـمـ،
ـإـسـمـحـواـ لـنـاـ أـنـ نـرـفـعـ بـعـضـ الـاـنـشـغـالـاتـ الـمـلـحـيةـ
ـوـالـوـطـنـيـةـ إـلـىـ الـحـكـوـمـةـ آـمـلـيـنـ أـخـذـهـاـ وـإـسـرـاعـ فـيـ إـيجـادـ
ـالـحـلـولـ لـهـاـ،ـ كـمـ أـسـتـسـمـحـكـمـ أـنـ أـبـدـأـ بـالـاـنـشـغـالـاتـ
ـالـمـلـحـيةـ لـأـنـ الـوـطـنـيـةـ كـثـيـرـاـ مـاـ يـطـرـحـهـ زـمـلـائـهـ
ـفـيـ مـاـ دـاخـلـاتـهـ.

ـبعـضـ الـاـنـشـغـالـاتـ الـمـلـحـيةـ لـوـلـيـةـ الـأـغـواـطـ:

1 - التـدـخـلـ مـنـ أـجـلـ اـنـطـلـاقـ الـمـشـارـيعـ الـمـعـتـلـةـ
ـلـبـلـدـيـاتـ الـوـلـاـيـةـ وـأـذـكـرـ مـنـهـاـ عـلـىـ سـبـبـ الـمـثالـ
ـالـمـشـارـيعـ الـتـالـيـةـ:

ـ بـلـدـيـةـ أـفـلـوـ :ـمـحـطةـ تـصـفـيـةـ مـيـاهـ الـصـرـفـ،ـ مـرـكـزـ
ـتـكـوـيـنـ الـمـهـنـيـ لـلـبـنـاتـ،ـ الـمـفـرـغـةـ الـعـوـمـيـةـ،ـ مـرـكـزـ
ـالـصـنـاعـاتـ الـتـقـلـيـدـيـةـ،ـ الـمـرـكـزـ الـبـرـيـدـيـ ...ـ إـلـخـ.

ـ بـلـدـيـةـ بـرـيـدـةـ :ـمـرـكـزـ الصـحـيـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ
ـتـعـطـلـ مـشـارـيعـ الـكـهـرـبـاءـ الـرـيفـيـةـ وـالـفـلـاحـيـةـ وـهـتـىـ
ـمـشـارـيعـ الـتـيـ اـنـطـلـقـتـ فـوـتـيـرـيـهـاـ ضـعـيـفـةـ وـمـنـهـاـ
ـتـوـقـفـتـ،ـ كـمـ هـوـ الـحـالـ لـلـدـاخـلـيـةـ بـسـيـديـ بـوـزـيـدـ،ـ
ـوـالـفـالـقـ بـأـنـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ وـطـنـيـةـ وـلـاـ تـخـصـ لـوـلـيـةـ
ـبـعـيـنـهـاـ وـأـنـتـ إـذـارـاقـبـتـمـ سـوـفـ تـكـتـشـفـونـ أـكـثـرـ بـكـثـيرـ
ـمـاـ أـشـرـتـ إـلـيـهـ.

2 - إـسـرـاعـ فـيـ إـتـامـ مـشـرـوعـ تـبـيـدـ الـطـرـيقـيـنـ
ـالـوـطـنـيـيـنـ،ـ الـأـوـلـ الـرـابـطـ بـيـنـ أـفـلـوـ وـوـلـيـةـ تـيـارـاتـ،ـ
ـوـالـثـانـيـ الـرـابـطـ بـيـنـ أـفـلـوـ وـوـلـيـةـ الـبـيـضـ.

3 - ضـرـورـةـ إـعادـةـ النـظـرـ فـيـ الـمـرـسـومـ الـتـنـفـيـذـيـ
ـ476ـ الـمـؤـرـخـ فـيـ 20/12/2005ـ الـذـيـ يـحدـ مـنـطـقـةـ
ـبـوـزـبـيرـ كـمـنـطـقـةـ أـخـطـارـ كـبـرـىـ وـبـالـتـالـيـ تـجـمـعـ جـمـيـعـ
ـالـنـشـاطـاتـ بـهـاـ مـاـ اـنـعـكـسـ سـلـباـ عـلـىـ سـكـانـهـاـ.

4 - إـسـرـاعـ فـيـ اـنـطـلـاقـ مـشـرـوعـ الـمـرـكـزـ الـجـامـعـيـ
ـبـأـفـلـوـ وـالـحـرـصـ عـلـىـ إـنـجـازـهـ فـيـ أـقـرـبـ الـأـجـالـ
ـلـلـاستـفـادـةـ مـنـهـ.

5 - إـسـرـاعـ فـيـ إـنـجـازـ مـشـارـيعـ رـبـطـ الـبـلـدـيـاتـ
ـبـالـغـازـ الـطـبـيـعـيـ خـصـوصـاـ الـشـمـالـيـةـ مـنـهـاـ كـوـنـهـاـ

اقتصاد بلادنا من عبودية هذا الاقتصاد الأحادي القطب، لن يكون سوى مجرد حلم يداعب طموحاتنا.

السيد الرئيس،

أو تعتقدون حقاً - السيد الوزير الأول - أن خلق ثلاثة ملايين منصب شغل أمر معقول وسهل المنال والمطال حالياً، خاصة عندما نعلم أن البلدان المتقدمة عاجزة كل العجز على خلق أي منصب شغل، وبالعكس لا تستطيع أن تضعEDA خسارة آلاف مناصب شغل يومياً؟

السيد الرئيس،

هذا، وتتجدر الإشارة إلى أن الوثيقة التي وضعت بين أيدينا قد تطرقت بصفة محشمة للغاية في صفحتها الخامسة والعشرين (25) للطاقات الجديدة والمتتجدة، بل وكانت معالجة هذه النقطة معالجة سطحية.

في بادئ الأمر، اسمحوا لنا بالقول إن المساعي المبذولة في هذا الصدد غير كافية أو بالأحرى تكاد تكون منعدمة، مع العلم أن التحدي ومتطلبات العصر الجديد في منظور توسيع مجال وآفاق الاستعمال الطاقوي، لاسيما وأن بلادنا تزخر وتتوفر على موارد معتبرة في الميدان الطاقوي.

وعليه، ومن أجل تحقيق إنعاش اقتصادي فعلى وناء، يبقى من الضروري السعي إلى مد وبوسط كافة الإمكانيات وعدم إدخار أي مجهود كان في سبيل تحقيق تنمية سريعة الوتيرة لهذه الطاقات الجديدة والمتتجدة والمتمثلة أساساً في: الطاقة الشمسية (Energie solaire)، الطاقة الحرارية الجوفية (Biomasse)، طاقة الكتلة الإحيائית (Géothermique)، الغاز الطبيعي للسيارات (Véhicule Gaz naturel) وكذا الهيدروجين، الذي يعتبر طاقة لابد من استغلالها أحسن استغلال، ليس لقيمتها الطاقوية الهائلة فحسب، بل ولقيمتها المضافة المعتبرة كذلك.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم - سيد الوزير الأول - أن 10% من صحرائنا الشاسعة والواسعة كفيلة بتزويد قارة أوروبا بأكملها بالطاقة الشمسية!

فيها البلاد سكك الحديد - البناء والعمران - مشروع نفق الميترو وإلى غيرها من المشاريع الأخرى؟!

Sidney الرئيس، عندما يتم إنجاز مشروع في الآجال القانونية المحددة، كما هو الحال بالنسبة لمشروع إنجاز مقر مجلس القضاء للوادي، وبعد مرور سنوات من إتمام المشروع وتكلمه أشغاله وتدشينه، فإن الدولة بكل سلطتها، قوتها وأجهزتها غير قادرة بل بالأحرى عاجزة كل العجز، عن تزويد هذه الهيئة المهمة بالقدر الكافي والضروري من القضاة والمأموريين لضمان عمله وسيره الحسن.

وهنا يتبدّل إلى أذهاننا هاذان السؤالان الملحان:

- أين هي العقلانية؟ وإلى ماذا آل مصير المنطقية؟

- أين هي سلطة الدولة والحكومة من كل هذا؟

السيد الرئيس،

وعلى صعيد آخر مغاير تماماً، فإنه لا يخفى عليكم - سيد الوزير الأول - بأن بلادنا تؤوي وتضم أزيد من 700 سوق غير رسمية، مما يحملنا على القول إن هناك أكثر من 700 منطقة خارجة تماماً عن القانون (zones de nom droit)، وهو الأمر الذي يضرب بعرض الحائط مفهوم دولة القانون.

السيد الرئيس،

اللاشرعية، الرشوة والبيروقراطية، كلها آفات تنهش ذلك الجسم العليل والمسقيم الذي آل إليه عالم الأعمال في بلادنا وينتفث فيها من سمومها التي ما فتئت تردّيه شبه قتيل.

أو تعتقدون حقاً - سيد الوزير الأول - أن خلق 200.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعات صغيرة ومتوسطة أمر معقول وسهل المنال والمطال، خاصة عندما ندرك أننا ما نزال نجر ونتعامل بمنظومة مصرافية عتيقة والأكثر قدماً في العالم؟

لاشك أنكم لا تجهلون أنه من دون نظام مصري يتس بالحداثة ومنظومة مالية توّكب العصرنة، فإن أمل بناء صرح اقتصادي غير قائم حصرياً على عائدات المحروقات والذي من شأنه أن يخرج

يكون للمختصين في التنفيذ رؤية سلية وواضحة حول البرنامج.

أيضاً السيد الرئيس، وما ينبغي أن نتطرق إليه في هذا التدخل هي تلك المواقف الحساسة والجدهامة خاصة بالنسبة للمواطن.

إن نجاح برنامج رئيس الجمهورية في تحقيقه للمليون سكن أمر محسوم فيه في حين أن الأرقام المتعلقة بالسكنات المنجزة في مختلف الصيغ المعروفة وتوزيعها الجغرافي تبقى غير محددة. ونحن نطالب بدعم هذه الصيغ خاصة التساهمي والإيجاري على أن يكون ذلك بصفة عادلة وشاملة.

- ثانياً: الطاقة، إنه من المؤكد أن الحكومة قد أنجزت عدة مشاريع لتوليد الكهرباء وإيصال الغاز الطبيعي إلا أن هذه التغطيات تبقى غير كافية، فولاية إيماثلين "بجاجية" مثلاً لم تغط إلى حد الآن سوى 22% من الغاز الطبيعي.

- ثالثاً: البطالة، إننا لسنا بصد مناقشة برنامج رئيس الجمهورية لكن الخطة التطبيقية التي وضعت ليست واضحة المعالم إذ ينبغي حتماً على الحكومة أن تخوض أم المعارك لمحاربة البطالة، ونرى أيضاً أن تدعيم القطاع العام للإنتاج الوطني بمراجعة سياسة الخوصصة وفتح القيود الجمركية هو حل ذو أهمية بالغة وهذا ما نساند فيه الحكومة من خلال برنامج تطهير المؤسسات الوطنية وإبرام الصفقات لصالح المؤسسات العمومية.

- رابعاً: القطاع المالي، إن الأزمة العالمية بينت لنا مدى أهمية تدعيم الرقابة على أنشطة البنوك وخاصة منها البنوك الخارجية، إذ يجب تدعيم القطاع المصرفي العمومي واستعماله لتمويل الاقتصاد الوطني، وفيما يخص نشاط الرقابة على البنك الجزائري، يجب تدعيم ذلك من خلال وضع آليات جديدة وعدم تهاون السلطات النقدية في هذا الأمر. بالنسبة لشراء الجزائر لسندات صندوق النقد الدولي، يجب إشراك جميع المؤسسات السياسية في هذا الشأن. أود أن أطرح سؤالاً لماذا القانون العضوي المتعلق بقانون المالية لم يقدم

السيد الرئيس،

وفي ختام تدخله المتواضع هذا، لا يفوتي إلا أن أسلط كل الضوء على نقطة مهمة للغاية، وذلك بطرح ...

السيد الرئيس: شكرًا للسيد محمد آكري والكلمة للسيد ناصر مقراني.

السيد ناصر مقراني: شكرًا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لي شرف عظيم أن أناقش لأول مرة مخطط عمل الحكومة المتعلق ببرنامج السيد رئيس الجمهورية في عهده الثالثة التي زكاها الشعب بالأغلبية الساحقة.

إسمحوا لي إن لم أخطيء أني ما أريد الإشارة إليه في البداية هو بمجرد قراءة نص مخطط العمل المعروض علينا للمناقشة يتضح لنا جلياً أن الجهد المبذول لوضعه غير كافية كون معظم المواقف عولجت بصفة جد مختصرة وتم تناول المواقف الحساسة على المستوى النظري فقط، أيضاً كيف يمكن التفسير أن برنامجاً يتعلق بعمل الحكومة للسنوات الخمس المقبلة يتم إحتواوه على 35 صفحة أي ما يعادل 07 صفحات لكل سنة مع كل احترامنا للسادة الواضعين لهذه الخطة التطبيقية إلا أنها كما تبدو لنا، غير سلية من الناحية المنهجية والفكرية.

فمن الأجر عرض برنامج أكثر دقة وتفصيل وتدعميه برقنامة تكون على المنوال الآتي:

فمثلاً في السنة الأولى: الالتزام بالأولويات في البرنامج الثاني للسنة الأولى ... إلخ. وهذا حتى

الحكومة للحد من ذلك؟ ألا يمكن لنا أن ننتج ما نستورده بسوا عذر أهلاً ووسائلاً؟ إن المثل يقول إن كل ما لا يدرك بعضه لا يترك جله، لأن الخل يكمن في توفير المناخ الملائم ووضع ميكانزمات وتحفيزات تشجيعية للاستثمار وتشجيع المنتوج الوطني واستغلال الإمكانيات التي تتوفر عليها بلادنا للحد من فاتورة الاستيراد وإن كان مخطط عمل الحكومة - بعد اطلاعنا عليه - قد أشار إلى ذلك، غير أن الواقع وما يصادفه من عراقيل وبiero قراطية لا يشجع الاستثمار الحقيقي الجاد والمفيد وهنا لابد من الوقوف والقيام بدراسة معمقة لمعرفة الداء وإيجاد الدواء لأن الأمر قد طال ويجب تداركه وتدارك "الهوة" بين المستثمر والإدارة بفتح الحوار والنقاش ما بين المجتمع، ودراسة تطلعاته ورغباته وبين الإدارة بتعزيز الحوار مع المواطنين؛ لاشك أن عدم وضع الأصبع على الداء لمعرفة الدواء ومعالجة الأمور قبل استفحالها أدى إلى ظهور بعض الظواهر وسط الشباب كظاهرة "الحرافة" والتي لا يقضى عليها بتجريم الفعل ومعاقبة الفاعلين بل يجب دراسة الظاهرة، أسبابها ومسبباتها مع كل أطراف المجتمع ومع كل الفاعلين وهناك ظاهرة أخرى - قد سبق لزميلي الإشارة إليها - وهي ظاهرة "حرافة الأدمغة" هجرة الإطارات خاصة في القطاعات الحساسة كالطاقة والصحة والبحث العلمي والجامعات وغيرها... حيث تقوم الأمة بتكوين الإطار وتزويده بالمعرفة واكتسابه الخبرة وفي الأخير يقوم بمغادرة منصبه بعد تقديم الشركات الأجنبية له الإغراءات، نظرالذك يتوجب علينا وضع الحل لمثل هذه الظواهر؛ أما الجانب الثاني؛ فقد أشرنا إلى أن هناك أساساً في جنوبنا يعانون ويكافحون قساوة الطبيعة ولا يصرخون، دأبهم في ذلك العمل وشيمهم الكرم وإيمانهم القناعة لا يسألون الناس إلحاضاً مع كل هذا يشكرون الدولة على ما أنجز وما تود أن تقوم به، غير أن شساعة المنطقة وخصوصيتها الجغرافية تتطلب المزيد من الجهد وملاءمة القرارات الإدارية مع عاداتهم وظروفهم وتشجيع الفلاح باعتبارها مصدر رزقهم وذلك بتخفيض فاتورة الكهرباء عنها

إلى حد الآن أمام البرلمان مع أنه نال الموافقة من طرف الحكومة؟

- خامساً: المجاهدون، فيما يخص هذه الفئة، الأغلبية تتساءل لماذا تم إنشاء ثلاثة أصناف للمعاشات؟ فمنهم المجاهدون التابعون لوزارة الدفاع الوطني، المحكوم عليهم بالإعدام والفتاة الثالثة من فئة يتتقاضون معاشًا غير مستوية رغم أنهم كلهم مجاهدون، جميعاً شاركو في تحرير البلاد.

في الخلاصة، سيدى الرئيس إن هذا المخطط وضع للتجسيد في الميدان ببرنامج فخامة رئيس الجمهورية . وعلىه، فالحكومة مسؤولة عليه أمام البرلمان وأمام الشعب الجزائري.

وفقاً لله جميعاً إلى ما يحبه ويرضاه والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد مقراني، الكلمة الآن للسيد أحمد بابا.

السيد أحمد بابا: شكراً سيدى الرئيس، باسم الله الرحمن الرحيم.

سيدى رئيس مجلس الأمة الفاضل،
سيدى الوزير الأول وطاقمه الحكومى،
زميلاتى، زملائى،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم.

إنها للمرة الثالثة ونحن تحت قبة هذا البرلمان نناقش فيها مخطط الحكومة أو برنامج الحكومة كما كان سابقاً، وكل مرة لابد لنا أن ندللي بآرائنا وتصوراتنا كما نعيشها ونتعامل معها، وقبل أن نبدى هذه التصورات وتلك المشاكل والحلول المقترحة لها أود أن أصنفها إلى صنفين:

صنف يتعلق باقتصادنا الوطني وصنف يتعلق بأمور محلية من منطقة ننتمي إليها ونحس بأحساس أهلها وننقل لكم همومهم واهتماماتهم. فيما يخص الجانب الأول، ألا يكفينا سيدى الوزير من اقتصاد البازار؟ ما هي استراتيجية

فيما يخص انشغالات مواطني ولاية عين الدفلة:
- أولاً: أريد أن أنوه إلى نقطة مهمة جداً تتعلق ببلدية عين الدفلة، تتمثل في إيجاد حل سريع للخط الكهربائي ذي الضغط العالي الذي يشغل مساحة عقارية كبيرة غير مستغلة وتأثيره على الجانب الصحي لأنه يولد أمراضًا متنوعة للسكان المجاورين كداء السرطان.

- ثانياً: يوجد في وسط المدينة الديوان الوطني للمتغيرات (ONEX) والذي خصص له مكان جديد بعيداً عن المدينة، لذا أناشد السلطات المعنية بالتدخل للإسراع في إتمام إنجاز هذا المشروع.
سيدي الرئيس،

وأخيراً نعرج على مشروع الطريق السريع، في ولاية عين الدفلة الذي يقدر بحوالي 104 كلم، 23 كلم منه أُنجز من طرف شركة صينية رغم صعوبة هذه المساحة من المنطقة، فقد تم إنجازه في مدة 30 شهراً بدلاً من 40 شهراً كما حدد في المشروع وبجودة عالية وبها أصبحت ولاية عين الدفلة الأولى وطنياً من حيث إتمام مقطعيتها كاملاً وفي وقت سريع، ونحن نثمن مجهودات معالي وزير الأشغال العمومية والسيد الوالي والجيش الشعبي الوطني وكذا الحرس البلدي الذي ساعد في توفير الأمن، لكن نطلب من سيادة الوزير الإسراع في إنجاز محطات البنزين على طول الطريق السريع لما توفره من خدمات ضرورية للمسافرين والسائقين، كما أعلمكم أن الطريق السريع سوف يفتح بإذن الله من الجزائر إلى ولاية الشلف بمنطقة "واد الفضة" في الأيام القليلة المقبلة، شكرًا وسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد قسطالي، الكلمة الآن للسيد سيدى إكناوي.

السيد سيدى إكناوى: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،

بالإضافة إلى السياحة ومساعدتهم في حلهم وترحالهم بتخفيف تسعيرة النقل وخاصة تلك التي تتعلق بالخطوط الجوية وإيجاد توقيت عمل يتلاءم والظروف المناخية وبالخصوص في فصل الصيف حيث إن ذلك يُشجع على مردودية أكثر في العمل وإذا كانت ظروف العمل جيدة تتبعها الراحة كما يجب التكفل بمشاكل الفقاقير باعتبارها رزق الجميع على مر الأيام والسنين وهي تعاني الإهمال والاندثار، وتحفيز تربية المواشي خاصة في المناطق الحدودية منها كـ"برج باجي مختار" وـ"تيمياوين" بالإضافة إلى ما أشرتم إليه في مخطط عملكم القضاء على السكن الهش والتفكير في دراسة مشروع خط مدّ السكة الحديدية من بشار إلى أدرار وإن كان ذلك ليس على الله بعزيز إذا توفرت النية وخلصت الأعمال والله الموفق وله حسن الثواب والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد بابا، الكلمة الآن للسيد محمد قسطالي.

السيد محمد قسطالي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زملائي، زميلاتي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية تدخلني هذا، أهنئ السيد الرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة بإعادة انتخابه لعهدة ثانية وبالأغلبية الساحقة، ما هي إلا دلالة على الثقة التي منحها له الشعب لمواصلة برنامجه الاقتصادي والتنموي في شتى المجالات، وكذلك مواصلته في تطبيق مسعى المصالحة الوطنية، ونهنى السيد الوزير الأول على تجديد الثقة فيه من طرف فخامة رئيس الجمهورية.
سيدي الرئيس،

الذين يقطنون بهذه المنطقة هم بحاجة ماسة إلى برنامج فك العزلة ولكن الحظيرة الوطنية للتاسيسي لها رأي آخر في ذلك.

حيث إن المشاريع التي بادرت بها الدولة الممثلة في مديرية الأشغال العمومية – وهي مشكورة – فوق هذه المساحة من الأرض واجهت عراقبيل في انطلاق وإنجاز أعمالها وأدى الأمر إلى أن أصبحت ولاية إلizi مطلوبة قضائيا أمام المحاكم من طرف هذه الحضيرة، فالناس الذين يقطنون في هذه الحظيرة لهم الحق في العيش، في الترقية، في الطرقات والمرافق، لكن هذه الحظيرة أصبحت بالنسبة لهم نكمة عوض أن تعود عليهم بالنعمة، لهذا السبب الرجاء النظر في هذا الموضوع. لا ننسى كذلك أن هناك عائلات تنتظر منحة الشبكة الاجتماعية وهذا من جراء الجفاف الموجود خاصة في البلديات الثلاث، إلizi، برج الحواس وجانت حيث أصبحت هذه الأسر عاجزة حتى عن إطعام أولادها.

نلتمس من السيد الوزير الأول، أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار، ولا ننسى كذلك أن نشكر باسم سكان ولاية إلizi، تلك المجهودات التي بذلها السيد وزير النقل أثناء موسم الحج الفارط، الذي سهر شخصيا على تسخير طائرة مجانا من جانت وإلizi إلى غرداية لينطلق الحجاج هناك إلى البقاع المقدسة.

نتمنى بأن تكون هذه التدابير مستمرة في الموسم القادم، شكرا وبارك الله فيك.

السيد الرئيس: شكرا للسيد إكناوي والكلمة الآن للسيد الطيب بوساليع.

السيد الطيب بوساليع: شكرا سيدي الرئيس.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أيها الجمع الكريم.

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،
السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مخطط العمل المعروض علينا اليوم للمناقشة أوضح لنا السبيل وقدم لنا التوجيهات العامة والوسائل، إذ إن تصالح الجزائريين فيما بينهم وتجاوزهم لمخلفات الأزمة وآثارها السلبية والنفسية والتفاهم حول برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية وتوجههم نحو المستقبل لدليل على رغبتهم في العيش الكريم والتنمية المستدامة، شعارهم في ذلك هو بناء دولة متطورة ومستقرة وآمنة، إلا أن مناطق الجنوب الكبير قد عرفت جملة من المشاكل والمعاناة.

– أولا: الهجرة الغير الشرعية، تضامنا مع زميلاً الذي تطرق هذه الصبيحة إلى هذا الموضوع، حيث نرى ومن الضروري تزويد المصالح الأمنية المعنية بمكافحة الهجرة بالوسائل الضرورية المتمثلة في التجهيزات والمعدات لحمايتهم من جهة ومساعدتهم لأداء واجبهم من جهة أخرى.

كما نطلب إعادة النظر في ترميم مركز الانتظار الواقع بدائرة "جانت".

كما نثمن التدابير المتخذة من معالي وزير الفلاحة لتسهيل عملية تمويل المربيين بمادة الشعير المدعمة من دون العراقيل البيروقراطية التي كان يشهدها هذا القطاع في السابق من جهة، إلا أن التدابير المتخذة أهملت الجانب البشري الذي يعاني منها، وقلة الموارد والبطالة بسبب الجفاف الذي يضرب هذه المنطقة.

ومن هذا المنطلق نلتمس من معالي الوزير الأول تخصيص مبلغ مالي لولاية "إلizi" – في إطار التضامن الوطني – لشراء المواد الضرورية الأساسية والخييم لسكن المناطق النائية.

وفي الأخير أرجو أن أطرح بعض التساؤلات والانشقاقات فيما يتعلق بقضية – كما تطرق الزميل في هذه الصبيحة – الحظيرة الوطنية للتاسيسي التي تتربع على مسافة 84 كم² والسكان

تعاني بعض المدن الجزائرية من بعض الأمراض الفتاكـة وـمنها بالتحديد مدينة سـكـيـكـدة التي تـوـجـدـ بها منـطـقـةـ صـنـاعـيـةـ مـتـنـوـعـةـ الأـخـطـارـ جـرـاءـ التـلـوـثـ وـتـراـكـمـ النـفـاـيـاتـ وـعـلـىـ نـطـالـبـ بـإـنـشـاءـ صـنـدـوقـ يـتـكـفـلـ بـالـمـرـضـىـ الـمـصـابـيـنـ بـأـخـطـارـ التـلـوـثـ وـيـجـبـ أـنـ تـتـكـفـلـ بـهـ مـؤـسـسـةـ سـوـنـاطـرـاـكـ. إنـ مـسـاحـةـ وـلـاـيـةـ سـكـيـكـدةـ الشـاسـعـةـ الـمـمـتدـةـ مـنـ وـلـاـيـةـ جـيـجلـ إـلـىـ وـلـاـيـةـ عـنـابةـ وـالـمـتـكـونـةـ مـنـ 38ـ بـلـدـيـةـ تـأـمـلـ أـنـ تـنـالـ حـظـهـاـمـنـ التـقـسيـمـ الإـدارـيـ المـرـتـقـبـ إـنـ شـاءـ اللهـ.

إنـ فـئـةـ الرـجـالـ الـوـاقـفـيـنـ، طـالـ اـنـتـظـارـهـمـ، مـتـىـ تـسـوـىـ وـضـعـيـتـهـمـ وـيـنـالـوـنـ حـقـهـمـ؟ـ اـكـتـفـيـتـ بـهـذـاـ التـدـخـلـ، شـكـرـاـ سـيـديـ الرـئـيـسـ بـارـكـ اللـهـ فـيـكـمـ.

الـسـيـدـ الرـئـيـسـ:ـ شـكـرـاـ لـلـسـيـدـ الطـيـبـ،ـ الـكـلـمـةـ الـآنـ لـلـسـيـدـ أـحـمـدـ زـيـانـ خـوـجـةـ.

الـسـيـدـ أـحـمـدـ زـيـانـ خـوـجـةـ:ـ بـسـمـ اللـهـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ وـالـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ عـلـىـ أـشـرـفـ الـمـرـسـلـيـنـ.

الـسـيـدـ رـئـيـسـ مـجـلـسـ الـأـمـةـ الـمـحـترـمـ،ـ
الـسـيـدـ الـوزـيـرـ الـأـوـلـ الـمـحـترـمـ،ـ
الـسـادـةـ الـوزـراءـ،ـ
الـسـادـةـ أـعـضـاءـ مـجـلـسـ الـأـمـةـ،ـ
أـسـرـةـ إـلـاعـامـ،ـ
الـسـادـةـ الـحـضـورـ،ـ

الـسـلامـ عـلـيـكـمـ وـرـحـمـةـ اللـهـ تـعـالـىـ وـبـرـكـاتـهـ.ـ
نـهـنـءـ فـخـامـةـ الرـئـيـسـ عـلـىـ اـنـتـخـابـهـ وـالـحـكـومـةـ عـلـىـ الثـقـةـ الـمـمـنـوـحةـ لـهـاـ مـنـ طـرـفـهـ وـالـشـعـبـ عـلـىـ تـأـدـيـةـ وـاجـبـ الـاـنـتـخـابـيـ.

مـنـ خـلـالـ قـرـاءـتـنـاـ وـتـصـفـحـنـاـ لـمـخـطـطـ الـحـكـومـةـ الـذـيـ بـيـنـ أـيـدـيـنـاـ يـتـضـحـ لـنـاـ وـلـأـولـ وـهـلـةـ أـنـ هـذـاـ الـمـخـطـطـ غـنـيـ فـيـ أـبعـادـ السـيـاسـيـةـ وـالـجـمـعـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـةـ مـسـتـمـدـ مـنـ بـرـنـامـجـ فـخـامـةـ الرـئـيـسـ،ـ وـنـحـنـ بـدـورـنـاـ نـسـجـلـ بـاـرـتـيـاحـ وـاعـتـزـازـ مـاـ جـاءـ بـهـ هـذـاـ الـمـخـطـطـ فـيـ مـجـمـلـهـ بـإـنـجـازـ مـلـيـونـ سـكـنـ وـإـنـشـاءـ ثـلـاثـةـ مـلـاـيـنـ مـنـصـبـ شـغـلـ مـعـ خـلـقـ مـائـيـةـ أـلـفـ مـؤـسـسـةـ صـغـيرـةـ وـمـتوـسـطـةـ وـتـسـخـيرـ 150ـ مـلـيـارـ دـولـارـ.ـ وـيـرـتـكـزـ أـيـضـاـ هـذـاـ الـمـخـطـطـ عـلـىـ إـتـمـامـ تـنـفـيـذـ مـاـ

قـبـلـ الشـروعـ فـيـ الـكـلـامـ،ـ أـتـرـحـمـ عـلـىـ زـمـلـائـنـاـ مـنـ الـغـرـفـتـيـنـ الـأـوـلـىـ وـالـثـانـيـةـ كـمـاـ أـتـرـحـمـ عـلـىـ السـيـدـ مـعـالـيـ الـوـزـيـرـ وـالـنـائـبـ السـابـقـ السـيـدـ مـحمدـ مـغـلاـويـ.ـ سـيـديـ الرـئـيـسـ،ـ إـنـ حـوـصـلـةـ الـعـرـضـ الـذـيـ قـدـمـهـ السـيـدـ الـوـزـيـرـ الـأـوـلـ عـلـىـ مـسـامـعـنـاـ يـبـعـثـ عـلـىـ الـلـارـتـيـاحـ وـيـجـسـدـ مـاـ وـعـدـ بـهـ فـخـامـةـ رـئـيـسـ الـجـمـهـورـيـةـ وـيـضـمـنـ مـواـصـلـةـ الـاـسـتـمـارـارـيـةـ لـلـعـشـرـيـةـ السـابـقـةـ وـيـجـسـدـ طـمـوـحـاتـ الـشـعـبـ.

سـيـديـ الرـئـيـسـ،ـ أـرـدـتـ أـنـ أـتـدـخـلـ فـيـ قـطـاعـ السـيـاحـةـ وـالـصـنـاعـةـ التـقـليـدـيـةـ،ـ بـحـيثـ يـعـتـبـرـ قـطـاعـ السـيـاحـةـ وـالـصـنـاعـةـ التـقـليـدـيـةـ مـنـ الـقـطـاعـاتـ الـوـاـعـدـةـ فـيـ تـدـعـيمـ الـاـقـتصـادـ الـو~طـنـيـ بـالـرـغـمـ مـنـ نـقـصـ الـثـقـافـةـ السـيـاحـيـةـ لـدـىـ بـعـضـ الـمـسـتـثـمـرـيـنـ الـذـينـ يـبـحـثـوـنـ عـنـ الـرـبـحـ السـرـيـعـ وـعـلـىـ يـنـبـغـيـ تـشـجـعـ الـمـنـافـسـةـ السـيـاحـيـةـ بـيـنـ الـمـسـتـثـمـرـيـنـ وـتـشـجـعـ الـشـبـابـ ذـوـيـ الـإـبـدـاعـاتـ وـالـمـبـادـرـاتـ الـتـيـ تـسـاعـدـ عـلـىـ تـطـوـيرـ الصـنـاعـةـ السـيـاحـيـةـ وـإـزـالـةـ بـعـضـ الـعـرـاقـيـلـ الـتـيـ تـتـعـلـقـ بـالـقـرـوـضـ الـبـنـكـيـةـ الـتـيـ أـصـبـحـتـ تـقـلـقـ فـئـةـ الشـبـابـ مـنـ جـرـاءـ بـعـضـ الـإـجـرـاءـاتـ الـبـيـرـوـقـراـطـيـةـ فـيـ التـعـاملـ مـعـ الـبـنـوـكـ.

تـصـنـيفـ الـمـنـاطـقـ السـيـاحـيـةـ حـسـبـ خـصـوصـيـةـ كـلـ مـنـطـقـةـ وـمـاـ تـتـوـفـرـ عـلـيـهـ مـنـ إـمـكـانـيـاتـ وـثـرـوـاتـ سـيـاحـيـةـ هـائـلـةـ،ـ مـعـ وـضـعـ حدـ لـلـمـضـارـبـةـ وـالـفـوـضـيـةـ السـيـاحـيـةـ.

مـعـالـيـ الـوـزـيـرـ،ـ عـاشـتـ بـلـادـنـاـ خـلـالـ الـعـشـرـيـةـ السـوـدـاءـ شـلـلاـ كـبـيرـاـ مـسـ قـطـاعـ السـيـاحـةـ وـلـاسـيـماـ الـشـوـاطـيـءـ،ـ لـذـاـ أـطـلـبـ مـنـ سـيـادـتـكـمـ تـكـسـيرـ شـبـحـ الـخـوفـ وـشـبـحـ إـلـهـابـ الـذـيـ أـصـبـحـ جـاثـمـاـ عـلـىـ صـدـورـ سـكـانـ الـمـنـاطـقـ الـمـعـزـولـةـ وـالـمـنـاطـقـ الـجـبـلـيـةـ بـالـأـحـرـىـ،ـ وـعـلـىـ يـجـبـ تـشـجـعـ الشـبـابـ نـحـوـ مـارـاسـةـ السـيـاحـةـ وـالـصـنـاعـةـ التـقـليـدـيـةـ لـتـوـفـيرـ الـمـادـةـ الـأـوـلـيـةـ فـيـ هـذـهـ الـمـنـاطـقـ،ـ أـعـنـيـ بـهـ الـجـبـلـيـةـ وـالـنـائـيـةـ بـالـتـحـدـيدـ.

سـيـديـ الرـئـيـسـ،ـ أـرـدـتـ أـنـ أـبـدـيـ بـعـضـ الـمـلـاحـظـاتـ،ـ الـتـيـ تـتـعـلـقـ بـالـمـشـارـيعـ الـمـحدـدـةـ الـمـسـجـلـةـ خـاصـةـ فـيـ قـطـاعـ السـكـنـ وـالـطـرـقـاتـ الـتـيـ تـعـرـفـ بـعـضـ الـتـبـاطـؤـ فـيـ إـلـنـجـازـ،ـ لـذـاـ يـجـبـ اـحـتـرـامـ الـأـجـالـ الـمـحدـدـةـ.

أقل من يذكرها بالخير وهي في حاجة ماسة لمن يساعدها مادياً ومعنوياً ويعرف بالخصال الحميدة والوقفة التاريخية الشجاعة دفاعاً عن الجزائر وطناً وشعباً، إذ لابد من أخذ إجراءات عاجلة لتحسين الظروف الاجتماعية وإعادة إدماج هذه الفئة مع التفكير في إنشاء مرصد وطني لمكافحة دراسة الإرهاب يضم أخصائيين وخبراء أمنيين لدراسة ظاهرة الإرهاب مع تسيير مختلف جوانبها بهدف الخروج بنتائج تستغل في حماية بلادنا مستقبلاً.

ج) تعزيز التنمية الريفية: لقد بذلت الدولة مجهودات في مجال التنمية الريفية في السنوات الأخيرة والجدير بالذكر أن هذه السياسة ترمي إلى تحقيق تنمية ريفية منسجمة ومتوازنة وضمان التماสک الاجتماعي ومكافحة التهميش والإقصاء وتجميد مبدأ المساواة والإنصاف بين المواطنين بما في ذلك على مستوى المناطق المعزولة ومن أجل السماح بعودة السكان الذين غادروا هذه المناطق خلال المأساة الوطنية وللحد من النزوح الريفي لابد من مضاعفة الحصص الخاصة بالسكن الريفي لاستقرار السكان وخاصة في ولاية بومرداس لأن أغلب بلدياتها ريفية.

- التقسيم الإداري الجديد: إن التقسيم الإداري الجديد سيشكل مرحلة جوهرية في تسخير التنمية والإدارة الإقليمية وبالتالي سيقتضي الموضوعية في تجديده وتوفير كل الشروط سواء تعلق الأمر بالعنصر البشري - أي تحضير موارد التأطير البشرية أو توفير الموارد المالية الضرورية - وينبغي للتقسيم الإداري الجديد أن يخفف من عبء تسخير بعض الولايات التي تضم عدداً كبيراً من البلديات والتكميل بمشاكل السكان وتطلعاتهم مع مراعاة عدد السكان لكل مقاطعة إدارية ومن هنا نشير إلى دائرة "خميس الخشنة" ودائرة "بودواو" لترقيتها إلى ولايات منتدبة.

- مراجعة قانون البلدية والولاية: إن مراجعة قانون البلدية والولاية سيقدمان مزيداً من التوضيحات للمهام المخولة للمجالس المنتخبة

تبقى من البرنامج، وبدون شك ستتسرّب الحكومة جادة بالدفع قدماً بمختلف الإصلاحات والتغييرات الموجهة لتعزيز دولة الحق والقانون وترشيد الحكم وترقية الحوار ومواصلة الجهد في التنمية الاقتصادية وإنجاز المنشآت القاعدية وترقية الشغل والاهتمام بالتنمية البشرية التي تشمل في مجلتها التربية والتكوين والتعليم العالي والصحة وتحسين ظروف معيشة المواطن.

ومع هذا يشرفني أن أشير إلى بعض الملاحظات التي أتمنى أن تكون في الصواب.

أ) لا يمكن للمواطن البسيط أن يعيش في أحوال البيروقراطية والمحاباة والمحسوبيّة التي يتلقاها ويجدوها عند بعض أعوان الإدارة في مختلف القطاعات حيث يتخطى في كثير من الأحيان وفي كثير من جهات الوطن في هذه الوضعيّات التي تؤرقه وتقلقها وتكون مصدر عرقلة لمسيرة التنمية الشاملة من الجانب الأخلاقي والروحي، فكيف يمكن لهذا المواطن إلا يجد الأمل عندما يرى المنجزات الضخمة التي لا يجدها إلا ناكر تقام هنا وهناك؟ لكنه يتشاءم عندما يصطدم بهذه السلوكات والانحرافات التي تجعله يتخطى عندما يريد التقدم لقضاء مصالحه.

ب) إننا إذا استرجعنا ذاكرة العشرينية السوداء وتذكّرنا المعاناة والدمار والمأساة والضحايا، لقد استبشرنا خيراً بمسعى كان الشعب يراه حلماً أو أملاً بعيداً إلا وهو مسعى المصالحة الوطنية الذي جاء به فخامة الرئيس لإنقاذ البلاد والعباد والبدء بصفحة جديدة تضمن لكل أبناء الوطن حقوقهم في جو التعايش السلمي والأخوي والأمن فالشعب كان سندًا لهذا المسعى النبيل الذي أعاد التلاحم وأعاد السلم والسلام.

ومن هنا أريد أن أتكلّم عن المقاومين ورجال الدفاع الذاتي، هذه الشريحة الاجتماعية التي لم تدخل جهداً إبان سنوات الإرهاب بحيث أنها هبت إلى جانب أسلاك وأعوان الأمن والجيش الوطني الشعبي والمخلصين لهذا الوطن وساهمت في دحر الإرهاب إلا أن هذه الشريحة أصبحت اليوم

السلام عليكم.

لقد حضرت تدخلًا حول العدل وأردت أن يستغرقه الوقت المخصص لي إلا أن هناك ظروفاً حتمت على إضافة بعض الموضوعات الأخرى، وخلاصة ذلك أن هناك جانبين في الموضوع أحدهما تتكلف به الدولة ولا تقصد بالعدل فقط القرار الصادر عن القاضي الجالس للحكم بالعدل بل للعدل مظاهر عديدة وأوجه مختلفة لعل أولها المساواة أمام شبابيك المرافق العامة في المساواة للحصول على العمل والسكن والقروض خاصة المالية، وهو الجانب الذي يجب على الدولة أن تعمل فيه سلطان العدل ولاشك أن هناك الكثير مما أُنجز في هذا الجانب من طرف الحكومة، والمواطنون يتطلعون إلى أكثر من ذلك، أما الجانب الذي يتتكلف به المواطنون، أن يكونوا منصفين عادلين في أحكامهم على حوكماتهم كما أنه من العدل والإنصاف أن يبقى المواطن ملتزماً بالإنصاف الذي أبرمه عندما انتخب على برنامج ولمنته زمانية معينة حتى انتهاء العهدة، وأن يلتقي حول البرنامج ويسهل نجاحه وأن يقدم النقد بهدوء وأن يكون التقييم الشامل عند الانتخابات ليصدر يومه حكمه سلباً أو إيجاباً، وأن يساعد الحكومة بالصبر وألا يستمع إلى المشككين الذين سوف يكون مصيرهم الغرق في بحر الإنجازات، إلا أنني أضفت إلى موضوع مداخلتي موضوعاً آخر نتيجة لما أصاب سكان ولاية الجلفة من مصاب جلل بفقدانهم لرجل عظيم هو الشيخ سي عامر محفوظي الذي كان له الأثر الواضح على كل سكان الجلفة ومن فيهم الولايات المجاورة، هناك كوارث طبيعية تخلف آثار على الحياة اليومية للمواطنين لكن لفقدان الرجال أثر كبير خاصه على العقول وعلى فكر المواطنين كذلك ورغم أن الرجل كان بسيطاً في هندامه ولا يتتقاضى من ميزانية الدولة إلا ثلاثين ألف دينار جزائري إلا أنه استطاع أن يجمع حول جثمانه أكثر من 20 ألف مشيع بتوظيفه لعمله في إصلاح ذات البين وفي الواجهة الأخرى هناك جمعيات ومجتمع مدني وهي لا يستطيع أن يجدن أعضاء جمعيتها، يتتقاضى من الدولة مبالغ على شكل إعانت، وبالتالي لابد من إعادة التركيز على العنصر

و والإدارة المحلية و تحديد المسؤوليات المنوطة بها ومواصلة التكوين وتحسين المستوى لأداء مهامها القانونية والدفع باللامركزية مع الإسراع في إصدار القانون الأساسي الخاص بالمنتخب المحلي قصد توضيح حقوقه وواجباته وكذا حمايته القانونية في ممارسة مهامه مع الحرص على مراجعة العلاوات والرواتب والعمل على تحفيزهم وتجنب الإنحرافات.

- التكفل بالمستحقات المتعلقة بزلزال 21 ماي 2003.

- التكفل بتسديد مستحقات مالكي وسائل النقل المسخرين لعملية النقل، التغذية وخدمات الإيواء المرتبط بإعادة إسكان وترحيل المنكوبين والنقل المدرسي والنقل المترتب عن التكفل البيداغوجي والسيكولوجي للمنكوبين.

الرصيد المتبقى للتسديدات متوفراً لدى الخزينة حساب التخصيص الخاص رقم 302-04-04 المسمى "صندوق الكوارث الطبيعية" لذا نطلب من وزارة المالية ترخيص مصالح المالية لولاية يومداس قصد تسديد مستحقات مالكي وسائل النقل الذين تم تسخيرهم لهذه العملية وهذا قصد إضفاء المصداقية لعملية التسخير ومصداقية الدولة حتى نطوي هذا الملف نهائياً.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرالسيد أحمد زيان خوجة،
الكلمة الآن للسيد بلعباس بلعباس.

السيد بلعباس بلعباس: شكرالسيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وبه نستعين والصلوة والسلام على نبيه الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي معالي الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
 رجال الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،

ومجهودات الرجال بل ولابد من بذل الكثر لأن الأمر ليس بالسهل ويمكن تجاوزه بإرادة الجميع.

سيدي الرئيس،

في الجانب الاقتصادي لابد من الوقوف مطولاً بالدراسة وبالقرارات اللازمة لمعالجة ظاهرة الاستيراد من أجل الاستيراد والتي أصبحت في تزايد رهيب لأنه إذا استمر الأمر على حاله فإنه من غير المستبعد ألا تكفي الجباية البترولية وتلجم الدولة حينها إلى الاستدانة الخارجية ونرهن بذلك قراراتنا الخارجية وحتى الداخلية منها.

إن توجيه الاستثمار من طرف الحكومة إلى البلديات الريفية والفالحية أمر ضروري بتشجيع القروض بدون فائدة للمستثمرين في هذه المناطق، لاسيما وأن الحكومة قد بذلت مجهوداً كبيراً في تحقيق الفوائد 1.5 في ولايات الهضاب العليا، يمكن أن تزيد من مجهوداتها وتجعل القروض بدون فائدة في تلك البلديات الريفية.

وأخيراً معالي الوزير الأول أنقل لكم بعض الانشغالات:

1) إن الحكومة قررت إنجاز مدينة "بوقزول" والتي تقع بين مدینتي "قصر البخاري" و"عين وسارة" وكان الاتفاق يقضي بأن التشغيل يكون بين شباب المدينتين إلا أن الوكالة الوطنية للتشغيل فرع "قصر البخاري" رفضت تسجيل شباب مدينة عين وسارة مما قد ينذر بأمور لا تحمد عاقبها.

2) للقضاء على الأمية في الوسط الريفي أرى أنه يمكن للحكومة أن تخصص مبلغًا شهرياً لكل تلميذ متدرس للتخفيف من التكاليف عند الإناث ويمكن لهذه المبالغ أن تقطع من ميزانية وزارة التضامن الخاصة بالشبكة الاجتماعية وهذه الإعانات تخصص لعديمي الدخل والقاطنين بتلك المناطق فقط.

3) إن المواطن تم إرهاقه بإجباره على دفع مساهمته قبلياً وكلياً في السكن التساهمي وكان من المفترض أن تكون حسب تقدم الأشغال وعلى أجزاء.

البشري وهذا ما يعرف حديثاً بالتنمية البشرية التي ترتكز على المحاور التالية:

1) الإرقاء بالتعليم،

2) القضاء على الفقر،

3) القضاء على البطالة،

4) تحقيق الصحة، ثم أضيف مؤشر آخر وهو الحفاظ على البيئة واستدامتها ولعل أهمها هو التعليم.

سيدي الرئيس،

إن قضية التعليم هي قضية الجميع حكمة وشعباً وهي أساس عملي واستثمار حقيقي لا ينفي لأنه يمكن توارثه من جيل إلى جيل والملاحظ أن معظم اقتصاديات العالم تظهر لنا في الاستثمارات المتزايدة في رأس المال البشري وفي تعليم الناس وتحديد مهاراتهم وتوجيهها ومرافقتها من قبل الدول في صالح شعوبها، لأن الموارد البشرية المتعلمة تنتج الثروة المتزايدة ولعل تجربة دول جنوب شرق آسيا مثال على ذلك، حيث لا تمتلك ثروة باطنية أو مساحات كبيرة من الأراضي مثلنا، إلا أن مبعث نهضتها وتقدمها العلمي هو عقول أبنائها وسواudesهم وقد كان نتاج ذلك أن حققت اقتصادياتها معدلات متتسارعة في النمو تجاوزت حتى بعض الدول المتقدمة وقضية الحال أن الجزائر قد نجحت إلى حد بعيد في توسيع قاعات التدريس وجعلها وظيفية كما شاهدنا زيادة معتبرة في هياكل التعليم على كل المستويات.

والمشكل ليس في حجم الإنجازات الضخمة والتي لا يمكن إنكارها بل هو في كيفية الإرقاء بتنوعية التعليم لأنه هو مستقبل الجزائري، وهو الذي يحدد مصير إطار العام لمعيشة وصحة المواطنين وهو حصن لأبنائنا لكي نضمن لهم الحصن الأمني والفكري.

سيدي الرئيس،

إن الدول السائرة في طريق النمو ترفع شعار القضاء على الأمية ودولة مثل أمريكا ترفع شعار التعليم العالي للجميع وهذا دليل على الهوة والفجوة العميقه وهذا المثال ليس إلئنا من حجم

بلادنا بخير والدعم يجب أن يكثف لهذا القطاع نظراً لأهميته ويبقى الشغل الشاغل وأولوية الأولويات لدى فلاحيينا، ولا أعتقد أن هذا خاص بولاية بسكرة فقط بل في جل ولايات الوطن وأخص بالذكر ولايات الجنوب، أن يكثف هذا الدعم في مجال الكهرباء الفلاحية والمسالك الفلاحية.

طبعاً عندما نتكلم عن مطلب الكهرباء الفلاحية خاصة في ولايات الجنوب يقودنا هذا الكلام إلى موضوع آخر، هو موقع قطاع الفلاحة من الطاقات الجديدة والمتتجدة، وأننا أتصف بهذه الوثيقة - مخطط العمل الذي هو أمامي - بحثاً عن هذه الطاقات المتتجدة سجلت ملاحظة مفادها أن الطاقات الجديدة والمتتجدة تعتبر واحدة من أولويات هذا المخطط فهي وردت بالذكر في مجال حماية البيئة وبدت أيضاً في إطار تثمين القدرات الطاقوية بإجراء الكثير من الإجراءات الهامة مثل اقتراح تشريع جديد في مجال الطاقات المتتجدة وإنشاء معهد للطاقة المتتجدة، وأعتقد أن المقصود هنا هي الطاقة الشمسية وهذا أمر يجب تثمينه، وردت كذلك في مجال تزويد السكان بالطاقة خاصة استفادة السكنات في المناطق الريفية بذلك.

لكن السيد معالي الوزير الأول ما هو حظ قطاع الفلاحة من هذه الطاقة الدائمة والنظيفة؟ خاصة ونحن في ولايات الجنوب بقدر ما وهبنا الله من إمكانيات الإنتاج الفلاحي وهبنا كذلك إمكانيات لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لا لاستغلالها فحسب بل كذلك لتصديرها، هذا المخطط الذي هو أمامنا الذي تكلم عن أرقى التكنولوجيات، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتتجدة تكلم كذلك عن الأممية ومحوها، فبودي أن أثمن المجهودات المبذولة في مجال محوا الأممية وأعتقد أن موضوع محوا الأممية ليس من اختصاص الحكومة وحدها ولا من اختصاص وزارة التربية وحدها ولا من اختصاص الديوان الوطني لمحو الأممية وحده، محوا الأممية هي مهمة الجميع فيجب أن يتजند الجميع ضد هذه الآفة ونحن نتكلم عن محوا الأممية هناك البعض سواء أكان في الإطار

سيدي الوزير الأول، ولالية الجلفة تعتبر المدينة السابعة من حيث عدد السكان في حين أنها لم تكن ضمن المدن التسع التي استفادت من "تراموبي" (Tramway) وأنها تملك ربع (1/4) الثروة الحيوانية في حين أن "المذبح" (Abattoir) الذي تقرر إنجازه لم يحدد مكان إنجازه، إن الخط المزدوج المعبد بين الجلفة والأغواط لا يزال يعرف تأخراً كبيراً مع العلم أن الخط الذي تم فتحه بين مدينة الجلفة وحاسي بحبح قضى نهائياً على حوادث المرور التي كانت تسجل يومياً - هذه إحدى الفوائد وكفى بها فائدة - خط السكك الحديدية بين بومدفع - الجلفة، الجلفة - المسيلة مروراً على بوسعادنة آفلو غرباً والأغواط جنوباً...

السيد الرئيس: شكرالللي السيد بلعباس بلعباس، الكلمة الآن للسيد محمد بن جديدي.

السيد محمد بن جديدي: شكرالللي السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس الفاضل،
السيد معالي الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء المحترمين ومرافقينهم،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم.

في البداية بودي أن أتقدم باسم سكان ولاية بسكرة وخاصة فلاحيها بجزيل الشكر لفخامة رئيس الجمهورية على الإجراءات الأخيرة التي اتخذت بولاية بسكرة لصالح الفلاحين، هذه الإجراءات التي أراد البعض حصرها في مسح ديون الفلاحين، لقد تلقاها الفلاحين بكل ارتياح لكن الأجمل أن هناك إجراءات أخرى كثيرة أعلنت عنها فخامة رئيس الجمهورية أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها دعم عام للقطاع الفلاحي وإنها كذلك عبارة عن حماية للأمن الغذائي وتشجيع الإنتاج الفلاحي.

إذن السيد معالي الوزير الأول، الفلاحة في

منه السيد الوزير الأول ويجب عليه في حينه، الكلمة الآن للسيد مولاي مبارك بن سي حمو.

السيد مولاي مبارك بن سي حمو: باسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد سيد الخلق أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير الأول المحترم وطاقمه الحكومي، زميلاتي، زملائي المحترمين، أعضاء مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة ممثلي أسرة الإعلام الوطني، السيدات والسادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- أولاً: أود في المقام الأول أن أهنئ الجزائر قاطبة برئيس عظيم وحكيم وعادل حظي بثقة شعبه وبحكومة نزيهة وفعالة وعلى رأسها وزيرها الأول.

- ثانياً: إن قراءة معمقة و شاملة لمحتوى مخطط عمل الحكومة يظهر ويزداد بوضوح وبدون لبس أهمية هذه الوثيقة المستنبطة من الخطوط العريضة لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية لخمس سنوات مقبلة وهو أيضا البرنامج الشري والمكتمل الذي طبعه الشعب بباركته وموافقته يوم التاسع أفريل الفارط، ومن هذا الباب لا يسعني إلا أن أثمن ما جاء من إجراءات ومن التزامات ومن خطوط سوف تؤتي ثمارها وأكلها في القريب إن شاء الله.

- ثالثاً: إضافة إلى ما جاء في محتوى الوثيقة - التي نحن بصدد مناقشتها - أود أن أبدي جملة من الملاحظات وذلك على النحو التالي:

- أولاً: قطاع الفلاحة؛ وهنا أثمن الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة وتلك التي قد باشرت بها، غير أنني أوصي بإعطاء المزيد من الاهتمام والدعم للفلاحة التقليدية والجوارية بصفة عامة ودعم نظام الفقاقير وذلك على أساس نظرية عملية لما تلعبه الفلاحة التقليدية من دور في تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي وتوجيه الجميع خاصة الشباب نحو قطاع الفلاحة باعتباره قطاعا حيويا

ال الرسمي أو غير الرسمي يتكلم عن القضاة على هذه الظاهرة في سنة 2015 أو 2016، لا أعتقد أن يتم ذلك إذا لم نضاعف الجهد ونقف عند كل الجزئيات بالتدقيق لمحاربة هذه الظاهرة وأعتقد أن واحدة من المشاكل التي يمكن أن تطرح على سبيل المثال لا الحصر أهمية الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين 10 سنوات و 16 سنة فهولاء يعتبرون كبارا بالنسبة للمدرسة وصغارا بالنسبة لأقسام محو الأمية فلابد أن نفكر في هذه الظاهرة التي أعتقد أن واحدا من أسبابها هو التسرب المدرسي، وأنا أتكلم عن التسرب المدرسي أعتقد أن التسرب المدرسي والععنف في المدرسة وبعض المظاهر السلبية الأخرى التي تعيشها مدرستنا واحدة من أسبابها هي ضعف التكفل الصحي النفسي وهنا أقترح على الأقل أن نفكر مستقبلا في إخصائيني نفسيا لكل مدرسة لأن العلاج النفسي ضروري لتجاوز محن أبنائنا ومتابعهم نفسيا وهو أمر ضروري لتجاوز الكثير من الإفرازات والتراكمات النفسية.

في الأخير السيد معالي الوزير الأول، أنهى كلامي من حيث بدأت إذا كان فلاحو ولاية بسكرة يناشدونكم برفع نسبة الكهرباء الفلاحية والمسالك الفلاحية فإن مواطنني بسكرة، مثقفيها وأعيانها والذين يسجلون بكل افتخار وجود على ربع ولايتهم ضريح الصحابي الجليل "عقبة بن نافع" والذي بني حوله المركب الثقافي الإسلامي "عقبة بن نافع" هذا المعلم الهام جدا العظيم عظمة الرجل، هذا المعلم الفريد من نوعه في الوطن والذي أصبحنا نتباهى به أمام الأمم، قلت فإن مواطنني ولاية بسكرة ومثقفيها وأعيانها يناشدونكم باقتراح إلحاقي هذا المعلم الحضاري الثقافي الإسلامي لرئيسة الجمهورية إذ سيدفع هذا الإجراء المعلم المكانة اللائقة بقدر ما يكون شرفًا للمؤسسة الرئاسية، المؤسسة الأولى في الوطن بقدر ما سيحظى بالعناية الكاملة.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد محمد بن جديدي، السيد محمد أزرار تقدم بتدخل مكتوب سوف يمكن

سي حمو، الكلمة الآن للسيد محمد سابق ..ليس موجودا، فإن الكلمة للسيد عبد القادر دحان.

السيد عبد القادر دحان: باسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
معالي السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته.
بودي أن أثمن المجهودات الجبارية التي تبذلها
الحكومة تنفيذاً لهذا البرنامج الطموح الذي زakah
الشعب وصادق عليه بالأغلبية الساحقة.

السيد الوزير الأول، في هذا المقام وبهذه
المناسبة لا بأس أن أذكركم ببعض الانشغالات
والاهتمامات التي أغفلها مخططكم، فالرجاء
استدراكم، لأن ما لا يدرك كله، لا يترك جله، لا
يخفى عليكم، السيد الوزير الأول، مدى أهمية النقل
بالسكة الحديدية ودورها في دفع عجلة التنمية
وتخفيض تكاليف مختلف المواد لاسيما بالمناطق
أقصى الجنوب نظراً لبعد مسافاتها ومعاناة
سكانها؛ السيد الوزير الأول، اقتراحه هو الشروع
من الآن أو التفكير في دراسة مشروع النقل
بالسكة الحديدية الذي يربط بشار بأدرار
ومواصلة هذا المشروع لوصوله إلى كل مناطق
الجنوب النائية حتى تنعم بما ينعم به باقي مناطق
الوطن من رخاء وازدهار.

ويا حبذا، سيدي الوزير الأول لو نفضتم الغبار
عن مشروع ما يسمى بـ"مارنيـجير" الذي يعود
التخطيط له إلى العهد الاستعماري، حيث كانت
تفكر فرنسا آنذاك في إنجاز خط بحر النيجر مروراً
بالصحراء الكبرى كلها.

بالنسبة لل فلاحة، السيد الوزير الأول، إيجاد حل
لمئات الآبار وآلاف الهكتارات التي هي جاهزة في
انتظار تسليمها للمستثمرين والشروع في العمل
بها مع ضرورة تخطيط أسعار الكهرباء وتبسيط

يمثل مستقبل الجزائر والأجيال، إضافة إلى أن
الفلاحة التقليدية تمثل جزءاً من هويتنا وترتبطنا
بتاريخ أجدادنا.

- ثانياً: قطاع الشغل، لا يخفى على أحد حدة
البطالة ومدى تأثيرها على المجتمع بصفة عامة
وعلى هذا الأساس وبالإضافة إلى التدابير التي
جاء بها مخطط عمل الحكومة، بودي أن أقترح على
الحكومة التفكير في توجيه الشباب العاطل عن
العمل إلى قطاعات الفلاحة والسياحة والاستثمار
خاصة على مستوى الجنوب إذ يتطلب مزيداً من
التنمية والتعهير ولا يزال فضاء يزخر بالموارد
المختلفة ومتوفراً على جميع الاستثمارات.

- ثالثاً: قطاع الأشغال العمومية، لاشك في أن
شبكة طرقات وطننا توصف بالضخمة وعلى
رؤسها مشاريع الطرق السيارة والطرق المزدوجة
التي نتمنى أن تستعمل في أقرب الآجال، أيضاً أود
أن أطرح على معاليكم انشغالاً مهماً في هذا القطاع
يتمثل في ازدحام الطريق الرابط بين أدرار ورثاق
ومسافته حوالي 140 كلم، يعرف هذا الطريق يومياً
كوارث كبيرة، حوالي 300 شاحنة كبيرة تعبّر هذا
الطريق، والطريق الذي يربط بين أدرار ورثاق
حوالي 400 قصر، نلح على السيد الوزير الأول أن
يسجل لنا الطريق الرابط بين هاتين المنطقتين
والذي نتمنى أن يتم توسيعه وجعله ازدواجياً حتى
يتم استغلاله ويقلل من معاناة المواطنين، وفي
الأخير لا يفوتنـي أن أذكر بأن هذا البرنامج بصفته
يعنى جميع الجزائريـين فإن مهمة تنفيذه هي
مسؤولية الجميع، ليس الحكومة فقط، ولا يفوتنـي
ذلك أن أنوه بالجهودات التنموية والمبذولة على
مستوى ولاية أدرار وكذا حسن التسيير والتدابير
وتـبادل الحوار حول جميع الملفات والخطوط
التنموية المحلية التي تسهر عليها السلطات
المحلية على رؤسها السيد وإلى ولاية أدرار.
أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم
ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرـاً للـسيد مولـاي مـبارك بن

السيد نصر الدين شعبان صاري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة الموقرين،

أيها الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد فحصنا لمخطط الحكومة المعروض علينا اتضح لنا أن مواصلة وتعزيز المسار من أجل إعادة بناء الوطن مسار قطع أشواطاً معتبرة إذ أنه يندرج في مسعى الاستمرارية فإبني أجد نفسي متوجهًا إلى اقتراح ما يرشد ويثيري ما هو موجود.

يكون تدخلي في شقين :شق وطني، وشق محلي، أما بالنسبة للشق الوطني رأيت أن أخصه في النقاط التالية:

- بالنسبة للشبيبة: أرى ضرورة التكفل الأكبر بشرحة الشباب ولاسيما الجامعيين منهم وهذا بإدماجهم في تنمية الوطن وتحقيق المزيد من الاستقرار والتقدم، والوثوق في قدراتهم الإبداعية.

- تشجيع الاستثمار عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة كما ورد في المخطط لفائدة الشبيبة وذلك بمنحهم قروضاً بفوائد معقولة وإعفائهم من المساهمة الأولية وتسهيلات بنكية خالية من العوائق.

- تشجيع القطاعات الخالقة للثروة كالفلاحة والصيد البحري والنقل والسياحة وتوسيع مشاريع النقل إلى كافة الولايات الوطن لتمكين الولايات الجنوبية الكبرى من الاستفادة من البرنامج الخماسي 2014 - 2010.

- بالنسبة للفلاحة: تعزيز الفلاحة وهذا بتشجيع المشاريع التي تخص المناطق الجبلية والهضاب العليا والسهبية والحفاظ على المساحات الفلاحية من زحف الإسمنت.

- أما فيما يخص الصيد البحري كونه قطاعاً

إجراءات استغلالها حتى نتمكن من الحد من التبعية الغذائية التي تعاني منها بلادنا.

كما تعلمون السيد الوزير الأول، أن واد "فم الخنق" الرابط بين بشار وأدرار يعطل سنويًا حركة المرور لما يربو عن شهور، أما في هذه السنة فقد عطل حركة المرور لفصل الشتاء كلها، مما يستدعي تدخلكم وتسجيل جسر على مقاس الجسور الموجودة في الجهات الأخرى من الوطن حتى نضع الحدّ لهذه المشكلة نهائياً.

تحويل مسار ومجرى هذا الواد إلى مساره الطبيعي باتجاه أدرار بدلاً من ضياعه في الصحراء مما يسبب الملوحة لآبار فلاحي واد "الصاوية".

في المجال الاجتماعي لا يخفى على أحد عوز جملة من الأسر الجزائرية وتفضي البطالة إلى غير ذلك من المشاكل الاجتماعية أرجو وأقترح ضرورة رفع منحة الشبكة الاجتماعية إلى خمسة آلاف (5000 دج) أو ستة آلاف (6000 دج) وكذلك رفع منحة المسنين وذوي العاهات وضرورة نبذ الحصص وإعطاء هذه المنح لمستحقيها حسب القوائم المعدة من طرف البلديات، لأنه وإلى حد الآن ما زالت الوزارة تتعامل بالحصص للبلديات والولايات، لذا أقترح ضرورة التعامل بالقوائم الإسمية للمعوزين والمسنين وغيرهم. في مجال السكن، السيد الوزير الأول، لقد جاء في مخطط عملكم إنجاز مليون سكن، يتخلل هذا الرقم القضاء على السكنات الهشة، وهل تعلمون السيد الوزير الأول، أن بولاية أدرار وحدها ما يربو عن 294 قرية طوبية هشة شكلاً ومضموناً، فالنسبة الأخيرة بـ "ألف" أظهرت مدى هشاشة هذه القرى التي دمرت عن آخرها تقريباً، فهل فكرتم معالي الوزير الأول في تأهيل هذه القرى وفتح مسالكها وربطها بقنوات التطهير؟ كما أن منكوبى 2005 ولازلت أكرر هذا الطلب أو هذا النداء - البالغ عددهم عشرة آلاف وستة مائة (10.600) ...

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد القادر دحان، الكلمة الآن للسيد نصر الدين شعبان صاري.

ونذكر على سبيل المثال القطب الجامعي الثاني الذي يعد مفخرة فريدة من نوعها، المدن الجديدة، المركز الاستشفائي الجامعي الجديد ومستشفيات متعددة لفائدة البلديات وإنجازات أخرى لا يسعني الوقت لذكرها وأملنا الوحيد والأوحد أن تستمر عجلة التنمية بالولاية على نفس الوتيرة إن لم نقل أحسن في خضم البرنامج الخماسي 2014 – 2010.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد شعبان صاري، نقف عند هذا الحد وأذكّر أن غداً صباحاً إن شاء الله نشرع في العمل على الساعة التاسعة صباحاً وأقول التاسعة صباحاً تحديداً، الأعضاء المعنيون المسجلون في قائمة جلسة الغد هم السادة:

- الطيب إبراهيم الحسن،
- رشيد أعرابي،
- شخاب خميسى،
- محمد خلاف،
- والبقية تأتي.

في جلسة الغد سنكمل النقاش وبعد تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس سوف نتمكن السادة رؤساء المجموعات البرلمانية من تقديم تدخلاتهم كما سيمكن السيد الوزير الأول من إعداد ردده على مختلف الأسئلة والانشغالات ليتم الرد عليها يوم الخميس على الساعة العاشرة صباحاً، شكرًا لكم جميعاً والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساءً

هاما في استراتيجية الحماية الغذائية فمن الضروري أن يولى اهتماماً أكبر وهذا عن طريق تخصيص تمويل للقطاع باستعمال وسائل حديثة وإعادة الاعتبار لتكوين في هذا القطاع عن طريق خلق مراكز تكوين في الصيد البحري وصناعة السفن.

- السياحة: استغلال أكبر وعقلاني لقدراتنا السياحية والتعريف بهذه القدرات لدى العام وتحسين وجه هذا القطاع سواء من حيث الاستقبال أو الخدمات.

- بالنسبة لمحاربة الرشوة: التركيز على المراقبة وفق آليات وميكانيزمات ونصوص لجميع الهيئات المكلفة بالصفقات العمومية الهدافة إلى محاربة الرشوة.

- تعزيز البحث العلمي وإعطائه الأهمية اللاقعة به وهذا بتشجيع الباحثين بقوانين أساسية تمكّنهم من التفرغ الكلي لبحثهم.

بالنسبة للشق المحلي:

بحكم معرفتي للميدان، إن ما تحقق في ولاية تلمسان من إنجازات لهو مدعاة للفخر والاعتزاز لما كان له من أثر على تحسين معيشة المواطنين في هذه المنطقة في مختلف القطاعات وال المجالات.

وأنا أتذكر أيام كانت هذه الولاية في مؤخرة الترتيب على مستوى التراب الوطني حينما كان نعاني الأمرين من نقص فادح في التنمية وانعدام الرؤية المستقبلية واستراتيجية مدرورة، ما خلف تأثيراً في كثير من المجالات.

استفادت ولاية تلمسان على غرار باقي الولايات الوطن من مشاريع تنمية وإنجازات هامة سمحت لها أن تتبوأ وضعية لا يستهان بها وذلك على كافة الأصعدة وأصبحت اليوم قطباً اقتصادياً و文化的 وسياحياً ومثلاً للنمو الوطني وتسيير بخطى ثابتة نحو الازدهار والرقي لاسترجاع طابعها التاريخي الذي منها لقب "جوهرة المغرب" ويرجع الفضل في ذلك إلى المسؤولين المحليين والمنتخبين الذين ما فتئوا يبذلون الجهد تلو الآخر بغرض تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

ملحق

(1) تدخلات كتابية حول مناقشة مخطط عمل الحكومة

إبعاد شبح الأزمة عن الاقتصاد الوطني والسعى على تحسين المستوى المعيشي للمواطن وتوسيع مجال تطبيق العدالة الاجتماعية.

المطلوب من الحكومة أكثر صرامة في الرقابة وكيفية صرف الأموال الموجهة للمشاريع تفادياً للوقوع ضحية هذه التصرفات، وكذا الصرامة طيلة مدة إنجاز المشاريع مع الاهتمام بالدراسات قبل الإنجاز وهذا من خلال دراسة خصوصية كل منطقة وتفادي طريقة *calque*.

في إطار العناية الخاصة للجماعات المحلية أخذ بعين الاعتبار خصوصية بعض البلديات الواقعة على الشريط الحدودي وخاصة في الهضاب العليا مع إعطائها كل الإمكانيات المادية لترويج السكان إلى الشمال ونذكر الاستثمار من خلال وضع تشريع خاص يحتوي على امتيازات عقارية وضرебية وتوسيع ما جاء في المادة 71 من قانون المالية 2008 للاستفادة من تخفيض تسرعة الكهرباء والغاز على الهضاب العليا.

في ميدان الموارد المائية توسيع إنجاز مصانع تصفية المياه المستعملة وتعيمها على مستوى كل بلدية في الهضاب العليا والجنوب لاستعمالها في ميدان الفلاحة وكذا إعادة النظر في مشروع إنشاء سد حاجاج بمنطقة العين الصفراء بولاية النعامة إذ ما علمنا أن الوديان التابعة له هي التي تتسبب في الفيضانات عند تساقط الأمطار.

إن تعزيز قدرات الصحة سمح بتحسين مؤشرات الصحة بفضل الإصلاحات إلا أنه يجب الاهتمام بالعنصر البشري بما يتطلب من خلق مناخ للعمل من خل تسوية الوضعية المادية لكل ممارس مع مراعاة زيادة في عددهم وخاصة التكوين الشبه الطبي حسب احتياجات وخصوصية المنطقة وكذا

- (1) السيد محمد أزرار
بسم الله الرحمن الرحيم
- سيدتي رئيس مجلس الأمة المحترم؛
- سيدتي معالي الوزير الأول؛
- السيدات والسادة الوزراء
- زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة؛
- أسرة الإعلام؛
- السلام عليكم ورحمة الله.

بعد دراسة المخطط الذي تقدمت به الحكومة وهي عازمة على أساسه مواصلة برنامج السيد رئيس الجمهورية وبعد استماع إلى رد معالي الوزير الأول أمام نواب المجلس الشعبي الوطني ونظراً للأهمية التي يكتسبها هذا البرنامج ارتأيت أن أشارك في النقاش بتقديم بعض النقط ذات صلة مع اشتغالات المواطن.

Sidney الرئيس،

إن ما أستعرض في ملحق الوثيقة المقدمة لمخطط العمل لمؤشر إيجابي في كل من الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى إذا لم يكن يعكس الواقع اليومي المعاش عند المواطن.

نثمن مرة أخرى ما جاء في مخطط البرنامج وبعكس ما يقال عن التنمية وبفضل البرنامج لدعم النمو عبر الوطن عامه والهضاب العليا والجنوب خاصة قد تحققت فعلاً إنجازات ضخمة ولكنها لم تعكس متطلبات المواطن في معيشته اليومي.

المطلوب من الحكومة إنجاز المشاريع المتأخرة وجعل آليات جديدة لتشجيع الاستثمار من أجل امتصاص البطالة وتفادي تأثيرات وتداعيات الأزمة المالية العالمية وانتشار عدوى الاحتجاجات مع

يجب الاهتمام بالعنصر البشري في ظل سياسة العزة والكرامة حتى يصبح عاماً فعالاً في معركة التنمية.

السيد الرئيس،

إسمحوا لي أن أنقل إليكم - في إطار المصالحة الوطنية وغداة مشروع التقسيم الإقليمي - انشغال مواطني منطقة العين الصفراء والذين يطالبون باسترجاج حق ضاء منهم سنة 1984 والمتمثل في ترقية الدائرة إلى ولاية.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) السيد فريد هباز:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛
السيد معالي الوزير الأول المحترم؛
السادة معالي الوزراء المحترمون؛
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولاً: أتقدم بالتهاني إلى فخامة رئيس الجمهورية الذي زakah الشعب الجزائري يوم 9 أبريل 2009 رغبة في التواصل والاستمرار لتطوير وترقية وتعزيز المصالحة الوطنية وإثراء الميدان بتنمية تتطلع إلى رضى الشعب وبالخصوص الشباب كما أتقدم بالتهنئة إلى معالي الوزير الأول المقتدر على إعادة تجديد الثقة ومن خلاله الطاقم الحكومي.

ثانياً: سيدى الرئيس، لقد تزامن مخطط عمل الحكومة مع جملة من الأحداث والوقائع لا يغفل ذكرها:

- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تهدد الكبار فضلاً عن الصغار.

- التعديل الدستوري الذي مس بالرعاية الثوابت والرموز الوطنية، الشباب والمرأة وتعزيز الديمقراطية والحرفيات.

- انتخابات رئاسية بنتائج ونسب محترمة تستحق الدراسة والتحليل والاهتمام.

- إعادة تزكية الحكومة نفسها يحتاج إلى تثمين

الإسراع في تسوية الوضعية القانونية لسلك المفتشين وإطارات المؤسسات الجوارية (EPSP) المنبثقة ضمن التقسيم والإصلاحات التي عرفها القطاع وخلق مناصب شغل تماشياً من الإمكانيات المادية التي سخرت (الأشعة - الإنعاش - المخبر - الدم).

الإسراع في إتمام النصوص تماشياً مع النظام التعاقدية وأخص بالذكر التسغرة (Tarification). دائماً في ميدان الصحة إعادة النظر في التشريع والتنظيم لأن السياسة المتبعة لم تتحقق الغرض المرجو وخاصة في سياسة التعاقد (Conventionnement) وسياسة تعين الإطارات الإدارية والخدمة المدنية التي لم نجد لها أثراً إيجابياً على أرض الواقع وكذا التكامل بين القطاعين العام والخاص وخاصة العيادات الخاصة.

Sidney الرئيس،

بالرغم من المجهودات التي بذلت ولا زالت في قطاع العدالة إلا أنه في مجال العصرنة تجدر الإشارة إلى أن ذلك مرتبط بقطاعات أخرى والتي يقترح أعضاؤها مكانتها ضمن إطار الإصلاح على سبيل المثال لا الحصر... نشاط المحاماة - المساعدون القضائيون - الشرطة العلمية الطب الشرعي الذي لا يزال يعتمد على أساليب تجاوزها الزمن إما على مستوى التشريع أو وسائل العمل وخاصة المكانة ضمن الإصلاحات في المنظومة الصحية.

لقد أعلن نهاية التسعينيات من خلال مرسوم تنفيذي إنشاء 17 مجلساً قضائياً ومن ذلك مجلس قضاء العامة الذي يتطلب فتحه قصد تقريب الإدارة من المواطن.

Sidney الرئيس،

إن الدولة يجب أن تؤسس على سياسة اجتماعية قائمة بذاتها تهدف إلى توفير العيش الكريم للمواطن، لا أن تصبح الخدمة الاجتماعية علاجاً مؤقتاً نتيجة آلام سياسية واقتصادية حتى لكانه يتراهى أن السياسة الاجتماعية انحصرت ضمن إطار الصدقية على الحاجة والرأفة وهذا أمر مخلٍ في حقيقة الأمر.

العالم.

بالرغم من السؤال الشفاهي لوزير العدل من أجل فتح مجلس قضاء الوادي الذي انتهت به الأشغال منذ 5 سنوات وهو مغلق الأبواب لا جواب مقنع والمواطنون يعانون ويلات الطريق بين الوادي وبسكرة لحل مشاكلهم القضائية.
– لماذا لا يلزم الولاية بخلق حدائق ومنتزهات في كل الولايات وخاصة ولايات الجنوب؟
– هل يمكن نشر قوائم حصيلة السكن بكل أنواعه مفصلة وفق التقسيط المتحصل عليه لكل واحد للتقليل من الاحتجاجات والظلم والفساد عموماً؟

– ما هو السبب في سرعة تهري الطرقات الجديدة مباشرة بعد استلامها كما هو الحال في بعض مقاطع الطريق السيار؟
سيدي الرئيس،

أجد نفسي ملزما بتقديم جملة من المقترنات كمساهمة في إثراء الجانب التنفيذي لمخطط عمل الحكومة،

– تكرار تجربة المجلس الأعلى للشباب وبشكل أعمق وأدق ليكون حوار مباشر مع المعنيين وليس شرطا الاحتفاظ بالإسم.

– اقتراح تخفيض ضريبي لصغار التجار من أجل تشجيع النشاط الاقتصادي الحيوي.

– فتح شباك وطني لاستقبال ملفات الاستثمار المرفوضة في كثير من الولايات نتيجة لعدم دفع الرشوة والإعلان عنه.

– أقترح أن يخصص كل وزير ساعتين في كل أسبوع للاستماع إلى نواب الشعب ويخبر بذلك الرأي لتطوير الأداء وتفعيل نشاط الوزراء وحل مشاكل المواطنين.

– أن يخصص الوزير الأول جلسات استماع رفقة وزير لقطاع (التربية – الصحة – الفلاحة – الصناعة – الرياضة – الشباب)....

– أن يقوم الوزير الأول رفقة وزير القطاع بزيارة بعض المؤسسات فجائيا للوقوف على الحقائق لتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطن وتحقيق

وتذكر وتأمل.

– إعادة الثقة في الوزير الأول لقيادة الحكومة يحتاج إلى تثمين ونظرية أفقية.

– تفشي ظاهرة الجريمة والرذيلة بشكل ملفت خاصة في المؤسسات التربوية والجامعية.
– انتشار ظاهرة العنف في الملاعب.

– ميلاد بعض الكيانات السياسية من بينها حركة العدالة والحرية وحركة الدعوة والتغيير وغيرها والتي نأمل أن تشملهم رعاية الحكومة بالحكمة والديمقراطية والحرفيات المعهودة عليها.
– الموقف الثابت والمشرف للدولة الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية.

– الموقف الثابت والإيجابي تجاه قضية الصحراء الغربية والمتطابق مع المواقف الدولية.

– إطلاق سراح قانون تعليم اللغة العربية.
– انطلاق القناة التلفزيونية الرابعة الخامسة والعاقبة للتعليمية والرياضية والجامعية.
سيدي الرئيس،

إن تصفحنا لمخطط عمل الحكومة الذي منبهه برنامج فخامة رئيس الجمهورية والذي زكاه الشعب بأغلبية مريحة والذي يحظى بدعم القوى الفاعلة في المجتمع منها التحالف الرئاسي ويرتكز على مبلغ 150 مليار دولار وهذا المبلغ محترم يطور البلاد والعباد إذا ما احترام الجانب التنفيذي التزاما وانضباطا وإنقاذا.

سيدي الرئيس،
أتقدم إليكم بهذه التساؤلات لعلها تجد أجوبة مقنعة من معالي الوزير الأول المحترم:
– تم السماح ببنوك لا ربوية فلماذا لا نفتح شبابيك مماثلة في البنوك الوطنية لتعلم الفائد وتتنوع أدوات المنظومة البنكية الجزائرية للتطابق مع المادة الثانية من الدستور؟

لماذا لا نفكر في طريق سيار شمال جنوب (البويرة – وبوسعدة – بسكرة – وحاسي مسعود)؟

طالبنا مرارا بمراكز مراقبة حديد البناء لتحديد درجة الإشعاع حفاظا على صحة المواطنين ولم يستجب لنا بالرغم من أنه معمول به في جل دول

تلك التزكية بالنظر لما احتواه البرنامج لبناء جزائر قوية وأمنة من خلال نظرة موضوعية طموحة لمستقبل البلاد في ظل الأمن والاستقرار الكفiliين بالتنمية الشاملة التي نشدها، والتي جاءت مكملة للإنجازات التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السابقة بعد أن عاشت عشرية سوداء كانت قابقوسين أو أدنى من الإنهايار بسبب الخراب والدمار الذي عشناه.

وهكذا جاء هذا المخطط مركزا على تعزيز أمن الجزائر ودولة القانون والحكم الراسد وترقية التنمية الاقتصادية والبشرية وتعزيز حضور الجزائر على الساحة الدولية وتحديث قدرات الدفاع الوطني وهي كلها محاور هادفة لضمان التنمية الشاملة للجزائر، أسم الله لكم التوفيق والنجاح في تجسيده هذا البرنامج الطموح. وعملاً منا على تجسيد الديمقراطية التي تعيشها الجزائر والمبنية على التوجيه الصائب رأيت من الضرورة بمكان أن ألفت انتباه سيادة الوزير الأول إلى بعض النقاط التي رأيتها ذات أهمية وطنية ومحليّة في بعض القطاعات راجياً منكم تقبلاً بصدر رحب كما عهديناكم:

- التشغيل:

لاشك أن بلادنا شهدت تطويراً ملحوظاً فيما يخص هذا الملف الشائك مما أدى إلى انخفاض كبير لنسبة البطالة، إلا أن هناك ملاحظة أود أن أثيرها في هذا المجال وترتبط بالدور الذي يلعبه مفتش العمل ومتي يكون هذا الدور؟ سيادة الوزير الأول إن الدور الحالي لمفتش العمل يبدأ بعد تنصيب العامل في منصبه وهو ما يدفع بالكثير من القائمين على المؤسسات التلاعب بالشاب الذي يحصل على رخصة عمل (Bulletin de travail) من الوكالة الولاية للتشغيل حيث يخرق الكثير من المسؤولين القانون بإرجاع الكثير من الشباب البطال دون تمكن مفتش العمل من التدخل وهذا يؤثر كثيراً على عمل وكالة التشغيل، كما أن العقوبة التي يمكن أن يتلقاها هؤلاء المسؤولين تتمثل في مبلغ مالي يدفع من ميزانية المؤسسة مما أدى بالكثير منهم إلى

الرقابة الفعلية.

- أقترح إعفاءات لديون ملفات تشغيل الشباب للسنوات الفارطة خاصة أنهم تضرروا بمرحلة الأزمة وقلة التجربة وإلغاء المتبعات القضائية وخاصة أنها غير مجدية وامتازت بها رفوف العدالة.

وفي الأخير أثمن جهود الحكومة متمنياً لها التوفيق والنجاح في أعمالها خدمة للجزائر والشعب الجزائري والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(3) السيد عبد الكريم قريشي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

سيدي الفاضل رئيس مجلس الأمة،

سيدي الوزير الأول،

السادة وزراء الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد:

في بداية تدليبي هذا أتقدم بالتهنئة الخالصة للسيد الوزير الأول والطاقم الحكومي على تجديد ثقة فخامة رئيس الجمهورية لكم راجياً لكم التوفيق والنجاح في أداء مهامكم النبيلة خدمة للجزائر حتى تغدو أمنة قوية ومستقرة إن شاء الله.

أما فيما يخص مخطط عمل الحكومة وبعد القراءة المتأنية يتضح جلياً أنه أحاط بجميع القطاعات ولاسيما تلك التي تمس المواطن بشكل مباشر، وقد عبر هذا المخطط بصدق عما جاء به البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية في انتخابات الشهر الماضي والذي زكاهم الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة، والأكيد أننا لن نحيط عن

السوق وتوفير مناصب عمل جديدة أقترح عليكم فتح المجال لمنح رخص سيارات الأجرة تماشياً مع الزيادات الكبيرة في السكان وال الحاجة الماسة لذلك وقلة عدد سيارات الأجرة بالمقارنة مع عدد السكان ولاسيما في المدن الكبرى، ونكون بذلك أوجدنا مناصب عمل ووجدنا حلاً لمشكل النقل داخل المدن.

ودائماً في مجال النقل فقد تعرض مخطط العمل إلى مشكل عويص ما زال يتفاقم يوماً بعد يوم إلا وهو حوادث الطرق التي تزهق أرواح الآلاف من المواطنين وتعيق عشرات الآلاف وهي لاشك أزمة خطيرة بالنظر للتكلفة الكبيرة التي تتركها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وقد أقرت الحكومة مشكورة الكثير من القرارات الرادعة إلا أن النتائج لم تكن في مستوى التطلعات، وعلىه أقترح عليكم سعادة الوزير الأول المقترنات التالية عليها تساعده في التخفيف من هذا المشكل العويص:

فعلاوة على تحسين نوعية الطرق ومراقبة السيارات وخاصة تلك التي تستورد حالياً بأسعار منخفضة أقترح التشدد في منح رخص السيارة ويكون ذلك على الشكل التالي:

- الاستمرار في الإجراءات التي خرجت بها الوزارة المعنية مؤخراً والمطبقة حالياً.

- مراقبة مدارس التعليم، ومعاقبة المدارس التي تكثر الحوادث لدى المتعلمين لديها، ذلك أن معيار الكفاءة لهذه المدارس هو قلة الحوادث للمتعلمين لديها، وأظن أنه لا يوجد معيار آخر يمكن الرجوع إليه لتقييم عمل هذه المدارس (*Ingénieurs et évaluateurs*)

ومعرفة عدد الحوادث للذين امتحنوا عند هؤلاء الأشخاص ذلك أن المهندس الجاد لا يسمح بإعطاء رخصة السيارة إلا لمن يستحقها، وبالتالي يجب معاقبة هؤلاء المهندسين الذين تزداد الحوادث لدى الأشخاص الذين امتحنوا لديهم.

- مراقبة الشهادات الطبية الممنوحة من قبل بعض الأطباء والتي قد لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة المهمة

تجاهل الأمر، وعليه أقترح عليكم سعادة الوزير الأول ما يلي:

أ - تمنح صلاحية التدخل لمفتش العمل لتمكن الشباب من الالتحاق بمناصبهم منذ حصولهم على رخصة العمل.

ب - أو إن تعذر ذلك تتحول العقوبة من مبلغ من المال يدفع من ميزانية المؤسسة إلى معاقبة المسؤول الذي ارتكب الخطأ دون أن تتحمل ميزانية المؤسسة وزر خطأ المسؤول.

- النقل:

وهو من القطاعات الحساسة لتنمية شاملة، وقد شهد هذا القطاع بالفعل تطويراً ملحوظاً في السنوات الماضية وما زال يشهد قفزة نوعية بفضل المجهودات المبذولة في هذا المجال (النقل البري والجوي والبحري)، كما أنه بحاجة ماسة لدعم الدولة ولاسيما في مجال السكة الحديدية وقد استبشرنا خيراً تسجيل العديد من العمليات الضخمة والاستراتيجية في هذا المجال ولاسيما الخطوط الخاصة بالهضاب والجنوب لربط البلاد من شمالها إلى جنوبها وأخص بالذكر في هذا المجال خط تقرت - حاسي مسعود، ورقلة - غرداية وما يمكن لهذا الخط أن يلعبه في تنمية المنطقة وفي ربط الشمال بالجنوب، حيث ينتظر سكان المنطقة بشغف تجسيد هذا المشروع.

أما بالنسبة للنقل الجوي أتوجه للسيد الوزير الأول من أجل إعطاء مدينة ورقلة عاصمة الولاية نصيبها من النقل الجوي، حيث نعاني قلة الرحلات وأما المبرمجة حالياً فإن غالبيتها لا تنطلق من ورقلة بل تأتي من ولايات أخرى كالبليزي أو أدرار كما أنها تأتي كلها ليلاً وغالباً متأخرة جداً (ما بين العاشرة ليلاً والثانية صباحاً) وتعروفون جيداً سعادة الوزير الأول مشكلات الإقامة والفنادق بالعاصمة (...).

وعليه أقترح عليكم سعادة الوزير الأول وبالنظر للمكانة التي تلعبها ولاية ورقلة أن تنظم رحلة واحدة منتظمة كل يوم من ورقلة إلى الجزائر العاصمة ثم العودة (...).

وفي مجال النقل دائماً وتماشياً مع اقتصاد

العالم المختلفة ولاشك أننا نتذكر الأسعار المرتفعة للكثير من المواد الغذائية في الآونة الأخيرة، دون أن ننسى أن هذا القطاع شهد تطوراً ملحوظاً بفضل الدعم التي توليه الدولة والجهود المبذولة من قبل الفلاحين مما يدفعنا إلى أن نتوجه لكم السيد الوزير الأول بما يلي:

- مواصلة تشجيع الاستثمارات الناجحة وخاصة في مجال المواد الأساسية.

- نتوجه بالشكر على تدعيم فاتورة الكهرباء لسكان الجنوب، وندعو في هذا المجال إلى مضاعفة هذا التدعيم للفلاحين بسبب التكلفة الباهضة لفاتورة الكهرباء.

- ودائماً ولعرض النهوض بالفلاحة وما تعانيه في المناطق الصحراوية يتبارى على الذهن السؤال التالي: ما مصير المحيطات الفلاحية التابعة للامتياز الفلاحي في ولاية ورقلة والمتوقفة الإنجاز منذ أكثر من سنتين؟ علماً بأن ولاية ورقلة استفادت عن طريق الامتياز الفلاحي من 26 مشروعًا بمساحة إجمالية تقدر بـ 3260 هكتاراً لـ 1626 مستفيد.

- الصحة والسكان:

سيادة الرئيس، لقد أنفقت الدولة أموالاً هائلة للنهوض بهذا القطاع من تكوين للأطباء وأعوان شبه الطبي وتجهيز المؤسسات الاستشفائية بالأجهزة الحديثة ومنها إنشاء مركز معالجة السرطان بورقلة الذي جاء لحل المشاكل الكبيرة التي يتخطى فيها مرضى الجنوب، وعليه ولakukan هذا المركز فعالاً أرجو من سيادتكم أن يسير هذا المركز من قبل أطباء مختصين في هذا المجال وعدم الالتفاء بالأطباء العاملين مما قد ينجر عن هذا من ضياع لهذا المركز الذي يعلق عليه سكان المنطقة آملاً كبيرة.

- التربية الوطنية:

مما لا شك فيه أن قطاع التربية شهد تطويراً ملحوظاً في التأطير والهيكل، والشيء الذي آمل فيه أن تأخذ مدارسنا وإكمالياتنا وثانوياتنا الصورة النموذجية التي ننشدها من خلال *niveau des établissements* التربوي *et niveau des établissements* التعليمي.

التي أعطيت من أجلها، فليس هناك كشف دقيق للمتقدمين للحصول على رخصة السيارة، إذ يجب أن يحتوي الكشف على الكثير من الجوانب ولا سيما الجوانب الحسية الحركية (Sensori-moteur)

- ضرورة إجراء كشف نفسي للتأكد من الصحة النفسية للمترشح، فالكثير من الحاصلين على رخص السيارة يعانون من اضطرابات نفسية كالقلق والاكتئاب والإدمان وغيرها...

وعليه أقترح أن يشمل الفريق الساهر على الامتحان مجموعة من المختصين هم كما يلي:

1 - المهندس الممتحن.

2 - المهندس الميكانيكي.

3 - شرطي متخصص في المرور.

4 - طبيب عام.

5 - مختص في علم النفس.

ولا يمكن أن تمنح الرخصة إلا بموافقة جميع هؤلاء المختصين من خلال توقيعهم على ملف المترشح.

- إعادة النظر في السن المحدد لمنح رخصة السيارة وكذا السن الذي يجب أن تنتهي فيها هذه الرخصة.

- قانون البلديات:

تعيش بلادنا ديمقراطية حقيقة من خلال التيارات السياسية المتعددة المتواجدة في المجالس المنتخبة البلدية وغيرها... لكن الملاحظ أن القانون البلدي الحالي لا يفي بالغرض وهو بحاجة ماسة إلى مراجعة حقيقة كفيلة بالقضاء على ما تعيش منه الكثير من البلديات من حالات الانسداد، أملين أن يراعي القانون البلدي المنتظر هذه الحالات بغية القضاء عليها كلية والتتمكن من دفع عجلة التنمية المحلية إلى الأحسن مما هي عليه الآن.

- الفلاحة:

مما لا شك فيه أن هذا القطاع هو المستقبل الواعد للجزائر باعتبار أن الثروة النفطية آيلة إلى الزوال، وما الاهتمام الذي يليه فخامة رئيس الجمهورية لهذا القطاع إلا دليل على ذلك نظراً لفاتورة الغذاء الباهضة الثمن والتبعية الكبيرة لدول

عملكم ورسوله والمؤمنون "صدق الله العظيم".
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- التعليم العالي والبحث العلمي:

نجاح الجامعة في أداء مهامها يقتضي توفير الشروط الضرورية بنجاح نظام (L.M.D)، وكذلك إرساء سياسة وطنية للبحث العلمي لمعالجة المشاكل التي تعيشها القطاعات المختلفة من خلال تنسيق حكم بين هذه القطاعات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- قطاع الطاقة والمحروقات:

سيادة الوزير الأول بالنظر إلى أهمية هذا القطاع الحساس في التنمية الوطنية نرجو منكم التكرم والموافقة على إنشاء معهد لتكوين في مجال البترول بحاسي مسعود على غرار المعاهد الأخرى المنشأة حديثا.

- الصرف الصحي:

من لم يشكر الناس لا يشكر الله، وفي هذا الإطار باسم سكان ولايتي ورقلة والوادي نتوجه بخالص الشكر والعرفان لفخامة رئيس الجمهورية على اهتمامه الشخصي بمشكلة صعود المياه وقراراته التاريخية بالتكلف بهذه المشكلة من خلال المشروعين الكبيرين بالولايتين حيث بدأت الدراسة في 2001 وانطلق الإنجاز في 2005 وهو يشرف على نهايته، ونستطيع القول أننا تنفسنا الصعداد... لكن وأثناء عملية الإنجاز ظهر للعيان بعض المشكلات في الإنجاز ونقص الدقة والتباين وغيرها والتي لا تتماشى مع دفتر الشروط ومخالفة للدراسة مما أدى بالكثير من المواطنين لعدم الاطمئنان لبعض أجزاء هذا المشروع، وعليه أفت انتباهكم سيادة الوزير الأول إلى هذا المشكل راجين منكم أخذة بعين الاعتبار وذلك لإنجاز هذا المشروع الضخم بنجاح.

ومهما يكن من أمر فإن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة هذا المخطط الطموح والموضوعي في نفس الوقت، كما أننا على يقين أن الجزائر بفضل مجهودات الخيريين من أبنائها قادرة على النهوض بنفسها وبلوغ الركب المتقدم وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد". وقل اعملوا فسيرى الله

(2) أسئلة كتابية

جواب السيد الوزير:

سيدي النائب،

أود بداية، أنأشكركم على سؤالكم الذي طرhone فيه إشكالية مؤسسة خاصة للتتكوين العالي.

وأتشرف بإعلامكم بأن القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم، قد تضمن في الباب الرابع مكرر، مجلل الأحكام ذات الصلة بالتكوين العالي الذي تضمنه مؤسسات خاصة، كما أن القرار المؤرخ في 12 جوان 2008 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 48 بتاريخ 24 أوت 2008، قد حدد بدوره دفتر الشروط المتعلق بإنشاء مؤسسات خاصة للتتكوين العالي وضبط قواعد تنظيمها وسيرها.

وعليه فإنه يتغير على كل شخص معنوي خاضع للقانون الخاص يرغب في ممارسة مهام التكوين العالي في الطورين الأول والثاني، بما في ذلك المؤسسة الخاصة التي تشيرون إليها في سؤالكم، أن يتقييد بالأحكام التي أقرها القانون التوجيهي للتعليم العالي وأن يتتطابق في نشأته وتنظيمه وسيره مع ما هو محدد في دفتر الشروط المنوّه به أعلاه.

وللعلم فإن المصالح المخولة بالوزارة على استعداد لدراسة أية طلبات في هذا الشأن طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية المعتمد بها. شاكرا لكم متابعتكم واهتمامكم، تقبلوا، السيد النائب، فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 18 ماي 2009

رشيد حراوبية
وزير التعليم العالي
والبحث العلمي

**(1) السيد محمد أزرار
عضو مجلس الأمة**

إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 71،68 من القانون العضوي رقم 92/02 المؤرخ في 08 مارس 1999م الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. يشرفني أن أطرح على معاليكم السامية سؤالاً كتابياً هذا هو نصه.

لقد سبق لنا أن راسلنا مصالحكم بتاريخ 26/10/2008 ولكن لم نتلق أي رد إلى يومنا هذا.

السيد الوزير:

تبعاً لشكوى 13 طالباً تابعوا دراستهم لمدة 5 سنوات بعد شهادة البكالوريا لنيل شهادة التخصص في عل قياس البصر Optometrie، يشرفني معالي الوزير أن ألمس من معاليكم السامية التدخل من أجل تسوية وضعية هؤلاء الطلبة الذين تحصلوا على شهادة النجاح سنة 2007 من طرف المدرسة العليا لعلم قياس البصر الفارابي والمرخصة من وزارتكم تحت رقم 396 بيوم 23/04/2001 أرفاق هذا السؤال بشهادة نجاح لإحدى الطالبات مع نسخة من رخصة اعتماد المدرسة.

سيدي الوزير،
في انتظار تدخلكم لتسوية وضعية هؤلاء الطلبة بعد سنتين من البطالة.
لكم منا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 28 جانفي 2009

محمد أزرار
عضو مجلس الأمة

بالجزائر، التي أودعت ملف طلب الاستفادة من منحة إبنة شهيد مطلاقة.

وردا على سؤالكم، يشرفني أن أحيطكم علمًا، أن نتيجة التحقيق الواردة إلينا، أسفرت عن كون زوجها قد رجع إليها ويعيشان معا تحت سقف واحد، وعليه فإن ملف المعنية غير قابل للتحصيف. تقبلوا أسمى عبارات التقدير والاحترام

الجزائر، في 04 ماي 2009

محمد الشريف عباس
وزير المجاهدين

(3) السيد بوجمعة صوilyح

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التضامن الوطني
والأسرة والجالية الجزائرية في الخارج
معالي الوزير،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادة 68 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999، والمتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة عملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- تعرف المدن الكبرى انتشارا رهيبا وغير مسبوق لظاهرة التسول والتشرد مما جعل الظاهرة تتعدى حجمها الاجتماعي ليصبح مشكلة أمنيا وتهدد سلامة المواطنين وأموالهم وأنفسهم. هل هناك خطة موضوعية من طرف الوزارة للحد من ظاهرة التسول والتشرد؟

- وما هي هيكل واستيعاب هذه الشريحة؟
- وما هي إجراءات إعادة إدماج من يمكن إدماجه من المسؤولين والمتशرين اجتماعيا وشكرا. مع فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 29 جانفي 2009

بوجمعة صوilyح

2) السيد رشيد أعرابي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير المجاهدين
طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02-99 المؤرخ في 8 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
يشرفني أن نطرح على سيادتكم المحترم سؤال كتابيا هذا نصه:

حالة ابنة الشهيد، السيدة مفتاح دليلة مليكة (الكتابة السابقة للإسم: Meftah Dalila Malika) المولودة في 30 ماي 1952 بالجزائر العاصمة والتي أودعت ملف ذوي الحقوق إلى مصالح وزارتكم تحت رقم 174 426 منذ ثلاثة سنوات ولم تتم دراسته بعد.

للعلم، فإن هذه السيدة قد ضمت في ملفها كل الوثائق الأساسية والمتمثلة في شهادة الطلاق وكذلك شهادة أصلية عن حكم الطلاق الصادر عن المحكمة المختصة.

سيدي الوزير، من الواضح أن كل هذه الوثائق المقدمة من طرف هذه المواطن تؤكد صواب طلبها، لذا نأمل من سيادتكم النظر في القضية ودراسة الملف في أسرع الآجال في انتظار ردكم، تفضلوا سيدي الوزير أسمى عبارات التقدير.

الجزائر، في 25 فيفري 2009

رشيد أعرابي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم بموجب السؤال المشار إليه في المرجع، بطرح قضية السيدة مفتاح دليلة مليكة، ابنة علي وذهبية إيدير، المولودة في 30 ماي 1952

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

إن موضوع الآفات الاجتماعية التي تضعف مجتمعنا وتشكل اهتماماً كبيراً لدى مصالحنا ل تستدعي التدخل السريع والناجي لفائدة المواطنين الضعفاء والمهمشين و تتطلب تصور طرق مراقبتهم بكل التزام ومسؤولية.

وما الانشغال الذي طرحته حول ظاهرة التسول، لمسألة جذرية ترجعنا إلى مستوى النضج السياسي والحس المدني اللذين يعكسان أحسن صورة لوطتنا و يمنحان محتوى إلى استراتيجيات التنمية التي نسهر على تجسيدها.

وإذأشكركم سيدتي، عضو مجلس الأمة الموقر، على مساهمتكم في الحوار والتنويه بمسائل الساعة، لايسعني إلا أن أعترف لكم بحق القول أن ظاهرة التسول معقدة ومتشعبه في أسبابها وفي انعكاساتها وحتى في كيفية معالجتها لأن التصرفات وردود الفعل تنطبق في الأساس على الجانب التربوي والإعلامي مبدئياً.

إن الذهنيات التي لا زالت تبني هذا الفارق بين الواقع واحتياجات بين طموحات ووسائل، وبين وعي وسخافة، لا تعكس قيمنا النبيلة ولا تحافظ حتى على الوسائل والعمليات التي نحاول من خلالها تعطية مطالب ذات طابع خاص.

ومن ثمة، يستدعينا الأمر إلى نشر ثقافة التحضر الكريم الذي يتمثل الإدماج عن طريق العمل و يمنحه مكانة لائقة في سلم انشغالاتنا.

فلما حددنا العناصر الأولى للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر والإقصاء، رسمنا عدة نشاطات مفادها محاربة الإنكارية والتهميشه كما أنتنا حين وضعنا المخططات الوطنية المختلفة لترقية الأسرة وحماية المرأة ورفاهية الطفل وتشجيع الشباب والمحافظة على الشخص المسن والشخص المعوق، عبرنا على إرادتنا السياسية لتفاعل الأدوار والأماكن الواجب استغلالها.

فلسنا اليوم في مرحلة الصراع لأننا واعون بضرورة إشراك كل المواطنين في البرامج التنموية

خاصة وأننا ولجنا مرحلة التعهد بالتزاماتنا نحو المواطنين بشكل يقضي على كل واحد منا أن يقوم بما هو مطالب به.

كما أنتي في الوقت ذاته، وفي هذه المرحلة ألح على فهم الحقوق والواجبات حتى لا يكون الحق مجرد كلمة وأن لا يرتدى الواجب من غير ذي حق صفة الحق، خاصة وأن مبدأً يتجلى في إبعاد كل فكرة اتكالية من ممارساتنا اليومية.

كما أنتي على يقين أن هذا التسول الذي أصبح يتمحور حول الأطفال لا يمكن السكوت عليه لأن المشرع منحنا الحق القانوني في حماية هؤلاء الصبيان وال موجودين في وضع جسدي ومعنوي لا يسمح لهم بالدفاع عن مصيرهم.

فإن كان للدولة، أمر قاهراً لإرساء سياسة للتضامن الوطني ذلك بالأخص موجه لمحو صور اللامبالاة وسوء المعاملة والاستغلال الذين ذهبوا ضحيتها أطفالنا.

لهذا الغرض، بادرت وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، بدراسة استطلاعية بقيمة 20 مليون دج بعنوان سنة 2009 من أجل الإحاطة بظاهرة التسول وتفسير مبرراتها بكل موضوعية، وسوف تساعد نتائج هذا التمرين الميداني لا محالة على تسطير محاور استراتيجية العمل المؤسساتي في تحديد الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لحماية المحيط الاجتماعي والعائلي من ظاهرة التسول هذا، ويبقى الربح الساحل يتتصدر طليعة الاعتبارات الموضوعية لعيش الفرد وأن القضاء على الحالات المستعصية سوف ينحدر من عمل الشبكات المخصصة لهذا الغرض سيما في جوانبها المتعلقة بالاتصال والتحسيس والتكون والمرافقة وكذا تطبيق القانون بقوته.

أشكركم سيدتي الفاضل، على اهتمامكم وأعدكم بالاطلاع على أولى نتائج البحث الاستطلاعي الذي نحن بصدد تجسيده خاصه وأن ممارسة نشاط مذر للدخل لازال قائماً في محتوى هذه الاستراتيجية الوطنية.

يشكل معلم إيمدغاسن الكائن على 34 كلم من شمال مدينة باتنة إحدى المعالم الهامة ويرمز إلى فترة حكم ملوك ماسيل 3 قرون قبل التاريخ الميلادي. ويقع ضمن مجموعة المعالم الأخرى لا سيما المدافن القديمة.

وتم تصنيف هذا المعلم على قائمة الوطني سنة 1968 وضمن القائمة التمهيدية للمعلم المرشحة للتسجيل ضمن قائمة التراث العالمي منذ سنة 2002.

عرف هذا المعلم تسجيل عملية ترميم سنة 2006 في إطار برنامج الهضاب العليا المخول لولاية باتنة والذي تشرف عليه مديرية البناء والتعهير للولاية بصفتها صاحبة المشروع.

بتاريخ 18 أكتوبر 2006، دعيت مصالح وزارة الثقافة لدراسة كيفية التكفل بهذا المعلم بالتنسيق مع مصالح الولاية بعد توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية إثر زيارته لولاية باتنة، وتم الاتفاق على إعادة هيكلة المشروع وفق عمليتين هما «دراسة مخطط حماية وتنمية معلم إيمدغاسن». بخلاف مالي قدره 10 ملايين دج، والثاني «إعداد دراسة بغرض ترميم معلم إيمدغاسن» بخلاف مالي قدره 40 مليون دج.

وتم في هذا السياق:

- إشراك لجنة خبراء من وزارة الثقافة في كل مراحل المشروع،

- عرض الدراسة المعدة بغرض الترميم وجوبا على المصالح التقنية لوزارة الثقافة.

وكانت لجنة الخبراء التابعة لوزارة الثقافة قد اقترحت فيما يتعلق بعمل لجنة الخبراء الخطوات التالية:

- تشكيل مجموعة متعددة الاختصاصات تحت إشراف رئيس المشروع،

- التدخل السريع بغرض التكفل بالأجزاء المهددة بالانهيار،

- القيام بمسح طبوغرافي للمعلم،

- تشخيص وضعية المعلم قبل الانطلاق في عمليات الترميم،

وفقكم الله عز وجل وإيانا في أداء مهامنا وتفضلوا سيدى، بقبول كل عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 02 جوان 2009

جمال ولد عباس
وزير التضامن الوطني والأسرة
والجالية الوطنية بالخارج

4) السيد لزهاري بوزيد
عضو مجلس الأمة
إلى السيدة وزيرة الثقافة

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و 73 من القانون العضوي رقم 02-99 المؤرخ 8 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص سؤال كتابي على النحو الآتي:

ذكرت الصحافة أن معلم إيمدغاسن بباتنة الذي يعد أقدم أثر ببرلي أمازيغي في الجزائر مهدد بالانهيار وأنه لو لم يتم التدخل من طرف مصالح وزارتكم بسرعة فالكارثة لا محالة آتية.

- ما هي حقيقة الأمر؟

- وهل توجد محاولات من طرف الدولة الجزائرية لتصنيف هذا المعلم كتراث إنساني عالمي لدى منظمة اليونيسكو؟

لكل مني، سيادة الوزيرة، فائق الشكر والامتنان.

الجزائر، في 23 فيفري 2009

لزهاري بوزيد
عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة:

5) السيد محمد حمانى

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير البريد

وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال الكتابي التالي:

كما يعلم الجميع إن المطار يعد البوابة الأمامية للدولة وعنوان حدودها الجوية والمرأة العاكسة لها ولهويتها، والحمد لله فإن للجزائر العديد من الطبوع الثقافية والمكونات الثقافية.

لقد قامت شركة الهاتف النقال «موبيلي» بوضع لوحات إشهارية ببهو مطار هواري بومدين الدولي و مختلف المناطق عبر التراب الوطني للترويج والإشهار لعلامتها، وذلك حق لها ومن حقها.

وقد تم وضع هذه اللوحات الإشهارية في أماكن جيدة وخصوصية ممتازة، غير أن اللافت والملاحظ عليها:

- أنها كتبت باللغة الفرنسية فقط، وكان الأجدر أن تكون باللغة العربية، أو على الأقل باللغة العربية والفرنسية، ولم لا حتى باللغة الإنجليزية، لكن بالفرنسية وحدها فهذا غير مقبول.

- إن اللوحات تظهر طابعاً تقليدياً معيناً ومحدداً، مع إغفال الإشارة إلى مختلف المكونات المشكلة للهوية الثقافية الوطنية التي تزخر بها الجزائر.

ومن هذا المنطلق، فإن سؤالي هو:

- لماذا وضعت هذه اللوحات باللغة الفرنسية فقط؟ وما هو الغرض من ذلك؟

علماً بأن المادة 03 من الدستور تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية والأمازيغية في اللغة الوطنية؟

- جمع كل المعلومات الوثائقية للمعلم،
- استعمال أحدث التقنيات في عمليات المسح والتحليل،
- إعداد دفتر الشروط الذي يحدد كيفيات التدخل على المعلم،
- استشارة لجنة الخبراء خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز المشروع.

بتاريخ 11 نوفمبر 2006، أرسلت وزارة الثقافة خطاباً خطياً لولاية باتنة تؤيد بموجبه فكرة إعادة هيكلة المشروع وفق ما هو مشار إليه أعلاه، ودعت إلى إشراك مجموعة من مكاتب الدراسات تحت إشراف رئيس مشروع مختص ومؤهل والذي له قدرة لفصل العمليات الاستعجالية بالعمليات الأخرى.

بتاريخ 16 نوفمبر 2006، علمت وزارة الثقافة أن ولاية باتنة قد شرعت في تنفيذ عمليات الترميم دون مراعاة ما تم الاتفاق عليه ودون إشراك وزارة الثقافة. تدخلت الوزارة مراراً بإيقاء لجان خبراء لمعاينة العمليات المنجزة حيث لاحظت عدم تطابقها مع المعايير التقنية والشروط القانونية الواجب الالتزام بها مقتربة توقيف تلك الأشغال.

وأقر والي الولاية في آخر المطاف توقيف تلك العمليات والرجوع إلى ما تم الاتفاق عليه. وبعد تحليل ودراسة ما تم إنجازه أقرت لجنة الخبراء عدم صلاحية الدراسة التي أعدتها مكتب الدراسات وعدم ملائمة الأعمال المنجزة وخلصت إلى نتيجة أن ما تم إنجازه قد أضراراً خطيرة بالمعلم. وعلى إثر هذه المعاينة تم فسخ العقد مع مكتب الدراسات وتم تعيين مديرية الثقافة لولاية باتنة بصفة صاحب مشروع ثانوي.

نود الإشارة أن المشروع ذو أهمية بالغة بالنسبة لوزارة الثقافة، وبالتالي فهو خاضع الآن لمتابعة أسبوعية من طرف مدير حفظ وترميم الممتلكات الثقافية بالوزارة.

الالجزائر، في 08 جوان 2009

خليدة تومي

وزيرة الثقافة

أما بالنسبة للغات المعتمدة في حملة الاتصال السالف ذكرها عامة وعلى اللوحات الإشهارية خاصة، فإن «موبيلي» تستعمل دوماً اللغات العربية والأمازيغية والفرنسية. وعلى مستوى مطار هواري بومدين الدولي بالذات، وضعت لوحات باللغة العربية وأخرى باللغة الفرنسية كما يتجلّى من الصور المرفوقة طيه.

تفضّلوا، سعادتكم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

**صالح حميد
وزير البريد
وتكنولوجيات الإعلام والاتصال**

- لماذا تم إغفال الإشارة لمختلف الطيور والثرايا الثقافية لمختلف أرجاء الوطن؟
- أين وصل التحضير لإعداد قانون الإشهار الذي يضبط وينظم القطاع؟
- وفي الأخير تقبلوا مني معالي الوزير خالص التحيّات والتقدير.

**محمد حمانى
عضو مجلس الأمة**

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم بطرح سؤال حول اللوحات الإشهارية للمتعامل «اتصالات الجزائر للهاتف النقال» (موبيلي)، مشيرين إلى أن هذه اللافتات مكتوبة فقط باللغة الفرنسية وأنها تظهر طابعاً تقليدياً محدداً ولا تعبّر عن مختلف مكونات الهوية الثقافية الوطنية.

رداً على ذلك، وإن أشكركم على ما تولونه من عنابة ومتابعة للقطاع، يشرفني إعلامكم أن شركة «موبيلي» قد تبنت منذ إنشائها سياسة اتصال واسعة النطاق في اتجاه كل المواطنين عبرسائر أرجاء الوطن.

لكنه تماشياً مع التطور الحاصل في سوق الهاتف النقال ومسايرة لمتطلبات وحاجيات المشتركين والزبائن المحتملين ولاعتبارات تجارية وتسويقية، أضحت هذه الشركة مرغمة على تبني اتصال متميز تتجلّى معالمه من خلال الحملة الإشهارية التي تمت مباشرتها مؤخراً والمرتكزة على الجزائر العاصمة كواجهة للبلاد إضافة إلى المناطق الأربع للوطن: الوسط والجنوب والشرق والغرب، مثلما يلاحظ على مستوى المناطق الأربع للوطن: الوسط والجنوب والشرق والغرب، مثلما يلاحظ على مستوى مطار هواري بومدين الدولي، الذي وضعت فيه خمس لوحات من هذا النوع.

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيفود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: (021) 73.59.00
الفاكس: (021) 74.60.34
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 04 رجب 1430

الموافق 27 جوان 2009

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587